MTPME
المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا و الصغرى والمتوسطة
OBSERVATOIRE MAROCAIN
DE LA TRÈS PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE

المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا
والصغرى و المتوسطة

التقرير السنوي

2020-2019

التقرير السنوي

2020-2019

الفهرس

كلمة السيد الرئيس 9

1 تقرير الأنشطة 11

1.1 هيئات الحكامة 13

2.1 الاستراتيجية 15

3.1 التعاون والاتصال 26

4.1 الموارد 28

2 المنهجية 31

1.2 التعاريف والمفاهيم 33

2.2 الهيئات المزودة بالبيانات 34

3.2 إنتاج البيانات 36

3 الوضعية الديموغرافية المقاولات 37

1.3 الخصائص الأساسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة..... 39

2.3 إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين 43

3.3 شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين 46

4 المؤشرات الاقتصادية للمقاولات 49

1.4 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة 51

2.4 تطور رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 54

3.4 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير 56

4.4 القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 58

5 التشغيل 61

1.5 خصائص التشغيل في المقاولات 63

2.5 مساهمة مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي تم إنشاؤها سنتي 2018 و2019 في مجال التشغيل 69

3.5 تأثير وباء كورونا المستجد على المقاولات ومناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 72

6 الوضعية المالية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 83

الملحقات 91

لائحة الرسوم البيانية، والجداول والأشكال 107

كلمة السيد الرئيس

عانى الاقتصاد الوطني سنة 2020 من انكماش استثنائي بنسبة 6,3%، نتيجة تكالب صدمتي جائحة كورونا والظروف المناخية غير المواتية اللتان أثرتا تأثيراً بالغاً على النسيج الاقتصادي.

ومع ذلك، ساعدت تدابير الدعم المالي والنقدي غير المسبوقة التي اتخذتها الحكومة وبنك المغرب في التخفيف من مدى تأثير هذه الأزمة على المقاولات والأسر.

كما كشفت الأزمة عن أهمية التوفر على آلية لرصد النسيج الإنتاجي على نطاق واسع، فضلاً عن بيانات موثوقة ودقيقة ومحينة بما فيه الكفاية، والتي من شأنها أن توفر أساساً متيناً للتدابير التي يتخذها صناع القرار، لا سيما على مستوى السياسات العمومية.

في هذا السياق الصعب للغاية، عمل المرصد على تعزيز علاقات التعاون مع مختلف المؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال المساهمة في الدراسات والنقاشات حول المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة ومدى تأثرها بتداعيات الأزمة الوبائية.

بعد نشر تقريره الأول، الذي اقتصر على المؤشرات الخاصة بمقاولات الأشخاص الاعتباريين برسم السنة المالية 2018، قام المرصد بإثراء قاعدة البيانات وتوسيع نطاق التحليلات، في إطار هذا الإصدار الثاني، لتشمل مقاولات الأشخاص الطبيعيين. واعتباراً لما تفرضه هذه الظرفية، يحاول هذا التقرير أيضاً تتبع الانعكاسات الأولية للأزمة الصحية على التشغيل.

وهكذا، وضع المرصد برسم سنة 2019 قاعدة بيانات تتعلق بـ 571.989 مقاولة نشطة، بما في ذلك 303.013 مقاولة للأشخاص الاعتباريين و268.976 مقاولة للأشخاص الطبيعيين، بناءً على المعطيات الواردة من المديرية العامة للضرائب، والمكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبنك المغرب.

يسلط التقرير، الذي يرسم خارطة المقاولات إلى متم سنة 2019، الضوء على النتائج التي جاءت شبيهة إلى حد كبير بالنتائج الواردة في تقرير سنة 2018 من حيث تجزئة النسيج الإنتاجي وتركيزه على المستوى الجهوي.

يتكون حوالي 92% من هذا النسيج من مقاولات صغيرة جداً لا يتجاوز رقم معاملاتها الفردية 3 ملايين درهم. وتتركز 57% منها في محور الجديدة-طنجة وتنتج 82% من إجمالي رقم المعاملات.

ويلاحظ هذا التركيز أيضاً على المستوى القطاعي، حيث أن ما يدنو من 48% من المقاولات تشتغل في مجالي التجارة والبناء سنة 2019. بالإضافة إلى ذلك، فإن أزيد من نصف المقاولات التي تم إنشاؤها خلال الفترة 2017-2019 تنتمي إلى فرعي النشاط المذكورين.

يُبين التقرير، علاوة على ذلك، أن المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، على الرغم من تشغيلها لحوالي 74% من اليد العاملة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حققت أقل من 40% من إجمالي رقم معاملات المقاولات غير المالية و26,4% من إجمالي رقم المعاملات عند التصدير.

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة الوبائية، تُظهر البيانات الواردة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى غاية متم أبريل 2020، انخفاضاً في عدد المقاولات المصرح بها لدى الصندوق بنسبة 48,3%، على أساس سنوي، وفي مناصب الشغل المصرح بها بنسبة 35,3%، أي ما يناهز 900 ألف أجير.

وبعد تخفيف القيود الصحية التي أقرتها السلطات، سجلت عمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طفرة في يوليوز 2020، وعادت إلى مستوياتها المسجلة في نفس الفترة سنة من قبل، وذلك بالنسبة لجميع القطاعات باستثناء خدمات الإيواء والمطاعم التي أنهت السنة بتراجع بلغ 13,2%.

وينطبق الشيء ذاته على عدد مناصب الشغل المصرح بها في نهاية غشت 2020، والذي عاد إلى نفس المستوى المسجل في نفس الفترة من سنة 2019، باستثناء المناصب المصرح بها في فروع الإيواء والمطاعم، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، والصناعة التحويلية التي سجلت انخفاضاً بنسب بلغت على التوالي 28,3% و2,3% و3,4%.

وبالنسبة لكافة القطاعات، بلغ مجموع المقاولات التي لم تستأنف تصريحها بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى غاية نهاية سنة 2020، 15.226 مقاولة تُشغل 48.614 أجيراً، 93,5% منها مقاولات متناهية الصغر.

اندلعت أزمة كورونا "كوفيد-19" في وقت كانت فيه المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، ولا سيما المقاولات الصغيرة جداً، تعاني من ضعف سيولتها ومحدودية هوامش ملاءتها*. بالإضافة إلى ذلك، كانت أزيد من 51% من هذه الفئة من المقاولات تشتغل سنة 2019 في فروع النشاط الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، وهي الإيواء والمطاعم والتجارة والنقل، وكانت عائدات هذه الفروع تشكل ما يناهز 48% من رقم معاملاتها.

من خلال تسليط الضوء من جديد على مواطن الضعف الهيكلية لقطاعات معينة من النسيج الإنتاجي، تدعو استنتاجات هذا التقرير إلى ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات اللازمة لتعزيز القدرات التنافسية للمقاولات وإعدادها لمرحلة ما بعد كوفيد، والتي تتسم بتحولات كبرى ترتبط على الخصوص بالتحول الرقمي، وتزايد متطلبات الحكامة البيئية والاجتماعية وإعادة توطين الإنتاج وإعادة تشكيل سلاسل القيمة.

*كشفت الحصيلة التراكمية السنوية لعينة مكونة من 59.584 من المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، في نهاية عام 2019، على أن معامل:

- الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة يساوي 1,1.
- الأموال الذاتية / إجمالي الحصيلة السنوية يساوي 23,4%.

1. تقرير الأنشطة

1.1. هيئات الحكامة
2.1. الاستراتيجية
3.1. التعاون والاتصال
4.1. الموارد

1 تقرير الأنشطة

تميزت سنة 2020 بتبني المرصد للخطة الإستراتيجية الثانية للفترة 2021-2023، ضماناً لاستمرارية إنجازات المرصد من خلال السعي إلى تسريع وتيرة إنتاجه للمؤشرات والمعطيات الإحصائية حول المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة والعمل على استغلال واستدامة البيانات المتعلقة بها، ومواصلة تزويد المرصد بالقدرات اللازمة للاضطلاع بمهامه باعتباره مؤسسة ذات المنفعة العامة. كما شهدت السنة الماضية الانتهاء من الخطة الاستراتيجية الأولى للمرصد 2017-2020، والتي كرست حضور المرصد وإطلاق أشغاله وسمحت بانتقاله من نمط "المشروع" إلى مؤسسة مستقلة.

يتناول تقرير الأنشطة النقاط التالية:

- هيئات الحكامة.
- حصيلة الخطة الاستراتيجية الأولى 2017-2020.
- توجهات الخطة الاستراتيجية 2021-2023.
- استراتيجية الاتصال والتعاون.
- الموارد البشرية والمالية.

1.1 هيئات الحكامة

تم إنشاء المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في نونبر 2013 في شكل جمعية غير ربحية تتألف من أحد عشر عضوا مؤسسين يمثلون القطاعين العمومي والخاص.

وتتكون هيئات حكامة المرصد من الجمع العام ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي واللجنة التقنية.

الشكل 1: هيئات الحكامة بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

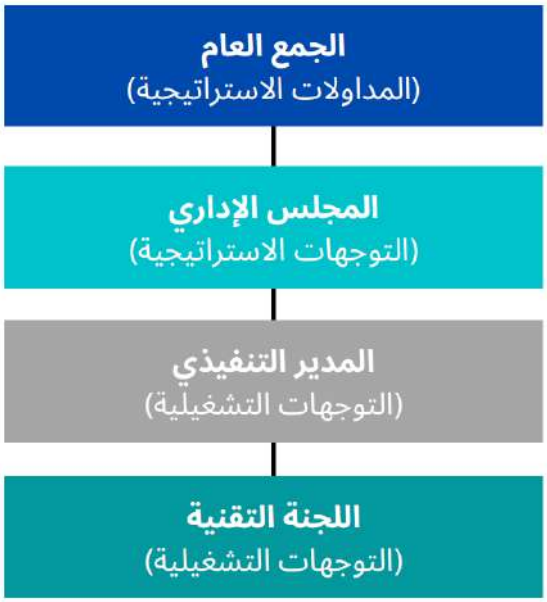

الجمع العام: وهي هيئة تبث في كافة الأمور المتعلقة بسير عمل المرصد، ولا سيما انتخاب أعضاء المجلس الإداري ووضع المبادئ التوجيهية العامة.

المجلس الإداري:

يتمتع بكافة الصلاحيات اللازمة لضمان حسن سير عمل المرصد ويصادق بشكل خاص على استراتيجيته وبرنامجه السنوي وميزانيته.

يترأس والي بنك المغرب المجلس الإداري للمرصد منذ إنشائه، ويتكون من الأعضاء المؤسسين، وهم:

- وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- وزير الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري، ويمثله كل من المدير العامل للمديرية العامة للضرائب، ومديرة الخزينة والمالية الخارجية، ومدير الدراسات والتوقعات المالية
- الأمين العام للمندوبية السامية للتخطيط
- المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المدير العام للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
- المدير العام للشركة الوطنية للضمان والتمويل (صندوق الضمان المركزي سابقاً)
- المدير العام لمغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة
- رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب
- رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب

انعقد آخر اجتماع للمجلس الإداري يوم 24 نونبر 2020.

المدير التنفيذي: يتخذ جميع التدابير اللازمة للتدبير اليومي لشؤون المرصد. وتتولى السيدة أمل الإدريسي هذه المسؤولية منذ سنة 2018.

اللجنة التقنية: وتتكون من ممثلين عن الأعضاء المؤسسين للمرصد، وتتمثل مهمتها الأساسية في مراقبة المشاريع الهيكلية للمؤسسة وتنفيذ استراتيجيتها وبرامجها السنوية.

انعقد آخر اجتماع للجنة التقنية في يوليوز 2021 وشهد حضور الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة حكيمة العلمي، السيدة شهرزاد العلوي، السيدة ابتسام العنزاوي - بنك المغرب
- السيدة زينب غزوالي، السيد حسن مفتقر والسيد ابراهيم الحسناوي - وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
- السيدة سكينة بلمقدم والسيد عبد الرحيم مرزاوي والسيد مصطفى آيت العسري - المديرية العامة للضرائب
- السيد محمد بن عيادة - وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- السيد مراد فضولي - المندوبية السامية للتخطيط.
- السيدة أسماء الأنباري والسيد يونس الحناوي - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- السيدة إيمان لمتيري والسيد مصطفى اليماني - المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
- السيد الهادي شيبعينو - المجموعة المهنية للبنوك المغربية
- السيدة نور الهدى منتصر - مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة
- السيدة أسماء العوراوي والسيد محمد بوكوتاية - الشركة الوطنية للضمان والتمويل
- السيدة خولة الرفاعي - الاتحاد العام لمقاولات المغرب

2.1 الاستراتيجية

1.2.1 حصيلة الخطة الاستراتيجية 2017-2020

تميزت السنة المالية 2020 بإغلاق الخطة الاستراتيجية 2017-2020، وهي فترة تميزت بظهور المرصد في المشهد الاقتصادي المغربي كمؤسسة مرجعية من حيث إنتاج الإحصائيات والمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والمالية للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة.

وتكلل كل ذلك بإصدار المرصد لتقريره الأول عن وضعية المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة برسم السنة المالية 2018، وذلك بفضل توحيد وتأهيل البيانات الواردة من شركائه.

تمحورت الخطة الاستراتيجية 2017-2020 حول ثلاثة أوراش مهيكلة تمثل الشروط الأساسية اللازمة لعمل المرصد وإصداراته:

- إضفاء الطابع الرسمي على تبادل البيانات مع الشركاء والاستلام الفعلي لقواعد البيانات.
- وضع مقاربة منهجية فيما يتعلق بتكوين قاعدة البيانات الموحدة.
- تأطير التكنولوجيا المستخدمة، ولا سيما نظام المعلومات المتعلق بصنع القرار.

وبالتالي، تم تحديد ثلاثة محاور عمل من قبل أعضاء المجلس الإداري:

الشكل 2: مجالات عمل الخطة الاستراتيجية 2017-2020

شرع المرصد في تنفيذ كافة البرامج المسطرة، وبذلك استكمل خطته الاستراتيجية الأولى بعدة إنجازات:

إعداد خارطة العمليات المتعلقة بالمهن والوسائل الداعمة

في إطار تعزيز قدراته التنظيمية والتشغيلية، وضع المرصد خريطة لتتبع كافة عملياته المتعلقة بالمهن والوسائل الداعمة، وهي خارطة تشمل جمع البيانات ومعالجتها، وتحليل المؤشرات، ونشر التقارير والدراسات والأنشطة ذات الصلة بالموارد البشرية والمالية وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل والاتصال والتعاون.

الشكل 3: خارطة عمليات المرصد

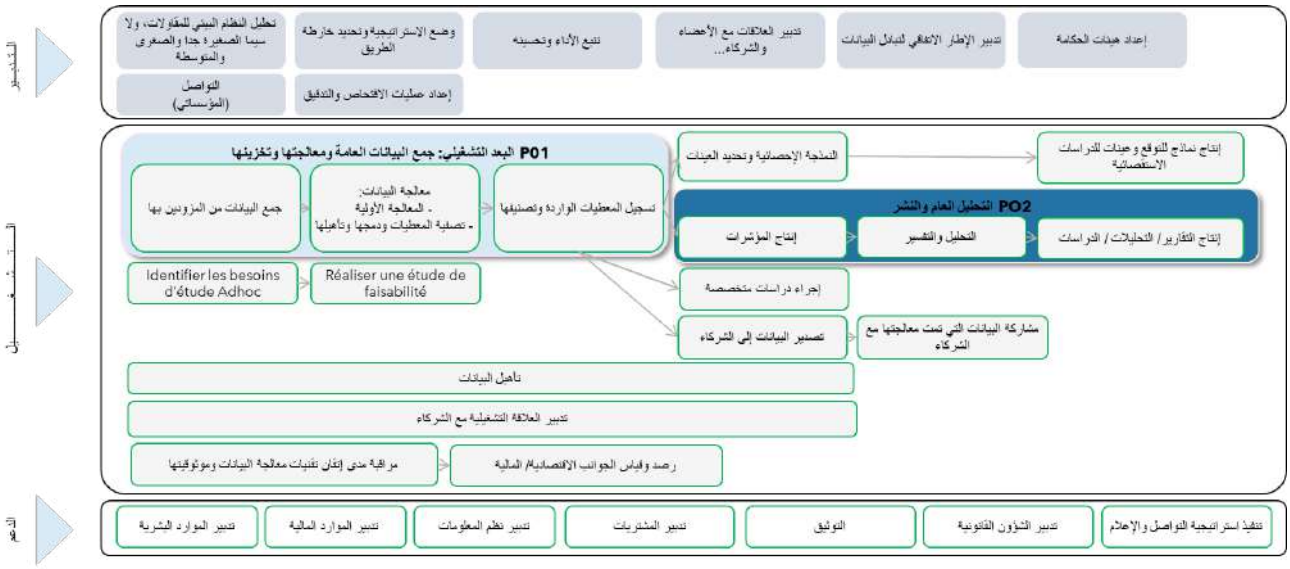

تم تأطير كافة مراحل إنتاج الإحصائيات وتتبعها من خلال المخرجات سعياً إلى رصد الإجراءات المتعلقة بمعالجة قاعدة البيانات ومختلف مراحل الحسابات والاختبارات المنفذة والقرارات المتخذة، دون إغفال تتبع دورة حياة البيانات وتصنيفها .

وقد مكن كل ذلك من تقليص هامش الخطأ إلى الحد الأدنى وتحقيق أقصى قدر من الشفافية بشأن الإجراءات المعتمدة بما يسهم في تعزيز ثقة الشركاء وعموم المواطنين (راجع فصل المنهجية).

الشكل 4: خارطة عمليات إنتاج بيانات المرصد

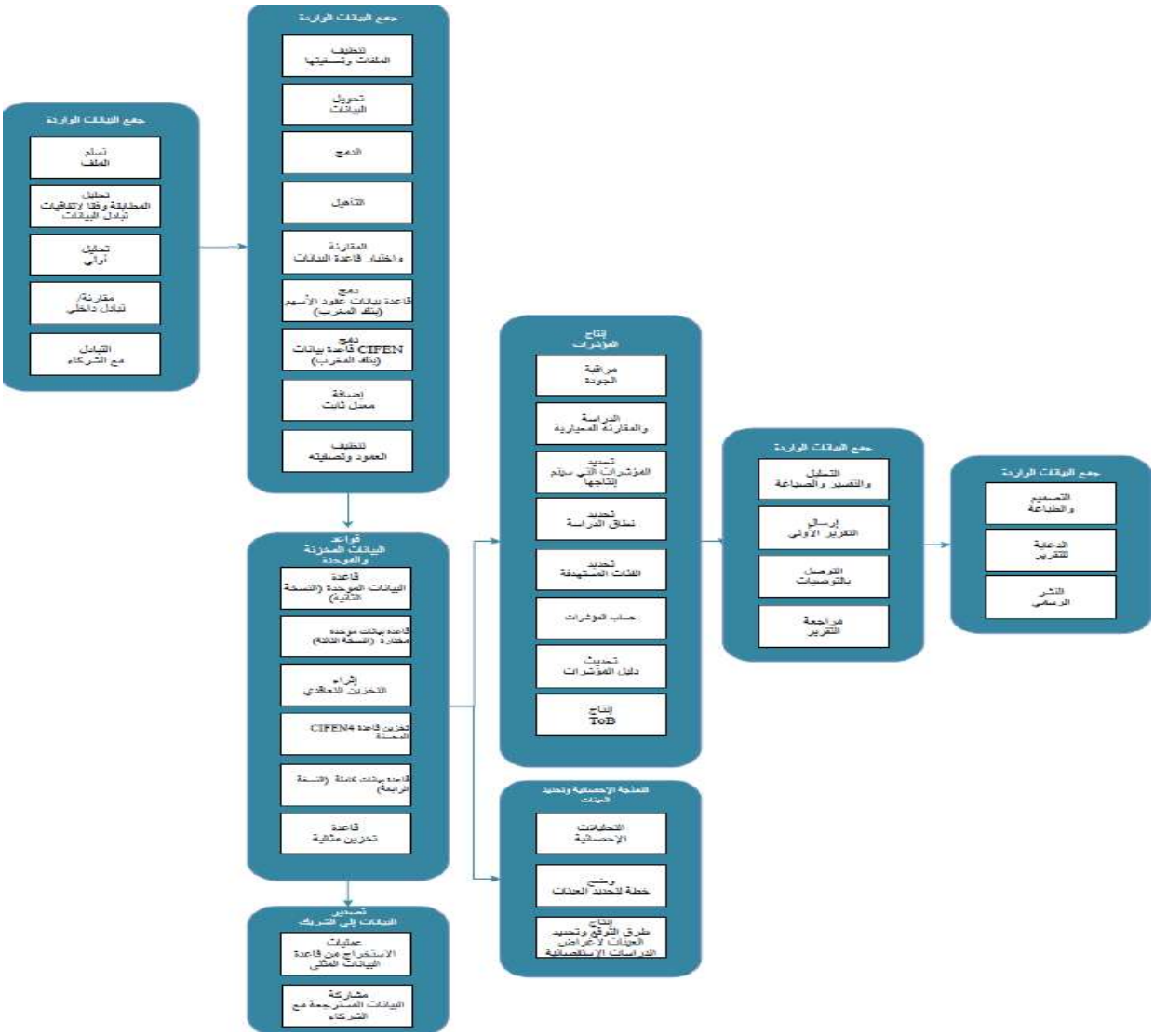

الإطار الاتفاقي لتبادل البيانات

بعد إبرام اتفاقيات تبادل البيانات مع بنك المغرب والمديرية العامة للضرائب، والمكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2017، واصل المرصد النقاش مع باقي الشركاء لإثراء قواعد بياناته.

وبالفعل، تم التوقيع على ملحق تعديلي لاتفاقية تبادل البيانات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في يناير 2021، بغرض التوصل إلى فهم أعمق لإشكالية التشغيل، لا سيما من خلال الحصول على البيانات ذات الصلة شهرياً وليس سنوياً، بالإضافة إلى بيانات حول كتلة الأجور. وانطلق هذا التبادل بشكل فعلي في أبريل 2021.

تم إبرام اتفاقية أخرى لتبادل البيانات مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، مما أتاح للمرصد الوصول إلى ملفات التعريف الخاصة بالمقاولات الصناعية التي شملتها الدراسة التي أجرتها هذه الوزارة بهدف زيادة عدد المقاولات في القطاع الصناعي وجعلها أكثر موثوقية. تم أول تبادل للبيانات المذكورة في مارس 2021.

حكامة يقظة وتعاونية من أجل مقاربة منهجية تكرارية وقابلة للتطوير

مكنت مجموعات العمل المكونة من فريق المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وممثلي الهيئات التي تزوده بالبيانات من إحراز تقدم كبير من حيث اكتمال البيانات وتحليلها وتفسيرها، فضلاً عن اتساق النتائج:

- **مجموعة عمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة /المديرية العامة للضرائب**: عقد المرصد عدة اجتماعات مع مديرية الإحصاء التابعة للمديرية العامة للضرائب من أجل تحديد الأساليب المنهجية المتعلقة بتحديد الفئات المستهدفة (المهن الحرة، الخاضعون لنظام الربح الجزافي، الأشخاص الاعتباريون، إلخ.) لتحديد نطاق حساب المؤشرات، بالإضافة إلى إنشاء بنك للمعطيات خاص بالحساب ودراسة العوائق القانونية المتعلقة بتبادل البيانات.

- **مجموعة عمل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: انكبت هذه المجموعة على دراسة البيانات المتعلقة بإنشاء المقاولات والصعوبات التي تواجهها، علاوة على ريادة الأعمال النسائية. وقد تم التخطيط لإنتاج هذا المؤشر على المدى المتوسط.

- **مجموعة عمل بنك المغرب / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: نظم فريق المرصد اجتماعات متعددة مع مديرية الإحصاء وتدبير المعطيات (DSGD) حول أساليب معالجة البيانات المتعلقة بالحصول على التمويل من مكتب الاستعلام الائتماني والمعلومات المالية الفردية. من جهته، تعاون المرصد مع المديرية المذكورة في تنفيذ عدة مشاريع، منها تحديث وتحسين عينة الاستقصاء الشهري حول الظرفية لبنك المغرب من قاعدة بياناته الموحدة، وتعزيز موثوقية البيانات المتعلقة بالمقاولات الواردة في ملفه المرجعي.

- **مجموعة العمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: حددت البيانات الإضافية حول التشغيل التي يتوفر عليها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي يمكن أن يزود بها المرصد، ولا سيما التصاريح السنوية والشهرية للأجراء وكتلة الأجور.

- **مجموعة عمل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: سهر ممثلو المؤسستين على إثراء دليل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بالمقاولات الصناعية اعتماداً على قواعد البيانات الموحدة للمرصد. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على أن توفر الوزارة للمرصد بيانات الملفات التعريفية للمقاولات الصناعية، أي المعطيات المتعلقة بالإنتاج الصناعي، والتصدير الصناعي، والقيمة المضافة الصناعية والاستثمار.

تعزيز موثوقية البيانات

قام المرصد على مدار سنوات بتنفيذ عمليات تأهيل تتمحور حول إحصاء مجتمع الأعمال وتعزيز موثوقيته، سعياً إلى استخدام المعلومة المتاحة والمؤهلة في كل قاعدة من قواعد البيانات، واستكمال المعلومات المفقودة قدر الإمكان وضمان تفرد المقاولة في قاعدة البيانات، وبالتالي التغلب على مكامن الخلل في الحسابات بسبب تكرار المعطيات.

الشكل 5: تعزيز موثوقية البيانات

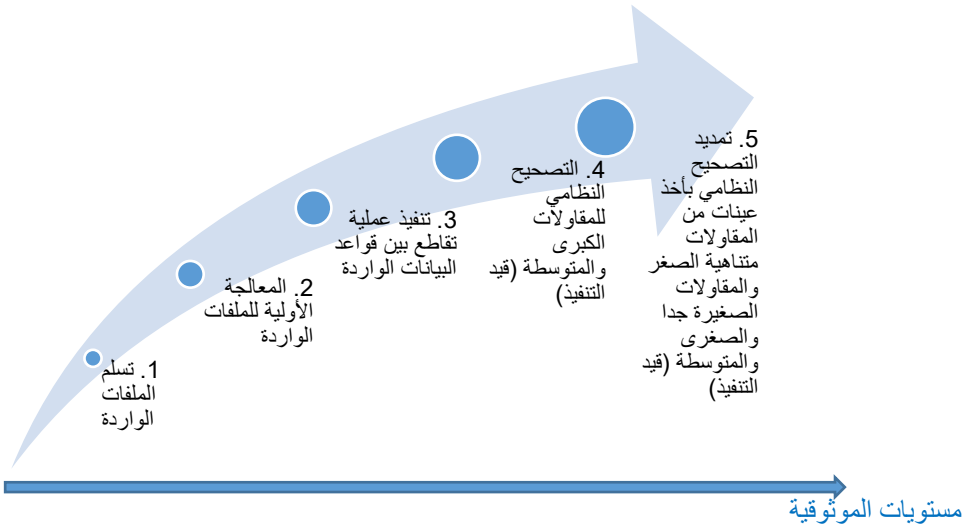

إعداد أول دليل للمقاولات النظامية النشطة في المغرب

قام المرصد، باستخدام البيانات الواردة من شركائه، بإعداد دليل للمقاولات النظامية النشطة في المغرب خلال فترة معينة. أتاح هذا الدليل الموحد إجراء التحليلات الأولى للمقاولات المغربية.

إعداد خرائط المؤشرات

بناء على البيانات التي تم جمعها من مختلف المصادر ومعالجتها، وعلى إثر القيام بمقارنات معيارية وعقد اجتماعات مجموعات العمل، أنتج المرصد خارطة تضم أزيد من 40 مؤشرا تغطي عدة أبعاد، ولا سيما الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والمالية والولوج إلى التمويل.

الشكل 6: خارطة المؤشرات المتعلقة بمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

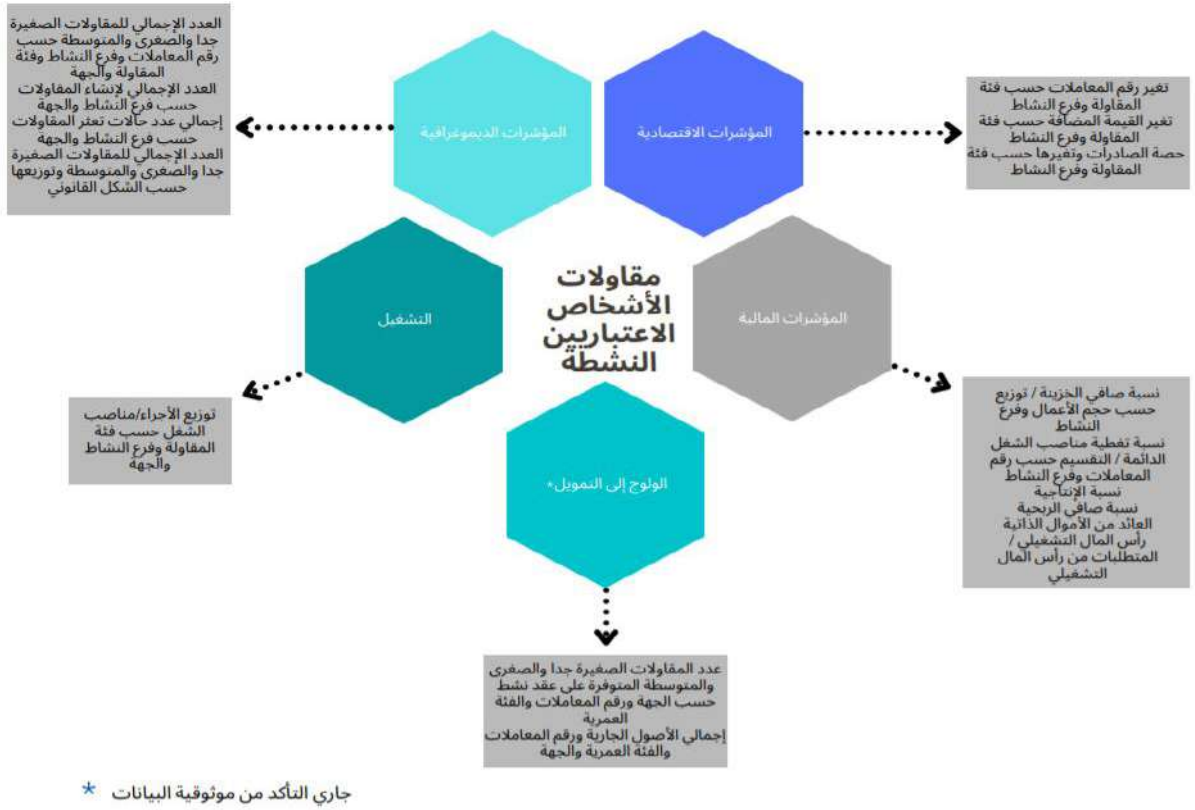

إصدار التقرير السنوي الأول

نشر المرصد، في شتنبر 2020، تقريره الأول حول وضعية مقاولات الأشخاص الاعتباريين برسم السنتين الماليتين 2017 و2018.

إرساء أسس الإنتاج الأوتوماتيكي

وتعزيزا لقدراته التقنية، أرسى المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خلال سنة 2020 الأسس التي يقوم عليها نظام المعلومات المتعلق بصنع القرار، مما مكنه من الحصول على الأسس التكنولوجية اللازمة للاضطلاع بمهامه والتطوير المستقبلي لأنشطته. يهدف هذا المشروع إلى إنشاء "مصنع بيانات"، والذي يسمح بالمعالجة الآلية لسلسلة القيم بدء بتلقي البيانات مرورا بعرضها وانتهاء باستخدامها.

الشكل 7: المخطط العام لنظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار

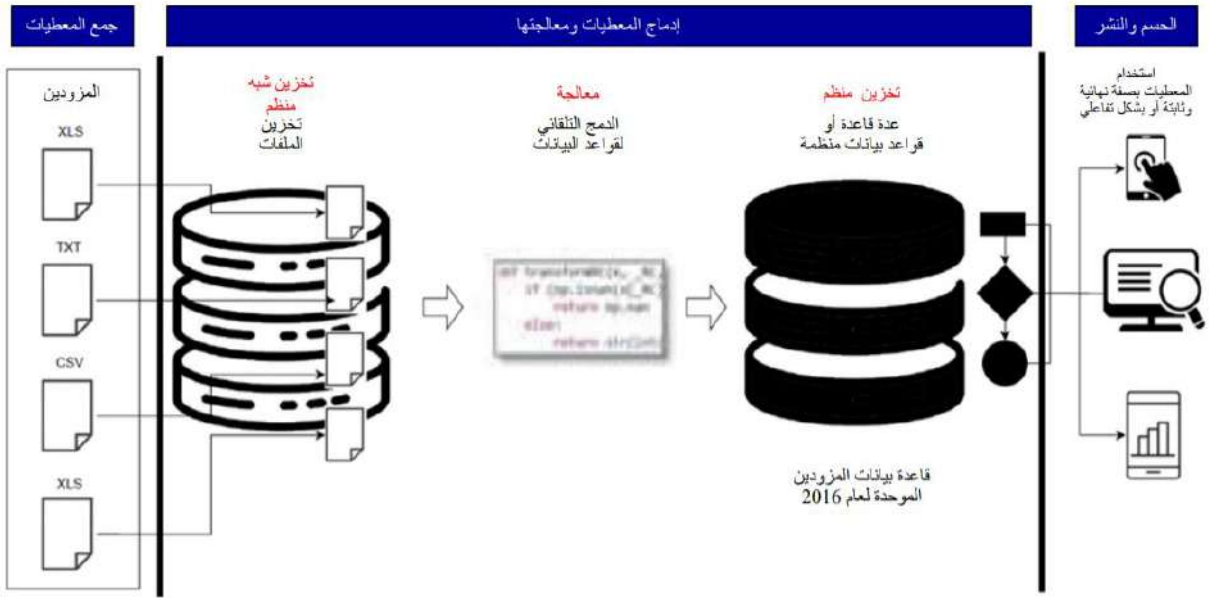

وفي هذا الصدد، استفاد المرصد من تمويل صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تم إطلاقه سنة 2013 في إطار شراكة دوفيل، وهي مبادرة متعددة الأطراف أُعلن عنها في قمة مجموعة الثمانية المنعقدة في المدينة الفرنسية دوفيل في مايو 2011. وتسعى هذه المبادرة إلى وضع ثلة من الإجراءات من أجل تعزيز ممارسات الحكامة الرشيدة في العديد من البلدان الناشئة والنامية، بما في ذلك المغرب.

وبفضل هذا التمويل تمكن المرصد من الاستفادة من دعم الخبراء في تحديد ملامح وأسس نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار ومن وضع مواصفاته التقنية (دفتر التحملات) بناءً على دراسة سياقية للسوق بهدف تحديد الوظائف الرئيسية للنظام ومواكبة الابتكارات الجارية في السوق.

في نونبر 2020، وافق المجلس الإداري، بعد دراسة مختلف السيناريوهات المقترحة، على إنشاء نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار خاص بالمرصد من أجل ضمان استقلاليته الوظيفية والتقنية، مع ضمان المرونة اللازمة من حيث التفاعل مع الأدوات الأخرى وقواعد البيانات المتوفرة أو التي من المزمع التوفر عليها، مع مراعاة إمكانية توسيع نطاق المهن.

خلصت الدراسة الوظيفية إلى ضرورة تلبية الاحتياجات الأربع التالية:

- جمع البيانات ومراقبتها وتخزينها:
  - جمع قواعد البيانات الواردة من الشركاء.
  - توحيد البيانات المجمعة والعمل على تجانسها واتساقها.

- إدماج البيانات ومعالجتها وتخزينها بشكل منتظم:
  - توحيد البيانات وفق قواعد تدبير محددة.

- تثمين البيانات وتحليلها وتفسيرها:
  - إنشاء المؤشرات، التعلم الآلي، التحاليل الإحصائية، إلخ.

- تطوير المنتجات والخدمات ونشرها:
  - إعداد وإصدار التقارير والدراسات، لا سيما حسب ظرفية معينة وبناء على طلب.
  - أخذ عينات البيانات لإجراء دراسات استقصائية.
  - إتاحة نتائج التحليل للعموم (عبر الإنترنت).

2.2.1 توجهات الخطة الاستراتيجية 2021-2023

صادق المجلس الإداري للمرصد سنة 2020 على الخطة الاستراتيجية الجديدة 2021-2023، في ضوء الدروس المستخلصة من الخطة السابقة. تهدف هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة إلى ترسيخ دور المرصد في عصر "علم البيانات" من خلال وضع البيانات في خدمة سياسات دعم المقاولات الصغيرة جدا، والصغرى، والمتوسطة، ومواكبتها.

الإطار 1: علم البيانات كأداة للابتكار من أجل تنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

يعد استغلال بيانات المتعلقة بالمقاولات أداة رئيسية في خدمة استراتيجيات تنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. في الواقع، تمثل "البيانات الضخمة"، والذكاء الاصطناعي، وتحويل سلاسل القيمة والاستراتيجيات والمنظمات القائمة على "ثقافة البيانات" والشفافية، الأوجه الحالية للثورة الرقمية وتسمح باستغلال أمثل لإمكانات المقاولات من حيث النمو والابتكار.

تسهل الثورة الرقمية إنتاج البيانات الجماعية وتوزيعها ومعالجتها. وبات انفتاح هذه البيانات ومشاركتها رافعة قوية من أجل:

-تعزيز ثقة رواد الأعمال والمستثمرين من خلال زيادة الشفافية في العمل العمومي ؛

-إتاحة إمكانية إنشاء خدمات مبتكرة ودعمها لمواكبة المقاولات ؛

-تحسين فعالية برامج الدعم الحكومية الموجهة للمقاولات وإنشاء أدوات مفيدة لقيادة هذه البرامج ؛

-دعم الدينامية الاقتصادية من خلال خلق موارد جديدة للابتكار والنمو ؛

-إنشاء دينامية لإحصاء البيانات وهيكلة النظام البيئي لإعادة استخدامها في سياق أشغال التحليل والبحث (الإدارة، والباحثون، والأكاديميون، والمقاولات الناشئة، والجمعيات، وما إلى ذلك).

من أجل الاستفادة من هذا التحول السريع، يعتزم المرصد تعزيز علاقات التعاون مع الأوساط الأكاديمية والبحثية والتفكير في منصة تجمع بين الخبراء في المجال التكنولوجي والمتخصصين في مجالات علوم البيانات والشؤون القانونية والاقتصادية، إلخ.

تأتي هذه الخطة في سياق تميز بالعديد من التغييرات في المشهد الاقتصادي وريادة الأعمال في المغرب، والتي تجسدت من خلال الاستراتيجيات والسياسات التي أطلقتها السلطات العمومية، بما في ذلك على وجه الخصوص النموذج التنموي الجديد، والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (لمزيد من المعلومات، أنظر التقرير السنوي لبنك المغرب حول "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي[1]") وكذلك خطط التنمية الجهوية والقطاعية.

[1] "التقرير السنوي عن البنى التحتية للأسواق المالية ووسائل الأداء والإشراف عليها والشمول المالي" (السنة المالية 2019).

الشكل 8: الخطة الاستراتيجية 2021-2023

تمت ترجمة الخطة الاستراتيجية الجديدة للمرصد إلى خارطة طريق لعام 2021 مع التركيز على التدابير ذات الأولوية. تتعلق هذه الأخيرة أساساً بدعم توقيع اتفاقيات تبادل بيانات جديدة من أجل توسيع نطاق دراسات المرصد، وتعزيز العمليات المرتبطة بموثوقية البيانات وتنفيذ نظام البيانات المساعد على اتخاذ القرار.

استدامة جمع البيانات

من أجل توسيع نطاق دراساته وإنتاجاته وتوفير مؤشرات أكثر تفصيلاً حول النسيج الإنتاجي المغربي، يعتزم المرصد تعزيز إطار تبادل البيانات مع شركائه، وهم:

- المديرية العامة للضرائب، بهدف استدامة إنتاج المؤشرات المالية.

- المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، من أجل مراقبة صعوبات المقاولات على أساس نصف سنوي ونمذجة ملف المخاطر الخاص بها. كما يتضمن جمع البيانات حول جنس قادة الأعمال من أجل إنتاج مؤشرات حول ريادة الأعمال النسائية لدعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي يقودها بنك المغرب ووزارة المالية.

- المندوبية السامية للتخطيط، من أجل تمكين للمرصد من الولوج إلى ملفات تعريف المقاولات في إطار الدراسات الاستقصائية السنوية حول المقاولات وباقي الدراسات الاقتصادية الهيكلية.

- المغرب للمقاولات الصغرى والمتوسطة، من أجل جمع البيانات عن المقاولات التي استفادت من دعم هذه المؤسسة.

الإطار 2: يؤثر انفتاح البيانات الإدارية على التصنيف الدولي من حيث القدرة التنافسية

يعد انفتاح البيانات الحكومية من بين شروط الشفافية التي تؤثر بشكل إيجابي على ترتيب الدول في التصنيف الدولي من حيث القدرة التنافسية ويسمح لها بالحصول على نقاط من الناتج الداخلي الإجمالي. في الواقع، يُنظر إلى البيانات على أنها ناقل لتحسين جودة المعلومات العامة، مما يساهم في تحسين مناخ الأعمال في بلد ما.

يتضمن تصنيف "ممارسة الأعمال" لمجموعة البنك الدولي[2]، والذي يتم اعتماده لقياس الطابع الإيجابي لبيئة الأعمال في بلد ما، معياراً يتعلق بمشاركة البيانات المتعلقة بتدبير المعلومة، ومدى توافرها وسهولة نشرها ومدى شفافيتها[3]. على سبيل المثال، أدى فتح قاعدة البيانات المتعلقة بالقيم العقارية في فرنسا إلى حصولها على نقطتي ترتيب إضافيتين من أصل 100 نقطة في عام 2019[4]. في المغرب، ساهم إنشاء مكتب الاستعلام الائتماني، وما تمخض عن ذلك، لا سيما إمكانية تجميع المعلومات وتبادلها بين مختلف مؤسسات الائتمان، في تحسين ترتيبه البلاد.

وعلى نفس المنوال، أظهرت دراسة حديثة نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول "الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالوصول إلى البيانات ومشاركتها" أن الوصول بشكل أفضل إلى البيانات يمكن أن تتولد عنه فوائد جمة وفرص عمل جديدة سواء بالنسبة للمقاولات الصغرى أو الكبرى. كما من شأن تحسين الوصول إلى البيانات الحكومية المفتوحة أن يمكّن رواد الأعمال من تطوير سلع وخدمات تجارية واجتماعية مبتكرة وتوليد فوائد اجتماعية واقتصادية إيجابية[5].

من ناحية أخرى، بمبادرة من المفوضية الأوروبية، كشفت دراسة "الأثر الاقتصادي للبيانات المفتوحة: فرص خلق القيمة في أوروبا" التي قامت بنشرها بوابة البيانات الأوروبية، أن القيمة الاقتصادية للمنتجات والخدمات والمحتوى الذي تم إثراؤه أو الذي تمت إتاحته من خلال البيانات المفتوحة يناهز 184 مليار يورو على مستوى الاتحاد الأوروبي سنة 2019 ومن المنتظر أن تبلغ 334 مليار يورو سنة 2025. على سبيل المثال، على مستوى فرنسا، سيمثل هذا زيادة بنسبة 1,19% من الناتج الداخلي الإجمالي.

مواصلة تعزيز موثوقية قواعد البيانات

يتكون الإطار المرجعي، الذي وضعه المرصد سنة 2018 في إطار تعزيز موثوقية البيانات التعريفية والقطاعية والمعطيات المتعلقة بالحصيلة السنوية الواردة من الشركاء، من خمسة مستويات:

- المستوى الأول: التوصل بالبيانات؛
- المستوى الثاني: المعالجة الأولية للملفات الأصلية؛
- المستوى الثالث: تطبيق عمليتي الدمج والمقارنة؛
- المستوى الرابع: التصحيح المنهجي للبيانات المتعلقة بالمقاولات الكبرى والمتوسطة؛
- المستوى الخامس: التصحيح المنهجي، عن طريق تحديد العينات، للبيانات المتعلقة بالمقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جداً.

بلغ المرصد سنة 2020 المستوى الثالث، ويطمح إلى الارتقاء إلى المستوى الخامس.

إنتاج مؤشرات جديدة

بعد نشر المؤشرات المتعلقة حصرياً بمقاولات الأشخاص الاعتباريين برسم سنة 2018، قام المرصد بتوسيع نطاق دراسته ليشمل مقاولات الأشخاص الطبيعيين.

[2] https://blogs.worldbank.org/fr/opendata/libre-acces-aux-donnees-developpement-et-secteur-prive

[3] https://www.doingbusiness.org/en/methodology

[4] مهمة بوثوريل، (دجنبر 2020)، "من أجل سياسة عمومية متعلقة بالبيانات"، مهمة معهود بها من قبل رئيس الوزراء الفرنسي.

[5] https://www.oecd-ilibrary.org/sites/90ebc73d-en/index.html؟ itemId=/content/component/90ebc73d-ar

الشكل 9: مؤشرات جديدة لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة

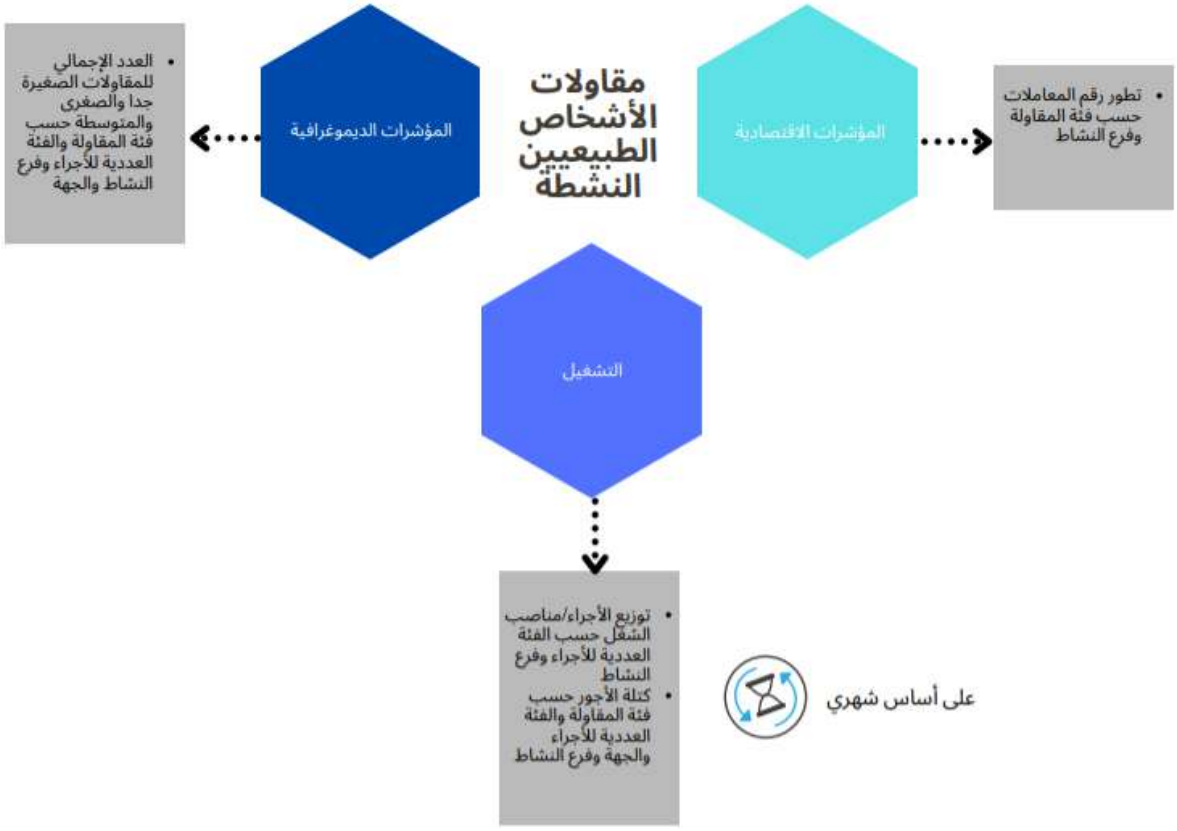

كما عمل المرصد على إنتاج مؤشرات جديدة تتعلق بمقاولات الأشخاص الاعتباريين، ولا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والولوج إلى التمويل.

الشكل 10: مؤشرات جديدة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يواصل المرصد التفكير في مؤشرات أخرى تستند إلى المعايير الدولية، وشرع بالفعل في اختبارها:

الشكل 11: المؤشرات قيد الاختبار

التقدم المحرز في وضع نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار

أنهى المرصد في النصف الأول من عام 2021 أشغال المرحلة الأولى من الشطر الأول والمتعلقة بمراجعة الإطار التنظيمي لمعالجة البيانات والعمليات المتعلقة بها.

الشكل 12: برمجة تنفيذ مشروع نظام المعلومات الخاص بالمرصد

3.1 التعاون والاتصال

بفضل نشر التقرير السنوي الأول وتوزيعه على الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، تمكّن المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة من وضع أول لبنة في بناء إجراءات الاتصال الرامية للتعريف به وبمهامه لدى الجماهير المستهدفة.

وقام المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة بإنجاز لقاءات إعلامية متعددة حول هذا التقرير، كما شارك في العديد من الندوات عبر تقنية المناظرة المرئية حول القضايا المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، سواء تلك التي نظمتها المؤسسات الوطنية أو الدولية.

من جهة أخرى، قام المرصد بتفعيل علاقات التعاون التي تربطه بالمؤسسات الشريكة على الصعيدين الوطني والدولي:

تبادل الخبرات مع أعضاء تحالف الشمول المالي

يشارك المرصد بانتظام في أشغال تحالف الشمول المالي[6].

تعمل هذه الشبكة على تطوير مهاراتها من خلال فرق عمل تنكب كل منها على دراسة موضوع معين، بما في ذلك فريق الشمول المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.(SMEF-WG)

يشارك المرصد بنشاط في أشغال هذه المجموعة بالنظر إلى دوره الريادي في موضوع "البيانات والتقنيات الجديدة"، لا سيما عن طريق إنجاز أعمال مختلفة، بما في ذلك دراسة استقصائية[7] تتعلق بالبلدان المماثلة للمغرب حول المعايير المعمول بها للتعريف بالمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، بالإضافة إلى إصدار دراسة حالة بعنوان "دراسة حالة: عملية جمع البيانات في المغرب وتعريف المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة"، التي تم نُشرها في شتنبر 2021. وتتناول هذه الدراسة المحاور المتعلقة بعمليات جمع البيانات ومقارنتها ودمجها فيما بينها للحصول على قواعد بيانات ووضع إطار للمؤشرات التي يتولى المرصد إنتاجها. حري بالذكر في هذا الصدد أن المرصد يضطلع بدور ريادي في مجال "البيانات والتقنيات الجديدة".

ويساهم المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في صياغة مذكرة توجيهية، الجاري إعدادها، حول وصول المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تقودها النساء إلى التمويل. تقدم هذه المذكرة توصيات إلى الهيئات التنظيمية وصناع القرار، من أجل تطوير السياسات والتشريعات الخاصة بتعزيز ولوج هذه الفئة من المقاولات إلى التمويل.

الشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية

بات المرصد، منذ غشت 2020 شريكاً تقنياً للمنصة الإقليمية لريادة الأعمال "سوق التنمية" التي يسهر على تسييرها البنك الأفريقي للتنمية[8]. وفي هذا السياق، شارك المرصد في دراسة حول تأثير الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على التشغيل والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وقد أجريت الدراسة بالشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية بعنوان: "موجز السياسة: تأثير كوفيد-19 على التشغيل والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في المغرب، التدابير الطارئة وآفاق الانتعاش". تم نشر الشطر الأول من هذه الدراسة في يناير 2021[9].

المشاركة في أشغال لجنة اليقظة الاقتصادية

تعاون المرصد مع لجنة اليقظة الاقتصادية من خلال تزويدها بمؤشرات تتعلق بالوضعية الديموغرافية والاقتصادية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تلبية لاحتياجاتها في هذا الميدان.

---

[6] تحالف الشمول المالي: شبكة دولية رائدة التي تسعى إلى تبادل المعارف والخبرات حول الشمول المالي في البلدان الناشئة والنامية

[7] www.afi-dataportal.org

[8] تتجلى الغاية من هذه المنصة في تعزيز تبادل المعرفة بين الفاعلين الاقتصاديين ورواد الأعمال وكذلك دعم الحوار السياسي حول ريادة الأعمال من أجل تحسين مناخ الأعمال وجعله أكثر ملاءمة لتنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فضلا عن خلق المزيد من فرص الشغل ودعم ريادة الأعمال وتطوير القطاع الخاص. تم إطلاق برنامج "سوق التنمية" سنة 2012 ويشمل حاليًا المغرب وتونس ومصر والأردن.

[9] https://www.afdb.org/fr/documents/note-dorientation-politique-impact-de-la-crise-covid-19-sur-lemploi-et-les-tpme

الإطار رقم 3: لجنة اليقظة الاقتصادية

في إطار المجهودات الاستباقية التي تقوم بها الحكومة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لوباء كورونا فيروس المستجد (COVID-19) على الاقتصاد الوطني، تم إنشاء لجنة لليقظة الاقتصادية على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وتعمل هذه اللجنة، من جهة، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، برصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية، كما تعمل من جهة أخرى على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا.

وتضم لجنة اليقظة الاقتصادية هاته والذي سيقوم، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتنسيق أشغالها، بين أعضائها كل من :

- وزارة الداخلية
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصحة
- وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي
- وزارة الشغل والإدماج المهني
- بنك المغرب
- لمجموعة المهنية لبنوك المغرب
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات
- جامعة غرف الصناعة التقليدية

ويمكن للجنة اليقظة الاقتصادية أن تعزز صفوفها، إن لزم الأمر ذلك، بجهات فاعلة أخرى من القطاع العام أو الخاص كل في مجال تدخله.

التعاون مع السفارة البريطانية في المغرب ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

وتتجلى الغاية من هذا التعاون في الاستفادة من دعم المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لتنفيذ مشروع مدينة المهن والمهارات لجهة سوس ماسة. ويتعلق الأمر بمشروع تجريبي يندرج في إطار برنامج من المرتقب أن يهم الجهات الاثنا عشر للمملكة. ويعتبر هذا البرنامج، الذي بالدعم المالي للسفارة البريطانية، اللبنة الأساسية لخارطة الطريق الجديدة لتطوير قطاع التكوين المهني.

وفي هذا الإطار سيعمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة على توفير مؤشرات حول نسيج ريادة الأعمال في المنطقة، لا سيما بشأن للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، واقتراح مقاربة للحكامة من خلال الدراسات الاستقصائية، والتي ستستند على عينات مستخرجة من قاعدة البيانات الموحدة للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة.

الشراكة مع المركزين الجهويين للاستثمار لجهة الدار البيضاء-سطات والجهة الشرقية

ركزت هذه الشراكة على توفير المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة للمؤشرات المتعلقة بالجهتين وإتاحتها للمركزين الجهويين للاستثمار بغية استخدامها في إطار السياسات الرامية لتشجيع الاستثمار والتشغيل. وهناك سبل أخرى للتعاون قيد الدراسة، ولا سيما تأهيل البيانات المتعلقة بالجهات مع الأخذ في عين الاعتبار ما تحظى به المراكز الجهوية للاستثمار من دراية حول النسيج الإنتاجي على صعيد كل جهة، وإثراء البيانات والمؤشرات بالتحليلات النوعية، وتنفيذ الدراسات الموضوعاتية التي تركز على خصوصيات كل جهة. وتكلل هذا التعاون بإصدار أول تقرير عن وضعية مقاولات

الأشخاص الاعتباريين في الجهة الشرقية في شتنبر 2021، وتجري دراسة ثانية بشأن جهة الدار البيضاء-سطات. ومن شأن هاتين الدراستين أن يشكلا نموذجاً يحتذى به بالنسبة لباقي المراكز الجهوية للاستثمار في كافة أرجاء التراب الوطني.

التعاون مع بنك المغرب ومجموعة البنك الدولي في مجال التمويل الفلاحي

يهدف هذا المشروع إلى تحديد الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص للسبل الكفيلة بتذليل العقبات التي تعترض الشمول المالي في القطاع الفلاحي سواء من حيث العرض أو الطلب. وترتكز مساهمة المرصد على تقديم نشرة إحصائية عن المقاولات العاملة في هذا القطاع.

مشاريع تعاون أخرى

قدم المرصد بيانات ومؤشرات لمؤسسات أخرى، من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بإنجاز مشاريعها والنهوض بمهامها. ويتعلق الأمر بكل من وزارة الخارجية ووزارة الثقافة ووكالة التنمية الرقمية وصندوق النقد العربي.

مشاريع التعاون المستقبلية

- **التعاون مع بنك الأعمال لصندوق الإيداع والتدبير (CDG CAPITAL) وجامعة محمد السادس متعددة التقنيات**

يتضمن هذا التعاون إنشاء نموذج لتسجيل النقاط، بناءً على أساليب "التعلم الآلي"، لتيسير ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى التمويل. وفي هذا الصدد فإن عدم وضوح المشاريع وافتقار المانحين أحيانا إلى أدوات صنع القرار المناسبة تعد إحدى أهم العقبات التي تم تحديدها والتي يسعى هذا التعاون إلى تذليلها.

- **التعاون مع مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية**

وجهت مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري طلبا إلى المرصد قصد المساهمة في دراسة المحاور الثلاثة التالية:

- إنشاء آلية لتقييم فعالية الدعم المالي العمومي المقدم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.
- تأثير الأزمة الوبائية على المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- جرد مقاولات "الزومبي"[10].

4.1 الموارد

4.1.1 الرأسمال البشري

اكتسب المرصد فريقا من الكفاءات اللازمة للاطلاع بمهامه. وتتوزع هذه الكفاءات على ميادين الخبرة التالية: متخصصي علم البيانات، والإحصائيين، والمحللين الاقتصاديين والماليين.

[10] مفهوم استحدثه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم تدارسه من قبل دولها الأعضاء. ويُقصد بمقاولات "الزومبي" كل مقاولة لا يقل عمرها عن 10 سنوات والتي لا يكفي ناتجها التشغيلي لتغطية رسوم الفائدة لمدة 3 سنوات متتالية على الأقل، والتي تستهلك جزءًا من الموارد الإنتاجية وتستفيد من الدعم العمومي، وبالتالي تساهم في تباطؤ نمو المقاولات غير المتعثرة.

الشكل 13: المخطط التنظيمي للمرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة

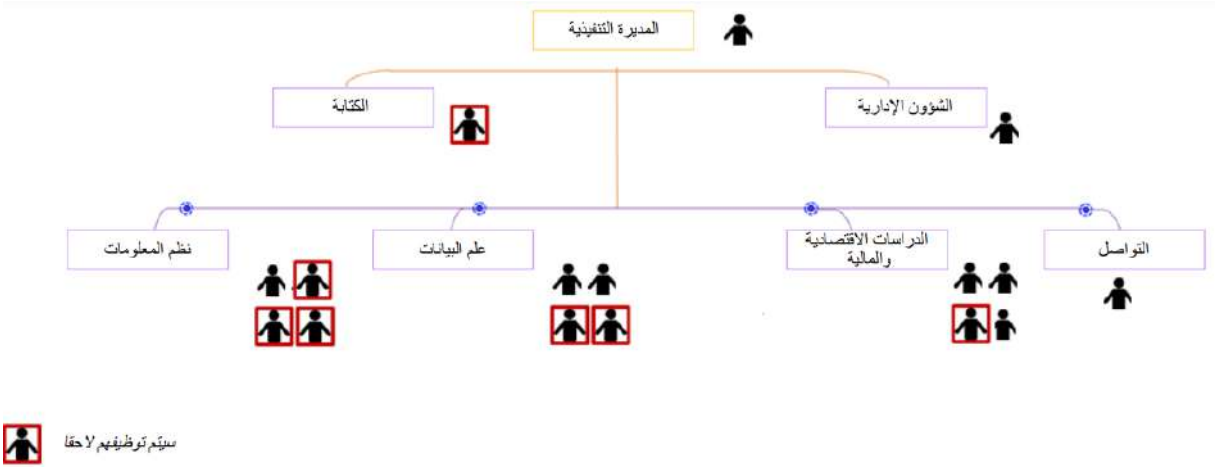

يفتح المرصد أبوابه لطلبة التعليم العالي لإجراء دورات تدريبية تناسب تخصصاتهم.

4.1.2 مدونة الأخلاقيات

انسجاماً مع أفضل الممارسات، وضع المرصد سنة 2020 مدونة أخلاقيات تهدف إلى تحديد المبادئ والقيم التي يتعين أن يلتزم بها المسيرون والمتعاونون، وباقي الشركاء المحتملين، فضلاً عن التصرفات التي يتعين تجنبها. تدعو هذه المدونة إلى احترام السر المهني والالتزام به مع التأكيد على أن أي تضارب في المصالح يجب تحديده وتدبيره، اعتمادًا على المهام الوظيفية.

ونهجا لمقاربة تشاركية، وقع موظفو المرصد على التزام يتعهدون بموجبه بتطبيق المدونة واحترام مقتضياتها. وبغية استكمال نظامه المتعلق بالأخلاقيات، وضع المرصد سياسة لمكافحة الفساد وعمل على تزوده بالآليات والوسائل المناسبة والكفيلة بالحد من هذا النوع من المخاطر.

4.1.3 الموارد المالية

تتكون الموارد المالية للمرصد من مساهمات الأعضاء المؤسسين على قدم المساواة.

تخضع حسابات المرصد لتدقيق سنوي من قبل مدقق حسابات منذ عام 2017. تمت المصادقة على حسابات المرصد دون تحفظ يذكر.

2. المنهجية

1.2. التعاريف والمفاهيم
2.2. الهيئات التي المزودة بالبيانات
3.2. إنتاج البيانات

2 المنهجية

يقدم هذا الفصل المقاربات المنهجية المعتمدة وتعريفا بالمفاهيم المستخدمة، بالإضافة إلى توضيح عملية إنتاج البيانات المعمول بها في المرصد لضمان إمكانية تتبع البيانات وتيسير واستدامة استغلالها.

1.2 التعاريف والمفاهيم

1.1.1 مكونات النسيج الإنتاجي الوطني

تنقسم المقاولات التي تشكل النسيج الإنتاجي الوطني، وفقًا للمديرية العامة للضرائب، إلى الفئات الرئيسية الأربع التالية :

- مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطين المسجلة في سجل الضريبة المهنية، والخاضعة للضريبة على الشركات، باستثناء شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، التي تتألف من الأشخاص الطبيعيين فقط، وشركات التوصية بالأسهم.

- مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطين الماسكة لحساباتها والمسجلة في سجل الضريبة المهنية والخاضعة للضريبة على الدخل / المداخيل المهنية.

- مقاولات الأشخاص الطبيعيين:

  - المهن الحرة والمقاولين الذاتيين، المسجلة في الضريبة المهنية والخاضعة للضريبة على الدخل/نظام الربح الجزافي، بصرف النظر عن بعض المهن أو الأعمال المستثناة من نظام الربح الجزافي بموجب أحكام المرسوم رقم 2.08.124 الصادر في 28 مايو 2009[11]؛
  - مقاولات الأشخاص الطبيعيين غير الماسكة للحسابات والمسجلة في جدول الضريبة المهنية، وللضريبة على الدخل/نظام الربح الجزافي، أي بعض المهن الحرة والمقاولين الذاتيين؛

- المقاولات العاملة في القطاع غير المهيكل غير المسجلة في السجل التجاري وغير الواردة في سجلات السلطات الضريبية.

2.1.1 المفاهيم المعتمدة

- مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة: هي المقاولة التي قامت بإيداع تصريح ضريبي للمديرية العامة للضرائب أو صرحت بأجير واحد على الأقل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو أودعت الحصيلة السنوية لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية خلال السنة التي تشملها الدراسة؛

- مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة، وهي:
  - كل مقاولة قدمت تصريحا بالدخل الخاضع للضريبة لدى المديرية العامة للضرائب خلال إحدى السنوات الثلاث الماضية؛
  - أو مقاولة خاضعة للنظام الجزافي التي تفاعلت مع المديرية العامة للضرائب خلال السنة التي تشملها الدراسة[12]؛

[11] أكدت مقتضيات المادتين 40 و41 من المدونة العامة للضرائب لسنة 2021 الخاصتين بالتعديلات المنصوص عليها في قانون المالية رقم 20.65 برسم السنة المالية 2021، الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-20-90 الصادر في فاتح جمادى الأولى 1442 (16 ديسمبر 2020)، على المساهمة المهنية الفريدة للأفراد الخاضعين للضريبة على الدخل بموجب نظام الربح الثابت. يُستثنى من نظام المساهمة المهنية الفريدة دافعو الضرائب الذين يمارسون المهن أو الأنشطة أو الخدمات التي تم تحديدها بموجب نص تنظيمي .

[12] أداء الضريبة على القيمة المضافة أو استرجاعها، تسديد الفائض المدفوع من قبل الإدارة، إلخ.

- أو مقاولة صرحت بما لا يقل عن أجير واحد لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السنة التي تشملها الدراسة.

- المجموعة الاسطوانية: ويقصد بها مجموعة المقاولات الواردة خلال سنتين متتاليتين. تم اعتماد هذه المقاربة لتفادي أي اختلال للحسابات قد ينجم عن دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات.
- فئات المقاولات:

  - المقاولات متناهية الصغر (MICRO) هي تلك التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 3 ملايين درهم.
  - المقاولات الصغيرة جدًا (TPE) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 3 ملايين درهم دون بلوغ 10 ملايين درهم؛
  - المقاولات الصغرى (PE) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 10 ملايين درهم دون بلوغ 50 مليون درهم؛
  - المقاولات المتوسطة (ME) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 50 مليون درهم دون بلوغ 175 مليون درهم؛
  - المقاولات الكبرى (GE) هي تلك التي يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 175 مليون درهم.

- الفئات العددية للأجراء في المقاولة:

  - ما بين أجير واحد و10 أجراء؛
  - ما بين 11 و50 أجيرا؛
  - ما بين 51 و100 أجير؛
  - ما بين 101 و500 أجير؛
  - أكثر من 500 أجير.

- الفئات العمرية للمقاولة :

  - سنتان أو أقل؛
  - من سنتين إلى 5 سنوات؛
  - من 6 سنوات إلى 10 سنوات؛
  - من 11 إلى 20 سنة
  - أزيد من 20 سنة.

- التقسيم حسب الأنشطة: اعتمد المرصد "التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010) "، الذي وضعته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2013، مع الاستفادة من انتقال المديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تصنيف NMA 99 إلى تصنيف NMA 2010 (أنظر الملحق 1) ؛

- التوزيع الجغرافي: تم تحديد الجهات بناء على التقسيم الإداري المعتمد حاليا في المغرب.

2.2 الهيئات المزودة بالبيانات

إن البيانات التي تم تحليلها في هذا التقرير مستمدة بالأساس من الهيئات العمومية المتمتعة بالعضوية في المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:

1.2.2 *المديرية العامة للضرائب*

تتمثل المهمة الرئيسية للمديرية العامة للضرائب في استخلاص العائدات الضريبية. وتضع رهن إشارة المرصد كل سنة قاعدة بيانات متعلقة بالمقاولات (الأشخاص الاعتباريون والطبيعيون) التي تبين أنها لا تزال قائمة[13] من خلال اتصالها بالمديرية العامة للضرائب خلال السنوات الأربع الماضية. تحتوي قاعدة البيانات هذه،

من بين أمور أخرى، على المعلومات الأساسية عن مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، وبيانات حول النشاط الاقتصادي (رقم المعاملات والقيمة المضافة)، فضلا عن موجز الحصيلة السنوية لهذه المقاولات.

2.2.2 *المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية*

المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية هو الهيئة الوطنية المكلفة بحماية الملكية الصناعية (العلامات التجارية، براءات الاختراع، الرسوم والنماذج الصناعية) وبمسك السجل التجاري المركزي بالمغرب(RCC) ، الذي يضم تسجيلات وتقييدات المقاولات (الأشخاص الاعتباريون والطبيعيون) المزاولة لأنشطتها التجارية أو المتوفرة على بنية تجارية.

يتلقى المرصد سنويا من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قواعد بيانات تحتوي على معلومات أساسية عن المقاولات ورقم معاملاتها وأنشطتها بناء على تصريحات المدلى بها لدى المحاكم التجارية.

3.2.2 *الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة عمومية مسؤولة عن تدبير نظام الضمان الاجتماعي الإجباري. ويزود الصندوق المرصد بالبيانات السنوية التي تضم كافة المقاولات المنخرطة فيه، بما فيها على وجه الخصوص معلومات عن أنشطتهم وعن التشغيل.

4.2.2 *بنك المغرب*

يزود بنك المغرب المرصد بالبيانات المتعلقة بالقروض البنكية التي استفادت منها المقاولات المسجلة في قاعدة بيانات مكتب الاستعلام الائتماني، وهيئة معتمدة باعتبارها مندوباً للبنك المركزي.

تُرسل، على أساس شهري، كافة المؤسسات الائتمانية المغربية إلى بنك المغرب المعلومات الواردة في قاعدة البيانات التي تشتمل على ما يلي:

- بيانات تعريف الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين.
- بيانات الائتمان.
- بيانات عن المعلومات السلبية.

5.2.2 *وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي*

تتولى وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي مسؤولية وضع وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بمجالات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة، مع مراعاة الصلاحيات الممنوحة للقطاعات الوزارية الأخرى بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

تزود مديرية الإحصائيات واليقظة والتقييم التابعة لهذه الوزارة المرصد بدليل سنوي يحتوي على معطيات تعريفية حول المقاولات الصناعية، بالإضافة إلى أنشطتها ونظامها البيئي[14].

---

[13] إيداع الحصيلة السنوية أو التصريح بالضريبة على القيمة المضافة أو طلب التسوية الضريبية.

[14] تعتمد وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي ونظامها البيئي على تصنيف داخلي تم إعداده في إطار مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 (الصناعة التحويلية، الخدمات المتعلقة بالأنشطة المناطق الحرة).

3.2 إنتاج البيانات

تنقسم العمية المتعلقة بإنتاج بيانات المرصد إلى مرحلتين:

1- "جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها"
2- "تحليلها ونشرها"

1.3.2 عملية "جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها"

قصد تشكيل قاعدة بيانات موحدة، تم اتباع نهج تدريجي ومتكرر بدءً بتسلم هذه البيانات وانتهاء باحتساب المؤشرات المحددة سلفاً.

تبتدئ هذه العملية بتأطير البيانات وتحديد الاحتياجات، ويتم تنفيذها بالتعاون مع كل مزود بها. تتيح هذه المرحلة فهم البيانات وتحديد الفئات التي تستهدفها الدراسة، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على التعاون في إطار بروتوكول تبادل البيانات التقنية وضمان بلوغ المستوى الأولي لتطابق قواعد البيانات المتوصل بها.

بعد التوصل بقواعد البيانات، يتم إجراء التحليلات النوعية من أجل تقييم جودة البيانات ومدى إمكانية استخدامها (معدل ملء المعطيات التعريفية والحقول الأخرى، ومعدل التكرار، وما إلى ذلك). تتيح هذه التحليلات أيضا إمكانية تحديد المعالجات المسبقة التي يجب إجراؤها على هذه القواعد (معالجة تكرار المعطيات وإنشاء حقول جديدة وتوحيد الحقول). يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذا الإجراء من خلال نموذج "التحليل الأولي لقواعد البيانات المتوصل بها."

بعد تقييم معدلات تعبئة المعطيات التعريفية، يتم إطلاق عملية تقاطع المعطيات، بحيث يتم دمج القواعد بشكل مثالي وموثوق، دون ضياع المعلومات أو وجود نسخ مكررة منها. ويتم استكمال هذا الإجراء عن طريق تطبيق مبادئ تدبير البيانات وإثراؤها.

وفور انتهاء هذه العملية، يتم إنشاء قواعد بيانات مركزية ضماناً لاحترام المبادئ المتعلقة بتشكيل قواعد البيانات بغية إنتاج المؤشرات، أي تفرد المقاولة في قواعد البيانات، ووصفها بأفضل المعلومات الممكنة من حيث الجودة.

2.3.2 عملية "التحليل والنشر"

بمجرد إنشاء قاعدة البيانات الموحدة والتأكد من أنها جاهزة للاستخدام لاحتساب المؤشرات، يتم إجراء تحليل الجودة لتحديد نطاق احتساب مختلف المؤشرات. يتم إنشاء إطار مرجعي لهذا الغرض، يحدد بالتفصيل المؤشرات وطرق احتسابها وتفسيرها ونطاق دراستها. يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذه الخطوة من خلال نموذج "دليل احتساب المؤشر."

وعقب إنتاج المؤشرات، يتم العمل على تأطيرها بالمعطيات الماكرو اقتصادية ومقارنتها بالاتجاهات الوطنية والدولية. تتم النقاشات داخل مجموعات العمل (أنظر تقرير الأنشطة) في حالة وجود تناقض معين. تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا الإجراء من خلال نموذج "مراجعة الاتساق."

وإثراء وتحديثا لقائمة المؤشرات المزمع إنتاجها، يتابع المرصد باستمرار الدراسات والإصدارات الوطنية والدولية، ويقوم بعمليات معايرة مرجعية على المؤشرات المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتي تندرج في نموذج "مراجعة الاتساق".

3. الوضعية الديموغرافية المقاولات

1.3. الخصائص الأساسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة
2.3. إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين
3.3. شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين

3 الوضعية الديموغرافية المقاولات

1.3 الخصائص الأساسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة

يعرض هذا الفصل مؤشرات عن السمات الديمغرافية لفئات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، فضلا عن توزيعها على الصعيدين الجهوي والقطاعي، حسب فئاتها العمرية، وفئات المستخدمين، ووضعها القانوني برسم سنة 2019. وفقا لإحصائيات المرصد، بلغ عدد المقاولات الواردة في قاعدة بياناته الموحدة 571.989 مقاولة[15]. وحري بالذكر أن المرصد أحدث قاعدة بياناته الموحدة بناء على المعطيات التي زودته بها كل من المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (راجع قسم المنهجية). ويتشكل عدد المقاولات المذكور من 303.013 مقاولة[16] أشخاص اعتباريين نشطة (م.أ.ا.ن.) و268.976 مقاولة أشخاص طبيعيين نشطة (م.أ.ط.ن.).

تتركز 57,3% من المقاولات في محور طنجة الجديدة

يظهر التوزيع الجغرافي للمقاولات أن 57,3% منها تتركز في محور طنجة-الجديدة. فعلى سبيل المثال، تستأثر جهة الدار البيضاء-سطات على 30,8% من إجمالي المقاولات، تليها جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة ب 14,5% و12% على التوالي (أنظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: توزيع المقاولات حسب الجهات برسم سنة 2019 - %

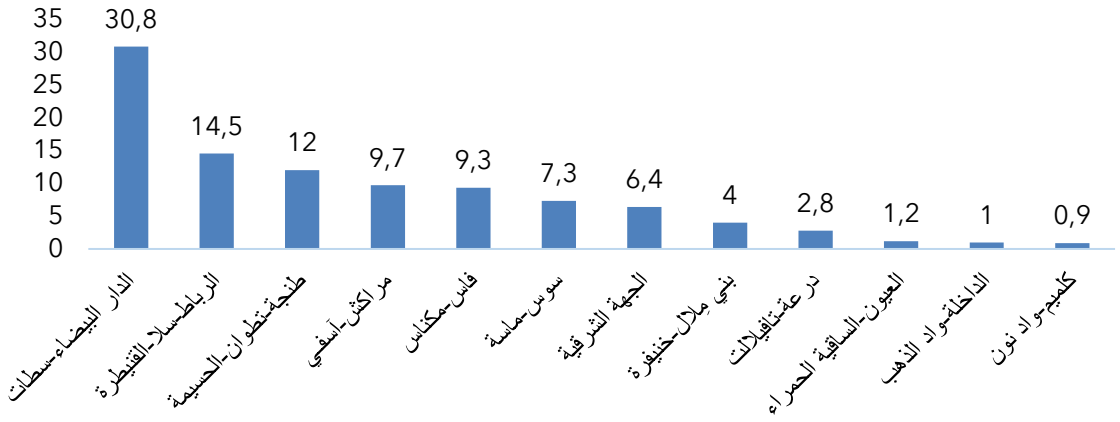

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تُبين المعطيات الإحصائية أن مقاولات الأشخاص الاعتباريين تمثل الأغلبية في جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي بحصة 66,8% و53,1% و53% على التوالي. من ناحية أخرى، يتكون النسيج الإنتاجي في باقي الجهات من مقاولات الأشخاص الطبيعيين يفوق عددها عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين. هذا التباين الديموغرافي على المستوى الجهوي يمكن أن نلمسه أيضا على صعيد العمالات والأقاليم المنتمية لنفس الجهة، كما هو الحال في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (أنظر الجدول 1).

[15] يضم العدد المذكور (571.998) المقاولات المالية وغير المالية.

[16] بلغ عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال عامي 2018 و2017 على التوالي 287.688 و273.833 مقاولة. تم تحديث هذه الأرقام بمناسبة إعداد هذا التقرير.

الجدول 1 : توزيع مقاولات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين النشطة حسب الجهات – 2019

الجهة	م.أ.ا.ن	م.أ.ط.ن.	المجموع	م.أ.ا.ن. (%)	م.أ.ط.ن. (%)
الدار البيضاء-سطات	117 358	58 268	**175 628**	66,8	33,2
الرباط-سلا-القنيطرة	44 011	38 870	**82 881**	53,1	46,9
طنجة-تطوان-الحسيمة	33 507	34 806	**68 313**	49,0	51,0
مراكش-آسفي	29 247	25 866	**55 113**	53,0	46,9
فاس-مكناس	23 938	28 816	**52 754**	45,4	54,6
سوس-ماسة	19 055	22 422	**41 477**	45,9	54,1
الجهة الشرقية	13 005	23 551	**36 556**	35,6	64,4
بني مِلال-خنيفرة	8 257	14 800	**23 057**	35,8	64,2
درعة-تافيلالت	7 702	8 494	**16 196**	47,6	52,4
العيون-الساقية الحمراء	3 056	4 046	**7 102**	43,0	57,0
الداخلة-وادي الذهب	1 147	4 545	**5 692**	20,2	79,8
كلميم-واد نون	1 638	3 269	**4 907**	33,4	66,6

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تحتل التجارة والبناء على التوالي المرتبتين الأولى والثانية من حيث عدد المقاولات

يبين التحليل القطاعي أن حوالي 33% من المقاولات تندرج في إطار فرع نشاط "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية"، يليه فروع "البناء"، و"النقل والتخزين"، و"الأنشطة المتخصصة، والعلمية والتقنية"[17] بنسب بلغت على التوالي 15% و9,2% و7,7% (أنظر الجدول 2).

[17] يشتمل هذا الفرع على الأنشطة القانونية والمحاسبية، وأنشطة المقرات الاجتماعية والاستشارة في التدبير، و"البحث العلمي والتطوير، و"الإشهار ودراسة السوق والدراسات الاستقصائية والأمنية، ووكالات الأسفار، والخدمات المتعلقة بالبناء وتهيئة المنظر العام.

الجدول 2 : توزيع المقاولات حسب فرع النشاط برسم 2019- %

فرع النشاط	عدد المقاولات
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	33,0
البناء	15,0
النقل والتخزين	9,2
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	7,7
الصناعات التحويلية	6,7
الإيواء والمطاعم	6,0
الفلاحة والحراجة وصيد الأسماك	4,2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	3,8
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	3,6
أنشطة وخدمات أخرى	2,7
التعليم	2,0
الأنشطة العقارية	1,9
الاعلام والاتصال	1,5
الأنشطة المالية والتأمين	1,3
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	0,7
الصناعات الاستخراجية	0,3
أنشطة أخرى	0,2
المجموع	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

ما يناهز 96,5% من المقاولات حققت رقم معاملات لا يتجاوز 10 ملايين درهم

أفرز تحليل نسيج المقاولات النشطة برسم سنة 2019، حسب الفئة، غلبة المقاولات متناهية الصغر التي يتراوح رقم معاملاتها بين صفر ومليون درهم، بنسبة 84,4% من إجمالي المقاولات التي حققت رقم معاملات لا يتجاوز 10 ملايين درهم. فيما لم تتجاوز هذه الحصة 7,5% بالنسبة لفئة المقاولات التي يتراوح رقم معاملاتها بين مليون و3 ملايين درهم. أما بالنسبة للمقاولات المتوسطة والشركات الكبرى، فلم يتعد نصيبها 0,6% و0,3% على التوالي من إجمالي المقاولات (أنظر الجدول 3)

الجدول 3 :توزيع المقاولات حسب الفئة2019

فئة المقاولات		عدد المقاولات
[0, 3]		91,9
	[0, 1]	84,4
	]1, 3]	7,5
]3, 10]		4,6
]10, 50]		2,7
]50, 175]		0,6
175 أزيد عن		0,3
المجموع		**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وبالنظر إلى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (م.أ.ا.ن.) ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة (م.أ.ط.ن.) بشكل منفصل، يُلاحظ أن المقاولات التي حققت رقم معاملات يتراوح بين صفر ومليون درهم تشكل 95,1% من إجمالي مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة، مقابل 76% بالنسبة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (أنظر الجدول 4).

الجدول 4 : توزيع المقاولات حسب الفئة برسم سنة 2019 -%

فئة المقاولات	م.أ.ط.ن.	م.أ.ا.ن.
[0,1]	95,1	76,0
]1,3]	3,8	10,5
]3 , 10]	0,8	7,5
]10 , 50]	0,3	4,5
]50 , 175]	-	1,0
>175	-	0,5

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

علاوة على ذلك، كشف تحليل توزيع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب فروع النشاط أن 70,3% من هذه المقاولات تُعنى بفروع "التجارة؛ إصلاح السيارات والدراجات النارية "و"البناء" و"النقل والتخزين" و" الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية "بنسبة 35,2% و16,3% و10,6% و8,2% على التوالي (أنظر الجدول 5).

الجدول 5 : توزيع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب فروع النشاط

فرع النشاط	عدد المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة	حصتها من إجمالي هذه المقاولات (%)
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	151 734	35,2
البناء	70 356	16,3
النقل والتخزين	45 444	10,6
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	35 151	8,2
الصناعة التحويلية	28 907	6,7
الإيواء والمطاعم	23 538	5,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	17 286	4,0
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	11 576	2,7
أنشطة وخدمات أخرى	10 447	2,4
التعليم	9 333	2,2
الأنشطة العقارية	7 278	1,7
الاعلام والاتصال	6 650	1,5
الأنشطة المالية والتأمين	6 022	1,4
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	3 002	0,7
الفلاحة والحراجة وصيد الأسماك	1 564	0,4
الصناعات الاستخراجية	1 468	0,3
أنشطة أخرى	816	0,19
المجموع	**430 572**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

فروع النشاط الأكثر تأثراً بالأزمة الوبائية

تعمل أزيد من 51% من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في القطاعات الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا المستجد، وهي "التجارة؛ وإصلاح السيارات والدراجات النارية"،" النقل والتخزين" و"الإيواء والمطاعم"، بحصة 35,2% و10,6% و5,5% على التوالي.

مقاولات الأشخاص الطبيعيين تمثل الشكل القانوني الأكثر حضوراً

يُبين توزيع المقاولات النشطة حسب أشكالها القانونية أن مقاولات الأشخاص الطبيعيين تستأثر بنصيب الأسد، حيث بلغت حصتها 47 % من إجمالي المقاولات. بالنسبة للمقاولات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، وهي ثاني أهم شكل قانوني، تبلغ هذه النسبة 33,4%، تليها الشركات ذات المسؤولية المحدودة من شريك وحيد (SARL-AU) بنسبة 14,8% (أنظر الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2: توزيع المقاولات حسب الشكل القانوني - 2019

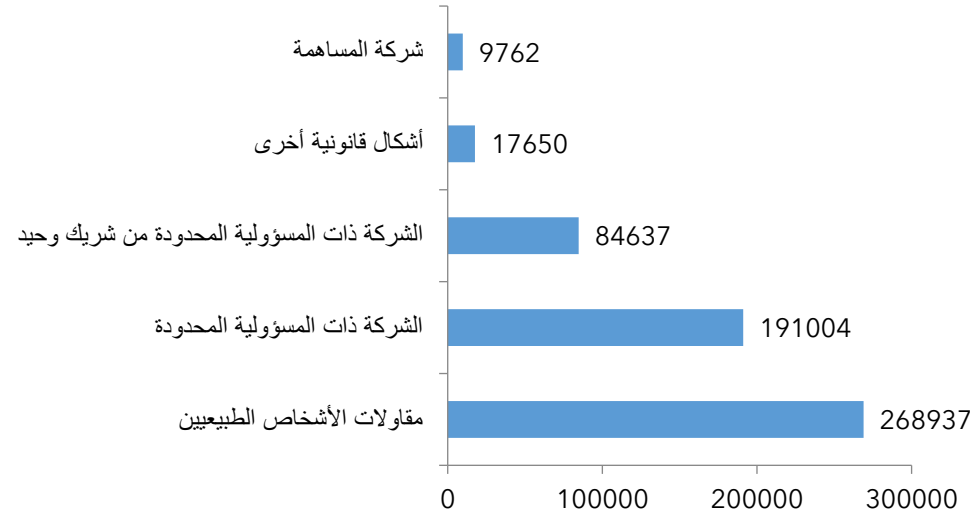

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

2.3 إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين

حسب مقياس المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، شهدت سنة 2020، التي تخللتها الأزمة الاقتصادية والصحية، إنشاء 84.956 مقاولة، بانخفاض قدره 10,5% مقارنة بسنة 2019.

تتكون العينة موضوع الدراسة والتحليل في القسم الموالي من 55.037 مقاولة للأشخاص الاعتباريين[18].

جهة الدار البيضاء-سطات تضم ما يناهز 35 % من مقاولات الأشخاص الاعتباريين المحدثة برسم سنة 2020

سجلت جهة الدار البيضاء-سطات نسبة كبيرة من المقاولات الجديدة المحدثة سنة 2020، حيث بلغت حصتها من هذه المقاولات 34,8% مقابل 36% سنة 2019 من إجمالي المقاولات الجديدة المحدثة، تليها جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة بحصة 14,6% و11,2% على التوالي (أنظر الرسم البياني 3).

[18] لم تكن البيانات المفصلة عن مقاولات الأشخاص الطبيعيين متاحة خلال إعداد هذا التقرير.

الرسم البياني 3: توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الجهات ب %

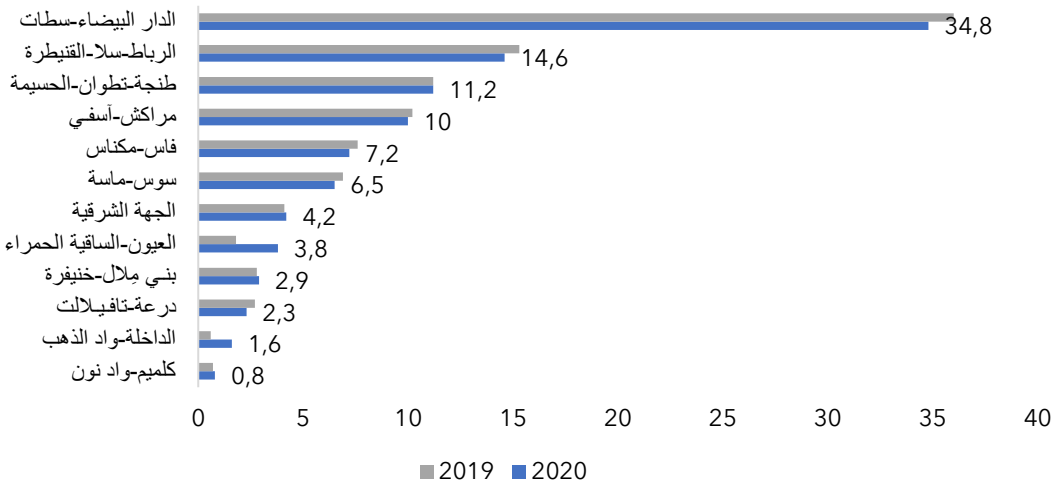

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

استمرار تزايد أعداد المقاولات الجديدة في قطاعي التجارة والبناء وتصدرها لباقي المقاولات العاملة في فروع النشاط الأخرى

يوضح توزيع المقاولات الجديدة المحدثة حسب فرع النشاط أن "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية " يمثل 30% من إجمالي المقاولات الجديدة التي تم إنشاؤها سنة 2019 مقابل 28,8% في عام 2018. يليها فرعي "البناء" و" الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" بنسبة 21,4% و9,2% على التوالي. بالنسبة إلى "النقل والتخزين" و "أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"، تبلغ هذه النسب 8,2% و8% على التوالي (أنظر الجدول 6).

الجدول 6 : توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب فروع النشاط

فرع النشاط	إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين		
	2017	2018	2019
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	29,0	28,8	29,8
البناء	22,0	22,2	21,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	9,5	9,6	9,2
النقل والتخزين	7,1	7,4	8,2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	7,5	7,6	8,0
الصناعة التحويلية	5,6	5,5	5,5
الإيواء والمطاعم	5,3	5,2	4,6
الاعلام والاتصال	2,5	2,4	2,0
الأنشطة العقارية	1,7	1,9	2,0
التعليم	2,2	1,8	1,8
الأنشطة المالية والتأمين	1,5	2,2	1,4
أنشطة أخرى	6,3	5,6	6,1
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وكما هو مبين في الجدول 7، فإن الغالبية العظمى للمقاولات التي تم إنشاؤها سنة 2019 مقاولات متناهية الصغر. أما المقاولات التي يتجاوز رقم معاملاتها 3 ملايين درهم فإنها لا تمثل سوى 2% من إجمالي المقاولات الجديدة المحدثة.

الجدول 7 : توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب فروع النشاط والفئات ب % - 2019

فرع النشاط	المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة				المقاولات الكبرى
	[0,3]	]3,10[	]10,50[	]50,175[	> 175
القطاع الأولي					
الفلاحة والحراجة وصيد الأسماك	96,9	1,9	1,3		
القطاع الثانوي					
البناء	98,1	1,2	0,7	0,0	0,0
الصناعة التحويلية	97,6	1,7	0,6	0,1	0,1
الصناعات الاستخراجية	99,4	0,6			
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	96,1	2,0	2,0		
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	100,0				
القطاع الثالث					
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	98,7	0,8	0,5		0,0
الأنشطة المالية والتأمين	98,6	0,4	1,0		
الأنشطة العقارية	99,3	0,4	0,3		
والتقنية المتخصصة العلمية الأنشطة	99,0	0,9	0,2		
الفنون، والمهرجانات والأنشطة العروض	98,7	0,6	0,6		
أنشطة وخدمات أخرى	99,6	0,4			
التجارة وإصلاح السارات والدراجات النارية	97,0	2,0	0,9	0,1	0,0
التعليم	99,7	0,2	0,2		
الإيواء والمطاعم	99,6	0,4			
الإعلام والاتصال	98,2	1,2	0,5		
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	93,5	3,8	2,7		
النقل والتخزين	98,6	1,0	0,3	0,1	
المجموع	**98,0**	**1,3**	**0,6**	**~0**	**~0**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تؤكد دراسة توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب شكلها القانوني المنحى التنازلي للشركات ذات المسؤولية المحدودة خلال الفترة 2017-2019. فقد مثل هذا الصنف من المقاولات 45,4% من إجمالي المقاولات المحدثة سنة 2019 مقابل 48,3% خلال سنة 2017. من ناحية أخرى، ارتفعت حصة الشركات ذات المسؤولية المحدودة من شريك وحيد بمقدار 2,6 نقطة مئوية، حيث بلغت نسبتها 49,6% سنة 2019 مقارنة بـ 47% في عام 2017 (أنظر الرسم البياني 4).

الرسم البياني 4: توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الأشكال القانونية

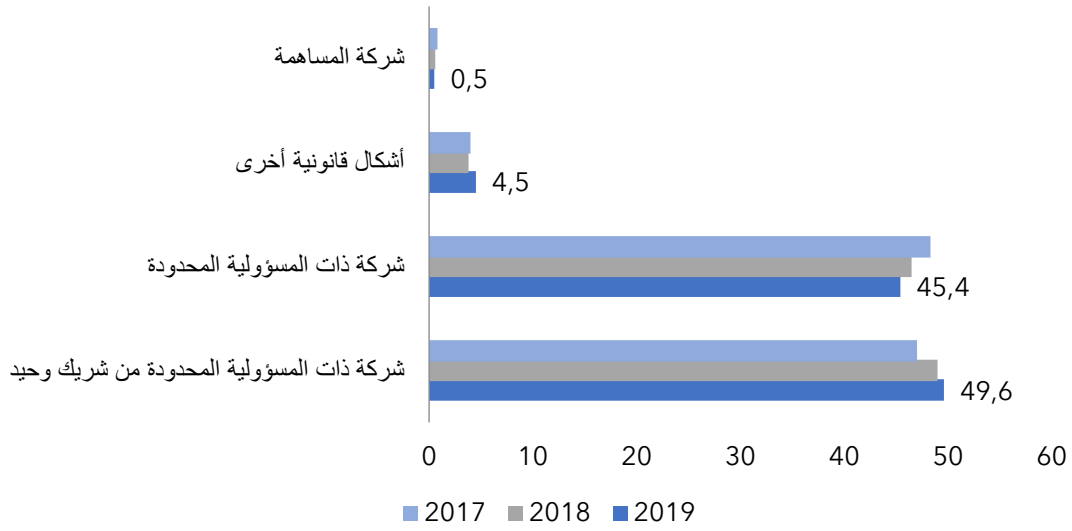

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

3.3 شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين

شهدت سنة 2019 زيادة في عدد عمليات شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين[19] بنسبة 6,3%، ليصل عددها إلى 7.654 مقاولة[20] مقارنة بـ 7.200 سنة 2018.

تتعلق التحليلات التالية بمجموعة أعدها المرصد تتكون من 6784 مقاولة تعرضت للشطب في غضون سنة 2019 مقابل 6207 مقاولة سنة 2018.

يكشف التقسيم الجهوي لعمليات الشطب المذكورة عن هيمنة منطقة الدار البيضاء-سطات التي تمثل لوحدها 36,2% من إجمالي عدد المقاولات المعنية بالشطب. وتأتي منطقة الرباط-سلا-القنيطرة في المرتبة الثانية بنسبة 16,2%، مسجلة استقراراً مقارنة بسنة 2018. وفيما يتعلق بمنطقة مراكش-آسفي، بلغت هذه النسبة 11,9% مقابل 14,7% سنة 2018 (أنظر الرسم البياني 5).

19 لا يتوفر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية على البيانات المتعلقة بشطب المقاولات.

20 معطيات واردة من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (يعزى الاختلاف الطفيف مقارنة مع مقياس المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إلى تحيين المعطيات).

الرسم البياني 5: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب حسب الجهات ب %

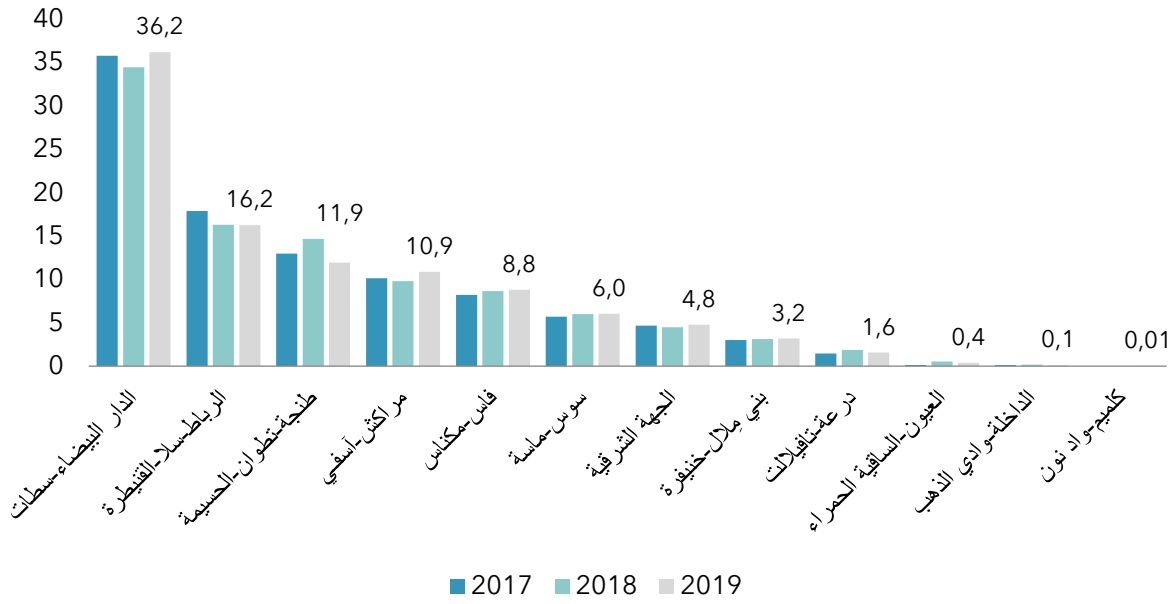

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يُظهر التوزيع القطاعي للمقاولات قيد الشطب سنة 2019 أن الفئات المعنية تشتغل على الخصوص في فروع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" و"البناء" و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" بحصة 33,9% و 21% و 11,1% على التوالي، وهي مستويات متطابقة تقريبًا مع المستويات المسجلة سنة 2018 (أنظر الرسم البياني 6).

الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي لمقاولات الأشخاص الطبيعيين قيد الشطب سنة 2019 -%

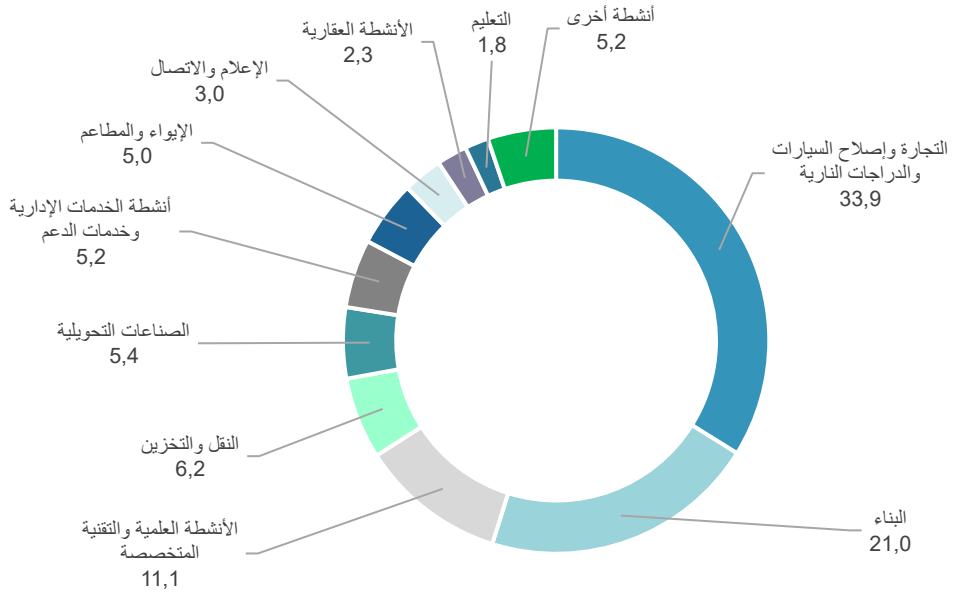

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تقل الفئة العمرية لأزيد من نصف مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب سنة 2019 عن 5 سنوات

تبين معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية برسم سنة 2019 أن المعدل السنوي للمقاولات قيد الشطب قبل إتمامها للسنة الخامسة منذ إنشائها يتجاوز 50% من إجمالي المقاولات (أنظر الرسم البياني 7). وبلغت هذا المعدل 30% و15%على التوالي بالنسبة للمقاولات التي تتراوح فئتها العمرية بين 5 و10 سنوات وبين 10 و20 سنة. ومن جانب آخر، فإن المقاولات التي تتجاوز عشرين سنة لا تتعدى نسبتها 0,6% من إجمالي عمليات الشطب السنوية.

الرسم البياني 7: تطور عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب سنة 2019 حسب الفئة العمرية ب %

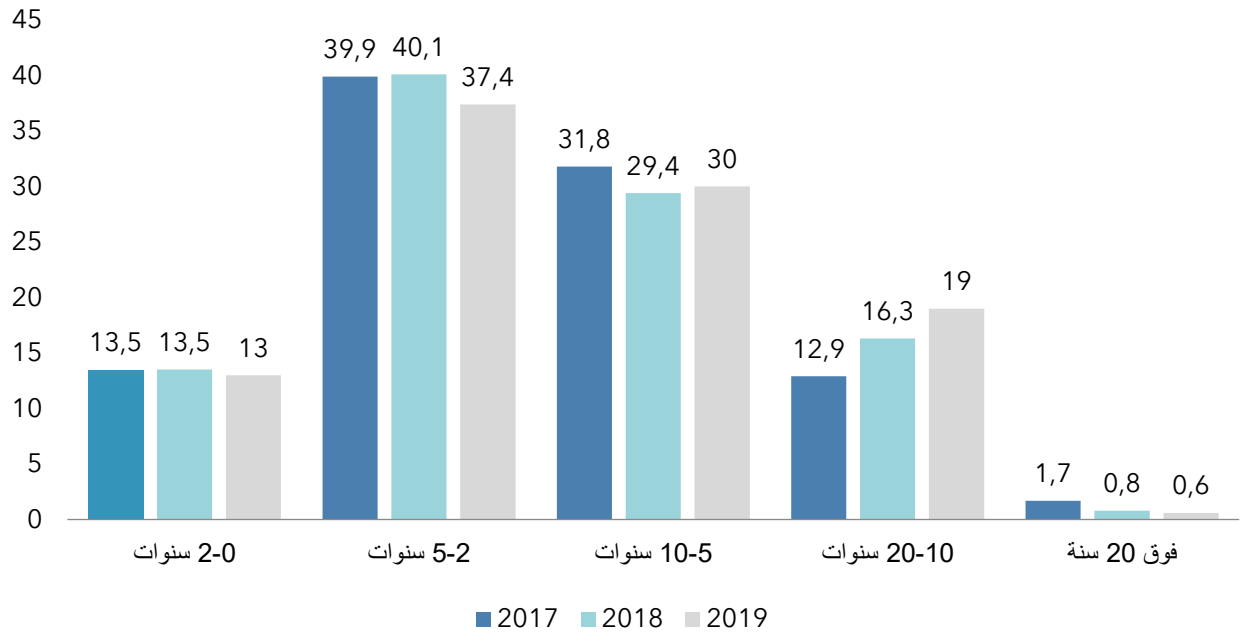

المصدر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

4. المؤشرات الاقتصادية للمقاولات

1.4. رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة
2.4. تطور رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة
3.4. رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير
4.4. القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

4 المؤشرات الاقتصادية للمقاولات

يستعرض هذا الفصل نتائج تحليل رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة برسم السنة المالية 2019 والتي بلغ عددها 122.489 مقاولة[21]. كما يقدم تطور رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2019، بالإضافة إلى رقم معاملاتها عند التصدير والقيمة المضافة الخاصة بها برسم السنة المالية 2019. يرتكز هذا التحليل، مع مراعاة مدى توفر المعطيات، على ثلاثة محاور: فئة المقاولة، فرع النشاط، والتوزيع الجهوي.

1.4 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة

حققت مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة برسم السنة المالية 2019 رقم معاملات ناهز 1.781 مليار درهم، وبلغت حصة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة من هذا الرقم 39,3% فيما بلغت حصة المقاولات الكبرى 60,7% (أنظر الرسم البياني 8).

الرسم البياني 8: توزيع رقم المعاملات التراكمي للمقاولات حسب الفئات

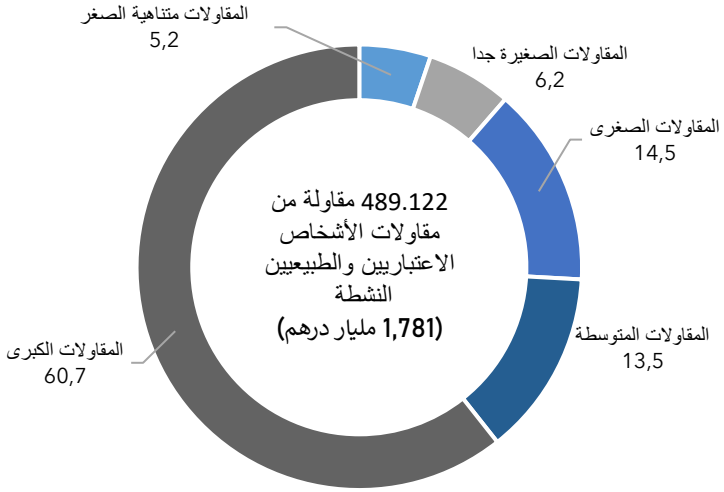

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

المقاولات الواقعة في محور طنجة-الدار البيضاء تحقق 82% من إجمالي رقم المعاملات

يوضح التوزيع الجهوي لإجمالي رقم المعاملات المسجل برسم سنة 2019 (أنظر الجدول 8) أن جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط -سلا-القنيطرة حققتا وحدهما أزيد من 73% من إجمالي رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة. تليهما جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بحصة 9%.

[21] باستثناء فرع الأنشطة المالية والتأمين. تم تشكيل المجموعة الاسطوانية على مدار السنتين الماليتين 2018 و2019 من أجل تفادي أي خلل في الحساب قد ينجم عن خروج المقاولات ودخولها إلى قاعدة البيانات كل سنة.

الجدول 8 : توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة حسب الجهات - 2019

الجهة	رقم المعاملات التراكمي (بملايير الدراهم)	رقم المعاملات التراكمي (%)
الدار البيضاء-سطات	1 042,81	58,55
الرباط-سلا-القنيطرة	259,77	14,59
طنجة-تطوان-الحسيمة	161,06	9,04
سوس-ماسة	82,99	4,66
مراكش-آسفي	76,61	4,30
فاس-مكناس	69,31	3,89
الجهة الشرقية	33,91	1,90
بني ملال-خنيفرة	13,70	0,77
درعة-تافيلالت	9,22	0,52
العيون-الساقية الحمراء	6,98	0,39
كلميم-واد نون	2,39	0,13
الداخلة-واد الذهب	2,15	0,12
غير محدد	20,04	1,13
المجموع	**1 780,95**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تمثل التجارة والصناعة 57,4% من رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة

يكشف التحليل حسب فرع النشاط أن "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" و"الصناعة التحويلية " يمثلان وحدهما أزيد من 57,4% من إجمالي رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة، بحصة 35,1% و 22,3% على التوالي، يليهما فرع "البناء" (12,8%)، ثم "النقل والتخزين" (5.7%)، وذلك برسم سنة 2019 (أنظر الجدول 9).

الجدول 9 : توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط - 2019

فرع النشاط	رقم المعاملات التراكمي (بملايير الدراهم)	رقم المعاملات التراكمي (%)
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	625,5	35,1
الصناعات التحويلية	397,8	22,3
البناء	228,6	12,8
النقل والتخزين	101,9	5,7
الاعلام والاتصال	72,1	4,1
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	69,5	3,9
الصناعات الاستخراجية	65,7	3,7
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	61,6	3,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	44,2	2,5
الإيواء والمطاعم	31,2	1,8
الأنشطة العقارية	16,2	0,9
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	15,8	0,9
التعليم	11,6	0,7
أنشطة أخرى	39,1	2,2
المجموع	**1 780,9**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

في حال النظر إلى مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة دون غيرها، نجد أن رقم المعاملات في غالبيته مصدره فرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية"، بحصة 61% من إجمالي رقم المعاملات (أنظر الجدول 10).

الجدول 10 : توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط - 2019

فرع النشاط	عدد م.أ.ط.ن.	رقم معاملات م.أ.ط.ن. بملايير الدراهم	رقم معاملات م.أ.ط.ن. %
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	74 317	21,12	61,07
البناء	8 438	3,34	9,66
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	9 885	2,31	6,68
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	9 188	1,83	5,30
الصناعة التحويلية	12 253	1,07	3,10
النقل والتخزين	28 240	1,07	3,08
الإيواء والمطاعم	10 846	1,02	2,95
الأنشطة العقارية	1 889	0,97	2,79
التعليم	2 215	0,51	1,49
الإعلام والاتصال	2 380	0,41	1,20
أنشطة وخدمات أخرى	7 254	0,39	1,12
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	734	0,20	0,59
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1 968	0,16	0,46
أنشطة أخرى	1 649	0,17	0,50
المجموع	**171 256**	**34,58**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر تحليل توزيع رقم معاملات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب فروع النشاط أن 72,6% من إجمالي رقم المعاملات تستأثر به فروع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" و"البناء" و"الصناعة التحويلية "بحصص بلغت على التوالي 39,2% و20,4% و13% (أنظر الجدول 11).

الجدول 11 : توزيع رقم المعاملات التراكمي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب فروع النشاط - 2019

فرع النشاط	عدد المقاولات	رقم معاملاتها (بملايير الدراهم)	حصتها في إجمالي رقم المعاملات (%)
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	139 905	274,9	39,2
البناء	62 873	143,1	20,4
الصناعة التحويلية	27 164	91	13
أنشطة أخرى	69 221	46,3	6,6
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	31 529	43,4	6,2
النقل والتخزين	42 638	41,5	5,9
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	14 712	26,4	3,8
الإيواء والمطاعم	22 005	18	2,6
الإعلام والاتصال	5 992	7	1
الصناعات الاستخراجية	1 172	4,5	0,6
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	302	2,5	0,4
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	474	1,9	0,3
المجموع	**417.987**	**700,6**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

حول فروع النشاط الأشد تأثراً بأزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"

تمثل القطاعات الأكثر تضرراً من أزمة فيروس كورونا المستجد 47,7% من رقم معاملات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة[22]، موزعة على فروع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" و"النقل والتخزين" و"الإيواء والمطاعم" بحصص بلغت على التوالي 39,2% و5,9% و2,6%.

2.4 تطور رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

سجل رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة[23] بين عامي 2018 و2019 زيادة بنسبة 4,1%، حيث ارتفع من 1676,5 إلى 1745,4 مليار درهم. وخلال نفس الفترة شهد رقم معاملات المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى نمواً بنسبة 6,3% و5,6% على التوالي (أنظر الجدول 12).

الجدول 12 : رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وتطوره بين عامي 2018 و2019 موزع حسب فئات المقاولات

فئة المقاولة	م.أ.ا.ن. سنة 2018 (العدد)	رقم معاملاتها التراكمي سنة 2018 (بملايير الدراهم)	م.أ.ا.ن. سنة 2019 (العدد)	رقم معاملاتها التراكمي سنة 2019 (بملايير الدراهم)	تطور رقم معاملاتها 2019/2018
المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة رقم المعاملات =<175	**218 945**	**633,9**	**218 897**	**665,1**	**4,9**
المقاولات متناهية الصغر [0,3]	187 690	71,2	185 756	73,3	2,9
[0,1]	162 287	25,8	159 142	25,9	0,4
]1,3]	25 403	45,4	26 614	47,4	4,4
المقاولات الصغيرة جدا والصغرى]3,10]	17 967	98,1	19 078	104,3	6,3
المقاولات الصغرى]10,50]	10 715	234,4	11 395	247,6	5,6
المقاولات المتوسطة]50,175]	2 573	230,1	2 668	239,9	4,2
المقاولات الكبرى رقم المعاملات >175	1 201	1 042,7	1 249	1 080,3	3,6
المجموع	**220 146**	**1 676,524**	**220 146**	**1 745,4**	**4,1**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

[22] يعزى اختلاف النسب المتعلقة بالوضعية الديموغرافية إلى استخدام مجموعة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بلغ عددها 218.238 م.ص.ج.ص.م. من أجل حساب رقم المعاملات، وإلى عدد مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة البالغ 199.749 م.ص.ج.ص.م.، أي أن العدد الإجمالي للمقاولات يبلغ 417.987 وحدة.

[23] عدم توفر المعطيات المتعلقة بتطور رقم معاملات مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة بين سنتي 2018 و2019.

[24] تم تحيين المعطيات المتعلقة برقم المعاملات برسم 2018.

ظل التوزيع الجهوي لرقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بين عامي 2018 و2019 مستقراً على العموم (أنظر الجدول 13).

الجدول 13 : التطور السنوي لتوزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهات

الجهة	رقم المعاملات التراكمي 2018		رقم المعاملات التراكمي 2019	
	(بملايير الدراهم)	(%)	(بملايير الدراهم)	(%)
الدار البيضاء-سطات	999,27	59,6	1 032,62	59,2
الرباط-سلا-القنيطرة	238,61	14,2	253,30	14,5
طنجة-تطوان-الحسيمة	151,85	9,1	157,74	9,0
سوس-ماسة	72,74	4,3	80,72	4,6
مراكش-آسفي	67,67	4,0	72,31	4,1
فاس-مكناس	62,15	3,7	65,93	3,8
الجهة الشرقية	30,82	1,8	31,95	1,8
بني مِلال-خنيفرة	10,83	0,6	11,30	0,6
درعة-تافيلالت	7,26	0,4	8,19	0,5
العيون-الساقية الحمراء	7,17	0,4	6,92	0,4
كلميم-واد نون	2,13	0,1	2,23	0,1
الداخلة-واد الذهب	1,99	0,1	2,15	0,1
غير محدد	24,03	1,4	20,02	1,1
المجموع	**1 676,53**	**100**	**1 745,38**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وفيما يتعلق بتطور التوزيع القطاعي لرقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال نفس الفترة، يُلاحظ أن حصة فرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" انخفضت إلى 34,6% مقابل 35,7%، بينما تحسنت حصة "الصناعة التحويلية" حيث بلغت من 22,7% مقابل 21,1% (أنظر الجدول 14).

الجدول 14 : التطور السنوي لتوزيع رقم المعاملات التراكمي حسب فرع النشاط

فرع النشاط	2018			2019		
	عدد المقاولات	رقم المعاملات التراكمي		عدد المقاولات	رقم المعاملات التراكمي	
		(بملايير الدراهم)	(%)		(بملايير الدراهم)	(%)
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	59 314	598,4	35,7	59 314	604,4	34,6
الصناعة التحويلية	16 320	353,0	21,1	16 320	396,8	22,7
البناء	57 030	208,7	12,4	57 030	225,3	12,9
النقل والتخزين	14 215	86,1	5,1	14 215	100,8	5,8
الإعلام والاتصال	5 682	70,8	4,2	5 682	71,7	4,1
الصناعات الاستخراجية	603	62,1	3,7	603	65,7	3,8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	13 522	58,1	3,5	13 522	44,0	2,5
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	21 002	57,6	3,4	21 002	67,7	3,9
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	312	49,6	3,0	312	61,6	3,5
الإيواء والمطاعم	12 125	26,7	1,6	12 125	30,2	1,7
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	437	22,6	1,3	437	15,8	0,9
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	1 687	16,3	1,0	1 687	10,7	0,6
التعليم	4 703	13,1	0,8	4 703	11,1	0,6
الأنشطة العقارية	5 535	11,9	0,7	5 535	15,3	0,9
أنشطة وخدمات أخرى	3 349	10,4	0,6	3 349	3,7	0,2
أنشطة أخرى	4 310	31,2	1,9	4 310	20,7	1,2
المجموع	**220 146**	**1 676,6**	**100**	**220 146**	**1 745,4**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

3. 4 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير

بلغ رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير 306 مليار درهم برسم سنة 2019، 73,6% منه كان من نصيب المقاولات الكبرى فيما بلغت حصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 26,4%.

وإذا أخذنا في الاعتبار رقم المعاملات التراكمي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة دون غيرها، سنلاحظ أن المقاولات متوسطة الحجم قد حققت ما يناهز 46% من إجمالي رقم المعاملات المذكور، وأن حصة المقاولات متناهية الصغر منه لا تتعدى 6,3% (أنظر الرسم البياني 9).

الرسم البياني 9: توزيع رقم المعاملات التراكمي عند التصدير حسب فئات المقاولات – 2019

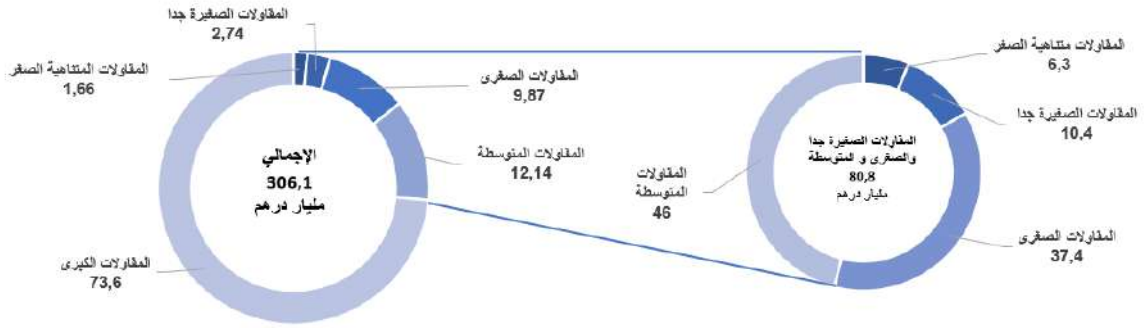

المصدر: معطيات المديرية العامة للضرائب.

يبين الجدول 15 أن فرع "الصناعة التحويلية" يستأثر بنصيب الأسد من رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين عند التصدير بنسبة 46%، يليه فرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية "(17%) و"الصناعات الاستخراجية" (13,3%).

الجدول 15 : توزيع رقم المعاملات التراكمي حسب فروع النشاط -2019

فرع النشاط	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير (بملايير الدراهم)	(%)
الصناعة التحويلية	140,8	46,0
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	52,1	17,0
الصناعات الاستخراجية	40,7	13,3
النقل والتخزين	24,1	7,9
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	14,2	4,6
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	12,5	4,1
البناء	7,7	2,5
الإعلام والاتصال	8,2	2,7
الإيواء والمطاعم	1,8	0,6
نشطة أخرى	4,0	1,3
المجموع	**306,1**	**100**

المصدر: معطيات المديرية العامة للضرائب.

يقتصر حضور المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في الأسواق الدولية على "الصناعات الاستخراجية" و"الصناعة التحويلية" و"النقل والتخزين" بحصص بلغت على التوالي 2,6% و17,1% و25,6%. وفي المقابل، بدا رقم المعاملات الناتج عن فرعي "التجارة إصلاح السيارات والدراجات النارية" و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" موزع بشكل شبه متوازن بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (أنظر الجدول 16).

الجدول 16 : توزيع رقم المعاملات التراكمي عند التصدير حسب فئات المقاولات وفروع النشاط - 2019

فرع النشاط	المقاولات الكبرى	م.ص.ج. ص.م.	المجموع	حصة المقاولات الكبرى	حصة م.ص.ج, ص.م.
	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير (بملايير الدراهم)			(%)	
الصناعة التحويلية	116,72	24,04	140,76	82,9	17,1
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	26,85	25,27	52,12	51,5	48,5
الصناعات الاستخراجية	39,66	1,04	40,70	97,4	2,6
النقل والتخزين	17,94	6,17	24,12	74,4	25,6
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	6,97	7,20	14,17	49,2	50,8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5,28	7,21	12,49	42,3	57,7
البناء	4,71	3,02	7,73	60,9	39,1
نشطة أخرى	7,15	6,87	14,02	51,0	49,0
المجموع	**225,28**	**80,82**	**306,10**	**73,6**	**26,4**

المصدر : معطيات المديرية العامة للضرائب.

4.4 القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يعرض هذا القسم القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة برسم سنة 2019، وكذا تحليلها حسب الفئة التي تنتمي إليها المقاولة وفرع نشاطها.

بلغت القيمة المضافة التراكمية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال سنة 2019 إلى 379,4 مليار درهم، حققت منها المقاولات الكبرى 63,4% مقابل 36,6% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (أنظر الرسم البياني 10).

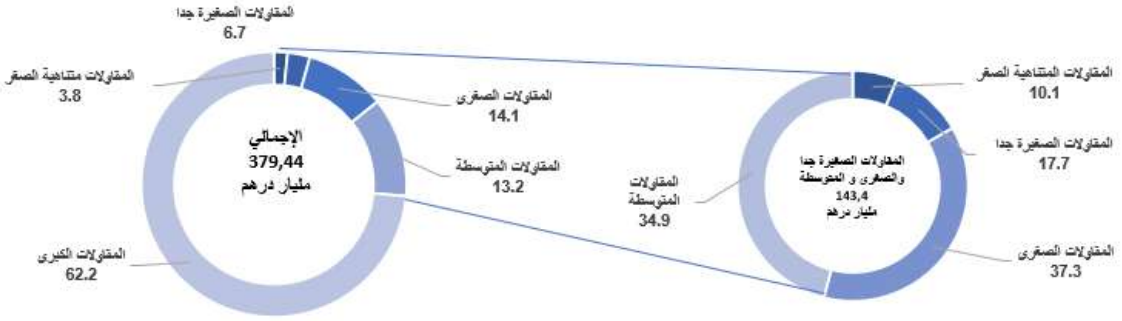

الرسم البياني 10: توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فئات المقاولات

المصدر : معطيات المديرية العامة للضرائب.

إن فرعي "الصناعة التحويلية" و"التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" حصدا وحدهما 40% من إجمالي القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، يليهما فرعي "البناء" (11,5%) و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" (7,9%) (أنظر الجدول 17).

الجدول 17 : توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فرع النشاط - 2019

فرع النشاط	القيمة المضافة التراكمية (بملايير الدراهم)	حصة الفرع منها (%)
الصناعة التحويلية	77,13	20,3
البناء التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	75,81	20,0
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	43,77	11,5
أنشطة أخرى	30,08	7,9
الإعلام والاتصال	25,61	6,8
الصناعات الاستخراجية	25,18	6,6
النقل والتخزين	23,28	6,1
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	22,82	6,0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	20,11	5,3
الإيواء والمطاعم	11,64	3,1
التعليم	9,58	2,5
الأنشطة العقارية	7,28	1,9
أنشطة أخرى	7,14	1,9
المجموع	**379,44**	**100**

المصدر : معطيات المديرية العامة للضرائب.

الإطار 4: بنية القيمة المضافة الوطنية

حسب الحسابات الوطنية (المندوبية السامية للتخطيط 2019)، بلغت القيمة المضافة الوطنية 1018 مليار درهم. وفيما يتعلق بالقطاع الذي أنتج الحصة الأكبر من إجمالي القيمة المضافة، يتصدر القطاع الثالث القائمة بأزيد من 586,2 مليار درهم بنسبة 57,6% سنة 2019 مقابل 56,8% سنة 2018. وارتفع نمو قطاع الخدمات من 3,8% سنة 2018 إلى 5,5% سنة 2019، مدفوعًا بشكل أساسي بالتسارع من 5% إلى 6,6% للقيمة المضافة لقسم "الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي"، وذلك على إثر الزيادة في الأجور والتعويضات العائلية، وارتفاع القيمة المضافة لخدمات النقل من 6,6% إلى 11,6%.

وبحصة بلغت 28,6% سنة 2019 مقابل 29,3% في العام السابق، يحتل القطاع الثاني المرتبة الثانية من حيث المساهمة في إجمالي القيمة المضافة بما مجموعه 291,76 مليار درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 1,73%. تتكون هذه الحصة بشكل أساسي من الأنشطة المتعلقة بالصناعة التحويلية والتي تمثل 16,9 % من إجمالي القيمة المضافة. وبمبلغ قدره 140 مليار درهم، وبزيادة بلغت 3,4%، ساهم القطاع الأولي بنسبة 13,8% من إجمالي القيمة المضافة برسم سنة 2019، والتي تحققت أساسا بفضل "الفلاحة والصيد والخدمات ذات الصلة" بحصة 12,6%، مقابل 1.1% لفرع "الصيد البحري وتربية الأحياء المائية".

استأثرت المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بنصيب الأسد من القيمة المضافة التي أنتجتها عدة فروع من النشاط

يُبين التحليل المقارن للمعطيات المتعلقة بالقيمة المضافة الإجمالية الموزعة حسب فئات المقاولات وفروع النشاط (أنظر الجدول 18) هيمنة المقاولات الكبرى، لا سيما في فروع "الصناعات الاستخراجية" (96,1%)، و"الإعلام والاتصال" (87,9%) و"الصناعة التحويلية" (74,2%).

الجدول 18 : توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فئات المقاولات وفروع النشاط -2019

فرع النشاط	م.ص.ج.ص.م.	المقاولات الكبرى	المجموع	حصة م.ص.ج. ص.م.	حصة المقاولات الكبرى
	القيمة المضافة التراكمية (بملايير الدراهم)			(النسبة المئوية)	
الصناعة التحويلية	19,9	57,2	77,1	25,8	74,2
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	36,4	39,4	75,8	48,0	52,0
البناء	25,7	18,1	43,8	58,7	41,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	16,1	14,0	30,1	53,5	46,5
الإعلام والاتصال	3,1	22,6	25,7	12,1	87,9
الصناعات الاستخراجية	1,0	24,2	25,2	4	96,1
النقل والتخزين	9,5	13,8	23,3	40,8	59,2
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	0,3	22,5	22,8	1,3	98,7
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	11,6	8,5	20,1	57,8	42,2
الإيواء والمطاعم	6,1	5,5	11,6	52,6	47,4
التعليم	6,8	2,8	9,6	70,9	29,1
الأنشطة العقارية	2,9	4,4	7,3	39,7	60,3
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	0,4	1,8	2,2	18,2	81,8
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	1,4	0,5	1,9	73,7	26,3
أنشطة وخدمات أخرى	1,1	0,1	1,2	91,7	8,3
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	0,5	0,6	1,0	45,4	54,6
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	0,6	0,2	0,9	75	25
المجموع	**143,4**	**236,0**	**379,6**	**37,8**	**62,2**

المصدر : معطيات المديرية العامة للضرائب.

وفي المقابل، تهيمن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في فروع "البناء" و"التعليم" و"الإيواء والمطاعم" و"أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" بحصص بلغت على التوالي 58,7% و70,9% و52,6% و57,8%. أما فيما يتعلق بفرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" فإن توزيع القيمة المضافة التراكمية ظل متوازنا على العموم بين المقاولات الكبرى (52%) والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (48%).

5. التشغيل

1.5. خصائص التشغيل في المقاولات
2.5. مساهمة مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي تم إنشاؤها سنتي 2018 و 2019 في مجال التشغيل
3.5. تأثير وباء كورونا المستجد على المقاولات ومناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

5 التشغيل

1.5 خصائص التشغيل في المقاولات

يعرض هذا الفصل مؤشرات حول اليد العاملة المُشَغَّلَة من طرف مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة[25] المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصرحة لديه بالأجراء خلال الفترة 2017-2020، ولا سيما توزيعها حسب الجهات وفئات المقاولات وفروع النشاط، علاوة على معطيات حول كتلة الأجور. كما يتطرق هذا الفصل أيضاً لتأثير وباء فيروس كورونا المستجد على التشغيل والمقاولات.

يشمل هذا التحليل 269.627[26] مقاولة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصرحة لديه بأجراء بلغ عددهم بعد أن أعلنت عن إجمالي 3.300.000 أجير في سنة 2020، مقابل 254.895[27] مقاولة و3.280.000 أجير سنة 2019[28].

جهة الدار البيضاء-سطات تضم أزيد من 40% من مناصب الشغل المحدثة

يوضح تحليل التوزيع الجغرافي للتشغيل أن 40,4% من الأجراء المصرح بهم برسم سنة 2020، يتركزون في جهة الدار البيضاء-سطات، مسجلة تراجعا بثلاث نقاط مقارنة بسنة 2017. فيما سجلت جهات الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة وسوس ماسة ارتفاعاً بواقع 0,8 و0,9 و0,5 نقطة على التوالي خلال نفس الفترة (أنظر الرسم البياني 11).

الرسم البياني 11: التوزيع الجغرافي لمناصب الشغل المحدثة ب %

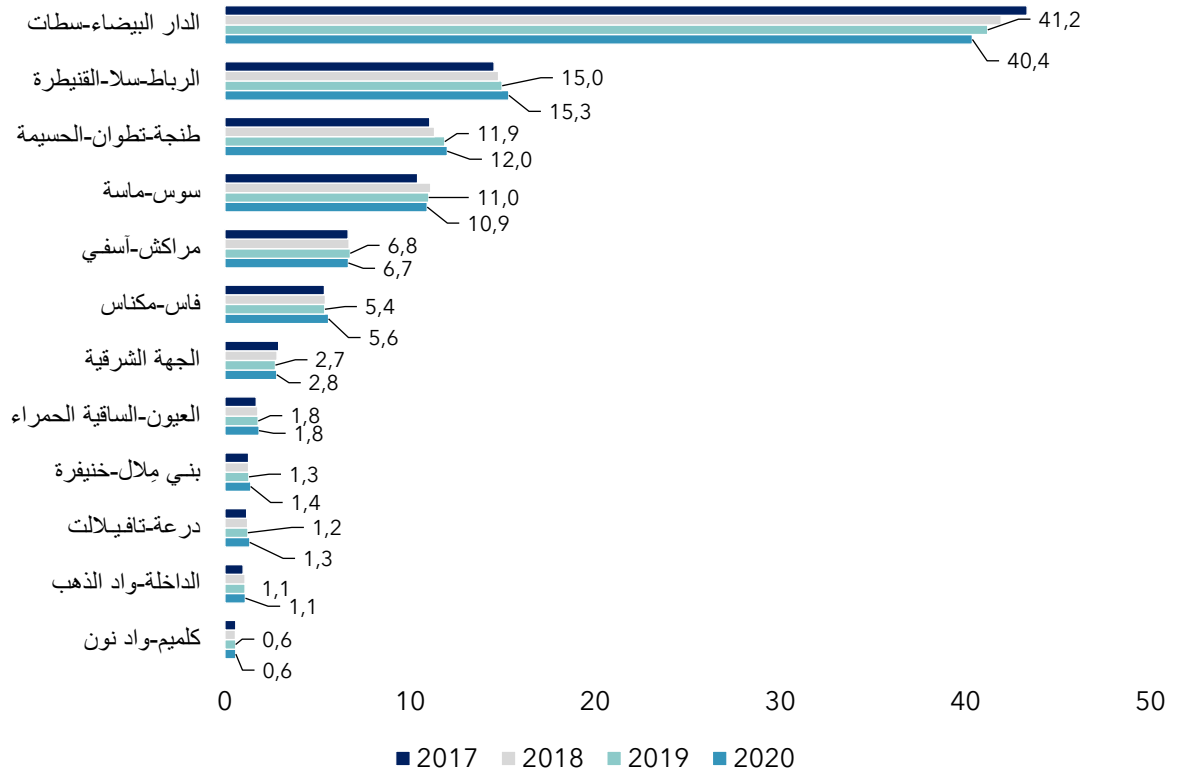

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

[25] المقاولات المالية وغير المالية المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
[26] تتألف من 191.004 مقاولة أشخاص اعتباريين و78.623 مقاولة أشخاص طبيعيين.
[27] تتألف من 179.045 مقاولة أشخاص اعتباريين و75850 مقاولة أشخاص طبيعيين.
[28] وفقًا للتقرير السنوي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2019، بلغ عدد المقاولات المنخرطة في عام 2019 252 ألف مقاولة تشغل 3.540.000 أجير مصرح به. يأخذ هذا التقرير في عين الاعتبار الأرقام التي تم تحديثها من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تشغل الصناعة التحويلية والتجارة أزيد من 31% من الأجراء المصرح بهم سنة 2020

يكشف تحليل نمو مناصب الشغل في مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة خلال الفترة 2017-2020، أن "الصناعة التحويلية" تمثل الفرع الأكثر خلقا لفرص الشغل بحصة 16,1% سنة 2020، بانخفاض قدره نقطة مئوية واحدة مقارنة بعام 2017. واحتل فرع "تجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" المرتبة الثانية بنسبة 15,2%، بزيادة 0,3 نقطة، فيما سجل "البناء" (14.4%) انخفاضًا بمقدار 0.5 نقطة مئوية. وباستثناء فرعي "الإيواء والمطاعم" و"التعليم"، اللذين سجلت حصصهما أيضًا انخفاضًا طفيفًا، شهدت نسب باقي الفروع ارتفاعا، وإن بشكل طفيف (أنظر الجدول 19).

الجدول 19 : توزيع مناصب الشغل بمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط

فرع النشاط	توزيع مناصب الشغل			
	2017	2018	2019	2020
الصناعة التحويلية	17,2	16,7	16,5	16,1
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	14,9	14,9	14,9	15,2
البناء	14,9	14,4	14,2	14,4
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	13,9	14,1	14,1	14,2
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	12,4	13,3	13,6	13,7
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	5,4	5,6	5,6	5,5
الإيواء والمطاعم	4,6	4,5	4,5	4,3
التعليم	3,6	3,4	3,4	3,5
النقل والتخزين	3,5	3,5	3,6	3,7
أنشطة أخرى	9,6	9,6	9,5	9,5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

86,8% من المقاولات تشغل يد عاملة لا تتعدى 10 أجراء

في عام 2020، كما هو مبين في الجدول 20، 86,8% من المقاولات يتوفرون على يد عاملة لا تتعدى 10 أجراء، في حين 10% من المقاولات تُشغل ما بين 11 و50 أجيراً. أما بالنسبة للمقاولات الكبرى التي تشغل أزيد من 500 أجير، فإن حصتها لا تتجاوز 0,3% من إجمالي المقاولات.

الجدول 20 : توزيع المقاولات حسب الفئة العددية للأجراء ب %

الفئة العددية للأجراء	عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة			
	2017	2018	2019	2020
[0,10]	86	86,1	86,3	86,8
[11 , 50]	10,4	10,4	10,3	10
[51, 100]	1,7	1,6	1,6	1,5
[101, 500]	1,5	1,5	1,5	1,4
500	0,4	0,4	0,3	0,3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تشغل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ما يناهز 74% من الأجراء المصرح بهم

يوضح توزيع التشغيل حسب فئات المقاولات أن المقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 175 مليون درهم تشغل 73,7% من الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2020. إذا أخذنا في الاعتبار المقاولات متناهية الصغر دون غيرها، فإن هذه النسبة تبلغ 23,6% مقابل 21,5% في عام 2019. أما بالنسبة للمقاولات الكبرى، فقد تراجعت حصتها من 26,9% إلى 26,3% (أنظر الجدول 21).

الجدول 21 : توزيع التشغيل حسب فئات المقاولات ب %

فئات المقاولات	توزيع مناصب الشغل		
	2018	2019	2020
مقاولات متناهية الصغر [0,3]	21	21,5	23,6
مقاولات صغيرة جدا [3,10[	12,6	12,4	12,4
مقاولات صغرى [10,50[	22,9	22,1	21,6
مقاولات متوسطة [50,175[	16,9	17,1	16,1
مقاولات كبرى 175 <	26,6	26,9	26,3
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

كما يكشف هذا التحليل أن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تقل فئتها العمرية أو تساوي 5 سنوات شغلت سنة 2020 19,6% من إجمالي الأجراء المصرح بهم، بانخفاض 1,1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019، فيما بلغت نسبة المقاولات الكبرى 1,1%، بتراجع قدره 0,4 نقطة (أنظر الجدول 22).

الجدول 22 : حصص التشغيل حسب حجم المقاولات وفئاتها العمرية ب %

السنة	المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة		المقاولات الكبرى	
	<= 5 سنوات	> 5 سنوات	<= 5 سنوات	> 5 سنوات
2017	20,3	53,4	2,1	24,1
2018	21,4	50,6	2,3	25,8
2019	20,7	52,4	1,5	25,3
2020	19,6	54,2	1,1	25,2

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يكشف التحليل المقارن لعدد مناصب الشغل حسب فروع النشاط والجهات أن أكبر عدد من مناصب الشغل المحدثة في جهة الدار البيضاء-سطات يتركز في فرع "أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"[29]، أي ما يقرب من 22% من إجمالي عدد الأجراء المصرح بهم في هذه الجهة (أنظر الرسم البياني 12). أما بالنسبة لجهتي طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس، فإن "الصناعة التحويلية" يحتل الصدارة من حيث التشغيل بحصص بلغت على التوالي 40,7% و22,7%. أما بالنسبة لجهات

[29] يشمل هذا القطاع الإيجار والتأجير، والأنشطة المتعلقة بالتشغيل، ووكالات الأسفار، والدراسات الاستقصائية والأمنية، وخدمات والخدمات المتعلقة بالبناء وتهيئة المنظر العام، والأنشطة الإدارية وأنشطة الدعم الأخرى الموجهة للمقاولات.

درعة تافيلالت والجهة الشرقية ومراكش-آسفي والرباط-سلا-القنيطرة، فإن أول فرع يساهم في التشغيل هو "البناء" بحصص 49,5% و26% و19% و16,5% على التوالي. أما بالنسبة لجهات سوس-ماسة والعيون-الساقية الحمراء وكلميم-وواد نون والداخلة-واد الذهب، فإن أكثر فرع خلقا لفرص الشغل هو "الفلاحة والحراجة والصيد البحري". أما في جهة بني ملال-خنيفرة، يُلاحظ أن الغالبية العظمى لمناصب الشغل (99.7%) تتركز في فرع "الصناعات الاستخراجية".

الرسم البياني 12: توزيع مناصب الشغل حسب فروع النشاط والجهات ب %

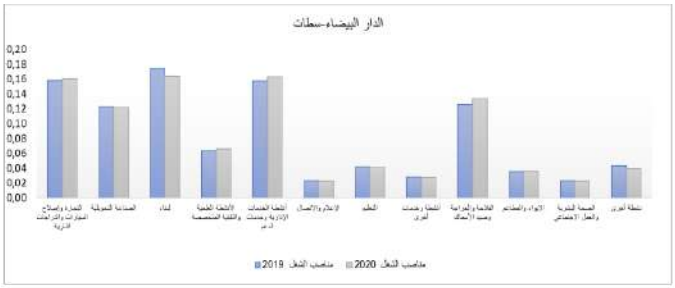

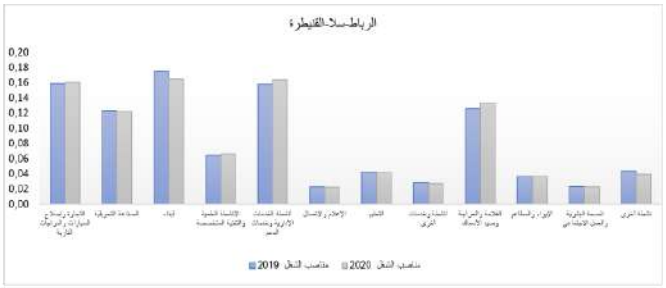

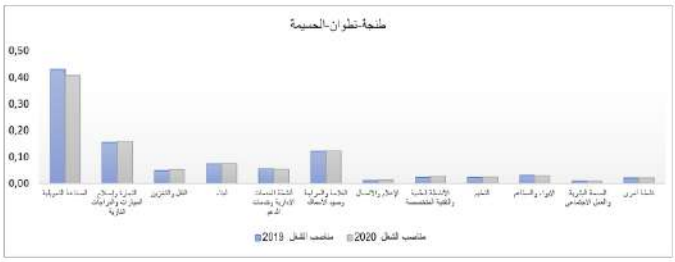

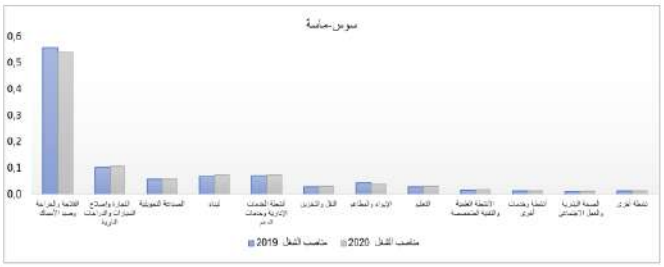

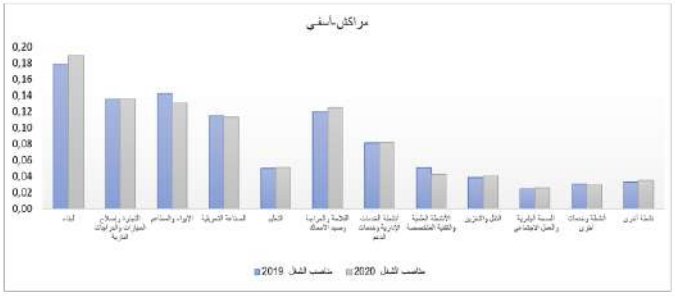

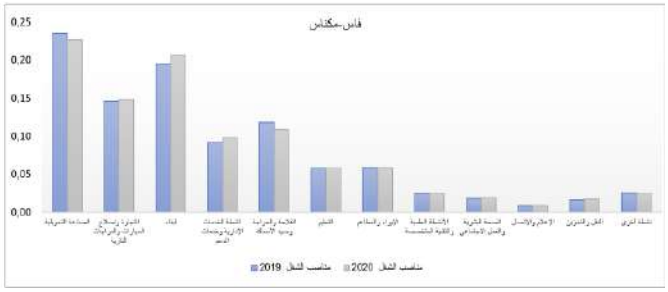

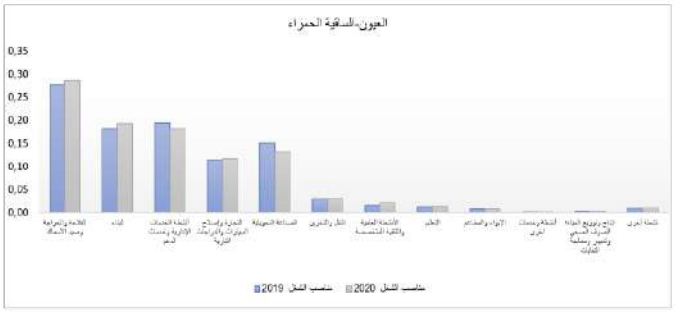

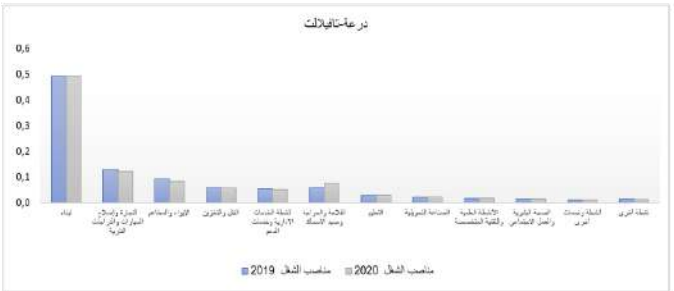

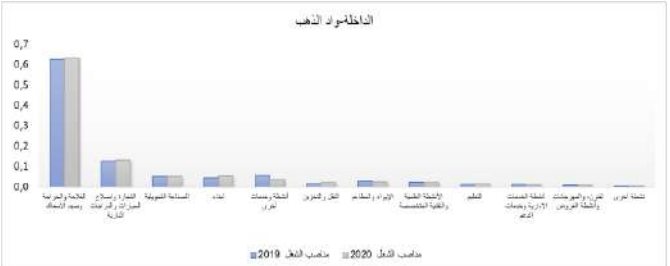

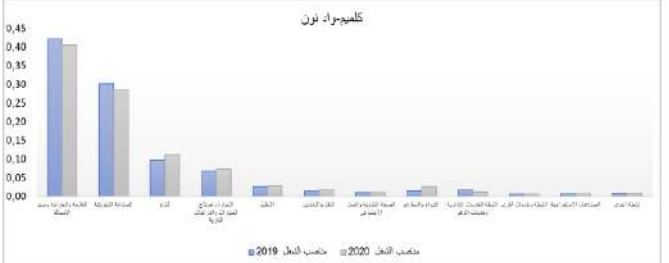

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

بلغت كتلة الأجور الإجمالية 149.8 مليار درهم في عام 2020. ويوضح تقسيمها حسب عدد الأجراء أن 37,3% من إجمالي كتلة الأجور تمثلها المقاولات التي تشغل أزيد من 500 أجير. واحتلت المقاولات التي تشغل ما بين 101 و500 أجير المرتبة الثانية (24,9%)، تليها المقاولات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 11 و50 أجيرا (15,9%). أظهرت هذه النسب انخفاضا بنحو 0,5 نقطة بالنسبة للمقاولات التي لا يتجاوز عدد أجرائها 50 فردا، وزيادة بنحو 0,4 نقطة بالنسبة لباقي المقاولات (أنظر الجدول 23).

الجدول 23 : تطور كتلة الأجور حسب عدد الأجراء (بملايير الدارهم)

عدد الأجراء	2017		2018		2019		2020	
	كتلة الأجور	%	كتلة الأجور	%	كتلة الأجور	%	كتلة الأجور	%
[0,10]	17,28	12,7	18,52	12,8	19,98	12,8	18,26	12,2
[11 , 50]	22,42	16,5	24,04	16,6	25,48	16,4	23,86	15,9
[51, 100]	12,58	9,3	13,09	9	14,34	9,2	13,88	9,3
[101, 500]	33,21	24,5	35,87	24,8	38,18	24,5	37,31	24,9
500	50,1	36,9	53,41	36,8	57,73	37,1	56.47	37,3
المجموع	**135,61**	**100**	**144,94**	**100**	**155,72**	**100**	**149,78**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

استأثرت التجارة والصناعة التحويلية بما يناهز 36% من كتلة الأجور سنة 2020

يكشف تحليل التوزيع القطاعي لكتلة الأجور خلال الفترة 2017-2020 (أنظر الجدول 24) أن فرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة بلغت 18,7%. ويحتل فرعا "الصناعة التحويلية" و "البناء" المرتبتين الثانية والثالثة بنسب بلغت على التوالي 17,2% و10%.

الجدول 24 : توزيع كتلة الأجور حسب فروع النشاط ب %

	توزيع كتلة الأجور			
	2017	2018	2019	2020
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	18,5	18,4	18,2	18,7
الصناعة التحويلية	18,2	17,9	17,6	17,2
أنشطة أخرى	13,4	13,6	14	14,5
البناء	10,8	10,5	10,4	10
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	8,2	8,6	8,9	9,2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	8,4	8,6	8,8	9,1
الأنشطة المالية والتأمين	8,4	8,3	8,1	8,6
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	4,9	5	5	5,3
النقل والتخزين	5,2	5,1	5,1	4,9
الإيواء والمطاعم	4	4	4	2,7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

2.5 مساهمة مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي تم إنشاؤها سنتي 2018 و2019 في مجال التشغيل

يقدم هذا القسم تحليلاً لمناصب الشغل المحدثة من قبل مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي تم إنشاؤها سنتي 2018 و2019، ويصنفها حسب الجهات وفروع النشاط وحجم رقم المعاملات.

شهد عام 2019 إحداث 71.278 منصب شغل، مقابل 50.673 السنة السابقة، من قبل المقاولات التي أطلقت أنشطتها خلال هذه السنة. وساهمت المقاولات الواقعة في جهة الدار البيضاء-سطات بنحو 38,2%، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 15,8%، ثم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 10,4% (أنظر الرسم البياني 13).

الرسم البياني13 : التوزيع الجهوي لمناصب الشغل حسب المقاولات الجديدة ب %

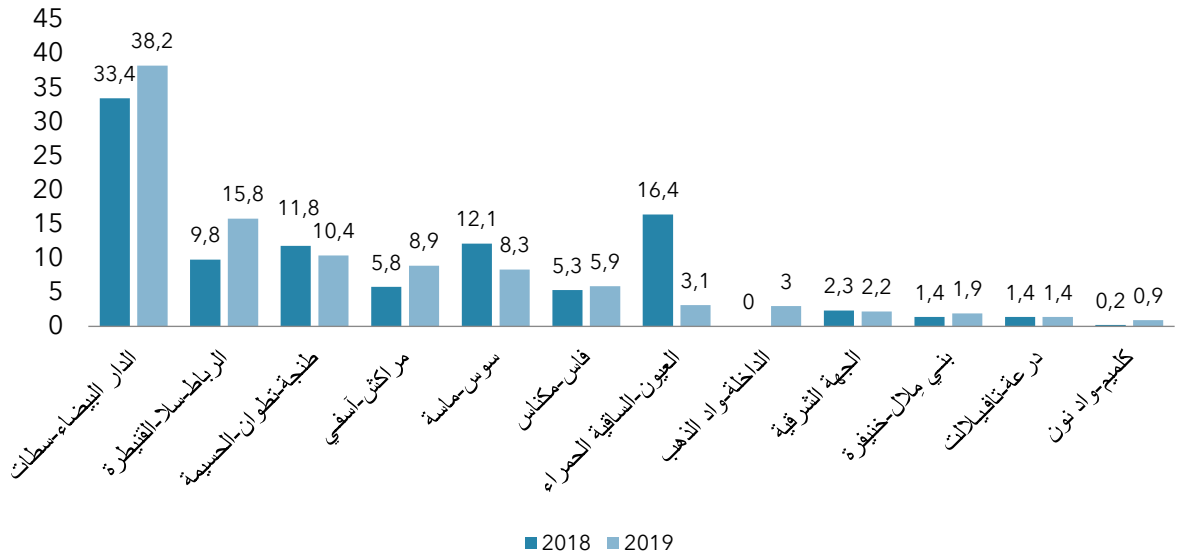

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الإطار 5: التشغيل عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)

وضعت الدولة المغربية رهن إشارة المقاولات الراغبة في تشغيل الشباب حاملي الشهادات عقودا تسمى "إدماج". تتيح هذه العقود للمقاولات إمكانية تشغيل الشباب حاملي الشهادات مع الاستفادة من تكاليف اجتماعية منخفضة خلال فترة التدريب.

تنقسم عقود إدماج إلى ثلاثة نماذج وتؤدي إلى إعفاءات من بعض الرسوم المتعلقة بالتشغيل وفقًا للراتب الشهري والشهادة التي يحملها الأجير المستفيد ومدة تسجيله في أنابيك. عقود إدماج التي يطلق عليها أيضا اسم عقود أنابيك هي كالتالي:

نموذج العقد	الفئة المستهدفة	المدة	التعويض عن التدريب	الإعفاءات		الشروط
				ص.و.ض.ج./ ض.ت.م.	الضريبة على الدخل	
النموذج 1	خريجي التعليم العالي والتكوين المهني وحاملي الباكالوريا	24 شهرا	ما بين 1.600 و2.409,64 درهم	نعم	نعم	مسجل في أنابيك
النموذج 2	خريجي التعليم العالي والتكوين المهني وحاملي الباكالوريا	24 شهرا	ما بين 1.600 و6.000 درهم	نعم	نعم	مسجل في أنابيك منذ أزيد من 6 أشهر
النموذج 3	خريجي التعليم العالي والتكوين المهني وحاملي الباكالوريا	24 شهرا	ما بين 2.409,64 و6.000 درهم	نعم	لا	مسجل في أنابيك

ودعما لتشغيل الخريجين الشباب، نص قانون المالية لسنة 2017 على إعفاء ضريبي دائم عن التعويضات المتعلقة بفترة التدريب. يشمل هذا الإعفاء خريجي التعليم العالي والتكوين المهني المعينين من قبل مقاولات القطاع الخاص. يُمنح هذا الحافز الضريبي للمتدربين لمدة 24 شهرا، قابلة للتجديد لمدة 12 شهرا في حال تعيينهم بشكل دائم، بشرط ألا يتجاوز مبلغ التعويضات عن التدريب 6000 درهم شهريًا. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد المتدربون مطالبين بالتسجيل القبلي في أنابيك لمدة 6 أشهر للاستفادة من الإعفاء. غير أن المتدرب لا يجوز له الاستفادة إلا مرة واحدة فقط من هذا المقتضى، في حال تغيير المنصب.

أقرت المدونة العامة للضرائب على العديد من الإعفاءات، بما في ذلك الإعفاءات المتعلقة بعقود البحث. ويتعلق هذا الإجراء الممنوح للمقاولات لتمكينها من تعزيز رأس مالها البشري بالإعفاء من التعويضات المدفوعة لأجرائها المسجلين في سلك الدكتوراه. يقتصر الإعفاء الضريبي على فترة 24 شهرا ابتداء من تاريخ توقيع عقد البحث شريطة ألا يتعدى سقف الأجر الإجمالي 6000 درهم شهريا. يتعين دفع التعويضات المذكورة بموجب عقد بحث ولا يمكن لطلبة الدكتوراه الاستفادة من هذا الإجراء إلا مرة واحدة.

أجرى المرصد تحليلاً لتشغيل الأجراء بموجب عقود أنابيك المعينين من قبل مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة المصرحين بأجرائهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2019-2020، ولا سيما توزيعهم حسب الجهات وفئات المقاولات وفئات الأجراء وفروع النشاط. يتعلق هذا التحليل بـ 117.302أجيرا مصرح به سنة 2020 مقابل 118.738 في عام 2019، أو ما يناهز 3,6 من إجمالي مناصب الشغل.

جهة الدار البيضاء-سطات تستأثر ب 36,2% من عقود أنابيك

يظهر تحليل التوزيع الجغرافي لعقود أنابيك أن جهة الدار البيضاء-سطات تضم 36,2% من الأجراء المصرح بهم سنة 2020، بانخفاض 3,1 نقطة مئوية مقارنة بعام 2019، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة (27,8%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (15,2%)، بزيادة قدرها 2,6 و2,2 نقطة مئوية على التوالي.

التوزيع الجهوي لعقود أنابيك ب %

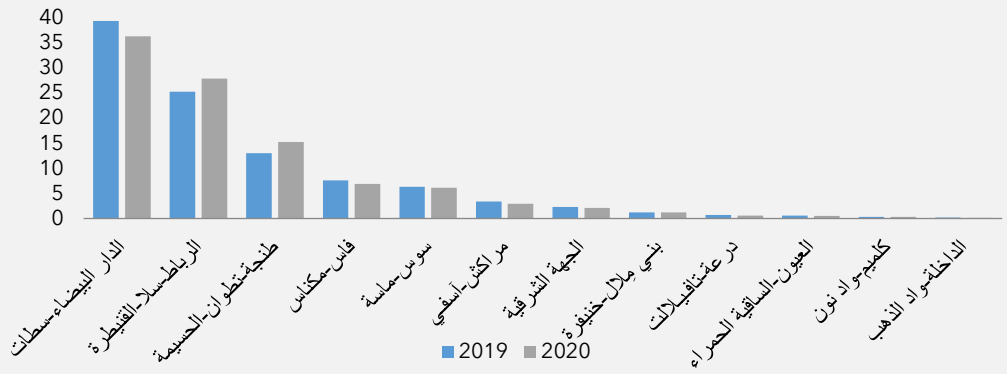

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تتركز غالبية عقود أنابيك في المقاولات التي يتجاوز عدد أجرائها 500

في سنة 2020، تركزت 60,3% من عقود أنابيك في المقاولات التي تشغل أزيد من 500 أجير، بزيادة قدرها 3,2 نقطة مئوية مقارنة بعام 2019. واحتلت المقاولات التي تشغل أجراء تتراوح أعدادهم بين 101 و500 شخص المرتبة الثانية بنسبة 16,3% من عقود أنابيك، تليها المقاولات التي تشغل ما بين 11 و50 أجيرا بنسبة 10,7%، بانخفاض قدره 1,7 و1,2 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بسنة 2019.

توزيع عقود أنابيك حسب فئة الأجراء ب %

الفئة العددية للأجراء	عقود أنابيك	
	2019	2020
[0,10]	7,0	7,5
[11 , 50]	11,9	10,7
[51, 100]	6,0	5,2
[101, 500]	18,0	16,3
+ 500	57,1	60,3
المجموع	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تستأثر التجارة والصناعة التحويلية بأكثر من نصف مناصب الشغل المحدثة في إطار عقود أنابيك المصرح بها سنة 2020

أظهر التوزيع القطاعي لعقود أنابيك المصرح بها في عام 2020 أن "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" تتصدر قائمة المشغلين بنسبة 30,5% من إجمالي مناصب الشغل المحدثة، تليها "الصناعة التحويلية" (28,6%)، و"أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" (8,3%) و"التعليم (7,7%).

توزيع عقود أنابيك حسب فرع النشاط ب %

فرع النشاط	توزيع عقود أنابيك	
	2019	2020
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	31,2	30,5
الصناعة التحويلية	23,2	28,6
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	9,7	8,3
التعليم	7,9	7,7
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	6,4	5,1
الأنشطة المالية والتأمين	3,9	3,4
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	3,0	3,1
البناء	3,2	3,1
أنشطة وخدمات أخرى	2,8	2,6
أنشطة أخرى	8,7	7,7
المجموع	100	100

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

3.5 تأثير وباء كورونا المستجد على المقاولات ومناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

يقدم هذا القسم تحليلاً لتأثير وباء كورونا المستجد على عمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدد مناصب الشغل المصرح بها لديه برسم 2020، ويتمحور التحليل حول المحاور الثلاثة التالية: التوزيع الجغرافي وفئة الأجراء وفرع النشاط.

انخفاض عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولعدد التصاريح بمناصب الشغل لديه

تُبين معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي انخفاضا حادا في عدد المقاولات المنخرطة فيه، والتي وبلغت أدنى مستوى لها في نهاية أبريل 2020، بانخفاض بنسبة 48,3% على أساس سنوي (أنظر الرسم البياني 14). وينطبق الشيء نفسه على المناصب المصرح بها لديه، حيث سجلت انخفاضا بنسبة 35,4%، أو ما يعادل 899.844 أجيرا، بسبب التوقف المؤقت أو الدائم لأنشطة العديد من المقاولات على إثر اندلاع الأزمة الوبائية (انظر الرسم البياني 15). غير أن هناك تباين في مستويات هذا التراجع على مستوى الجهات والقطاعات وعدد الأجراء.

الرسم البياني14 : التطور الشهري للمقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

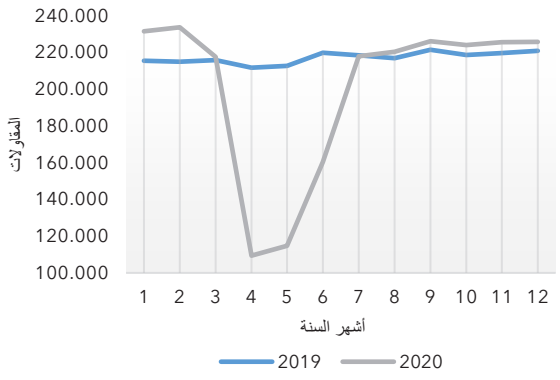

الرسم البياني 15: التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

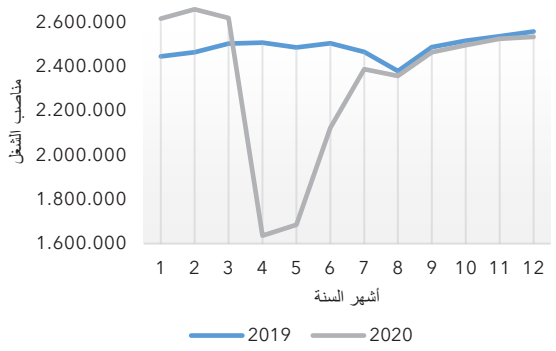

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الإطار 6: وضعية التشغيل سنة 2020

حسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد الاقتصاد المغربي بين الربع الثاني من عام 2019 والفترة نفسها من عام 2020، 589.000 منصب شغل، نتيجة خسارة 520.000 منصب في المجال القروي و69.000 منصب في المجال الحضري، مقابل إحداث متوسط سنوي بلغ 64.000 ألف منصب خلال السنوات الثلاث الماضية.

وفقًا للبيانات التي يتوفر عليها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شهدت مقاولات القطاع الخاص، بصرف النظر عن فرع النشاط، انخفاضًا حادا في عدد أجرائها المصرح بهم في الربع الثاني من سنة 2020 على أساس سنوي.

حسب فرع النشاط، سجلت المقاولات العاملة في فروع "الإيواء والمطاعم" و"الصناعة التحويلية" و"البناء" و"التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" أكثر النسب انخفاضا، بسبب التوقف المؤقت أو الدائم للأنشطة، وذلك بنسب بلغت على التوالي 67,6% و15,5% و18,9% و11,9%.

تغير أعداد الأجراء المصرح بهم بين الربع الثاني من سنة 2019 والربع الثاني من سنة 2020 حسب فرع النشاط[30]

فرع النشاط	الفارق في الربع 2 (2019/2020)	انخفاض عدد المناصب
الإيواء والمطاعم	-67,6%	86.094
الصناعة التحويلية	-15,5%	72.521
البناء	-18,9%	63.809
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	-11,9%	50.442
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	-8,5%	26.594
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	-16,9%	24.761
النقل والتخزين	-19,5%	19.634
التعليم	-18,4%	18.516
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	-6,8%	15.991
أنشطة وخدمات أخرى	-20,2%	10.488
الإعلام والاتصال	-11,5%	5.310
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	-51,7%	5.199
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	-7,9%	4.146
الأنشطة العقارية	-28,8%	2.936
الصناعات الاستخراجية	-12,5%	2.150
الأنشطة المالية والتأمين	-1,9%	1.300
المجموع	**-16,1%**	**409.891**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وفيما يتعلق بعمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تم تسجيل أقصى درجات الانخفاض على مستوى:

- الجهات: جهة درعة-تافيلالت (56%)، تليها مراكش-آسفي (53%)، الرباط-سلا-القنيطرة (49%) والدار البيضاء-سطات (47%) (أنظر الرسم البياني 16).

- الفئة العددية للأجراء: المقاولات التي يتراوح عدد أجرائها بين صفر و10 أجراء بنسبة 53,5%، والمقاولات التي تضم أزيد من 500 أجير بانخفاض قدره 8,2% (أنظر الرسم البياني 18).

- فروع النشاط: "الإيواء والمطاعم" و"أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" و"البناء"، بنسب بلغت على التوالي 87,2% و61,9% و56,6% (أنظر الرسم البياني 20).

[30] مكنت ملاحظة التغيرات/الفوارق في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2019، والتي تم احتسابها باستخدام البيانات الواردة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من تقدير أعداد السكان النشيطين العاملين في القطاع الخاص المهيكل حسب تعريف المندوبية السامية للتخطيط.

أما فيما يتعلق بالمناصب المصرح بها، فقد سُجلت أقصى درجات الانخفاض على مستوى:

- الجهات: جهة درعة-تافيلالت (51%)، تليها جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (47%)، ثم الدار البيضاء-سطات (33,2%) والرباط-سلا-القنيطرة (27,8%) (أنظر الرسم البياني 17).

- الفئة العددية للأجراء: المقاولات التي يتراوح عدد أجرائها بين صفر و10 أجراء بنسبة 57.4%، والمقاولات التي تضم أزيد من 500 أجير بانخفاض قدره 23.6% (انظر الرسم البياني 19).

- فروع النشاط: "الإيواء والمطاعم" و"الصناعة التحويلية" و"البناء"، بنسب بلغت على التوالي77% و 51% و 50,5% (أنظر الرسم البياني 21).

الرسم البياني 16: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الجهات

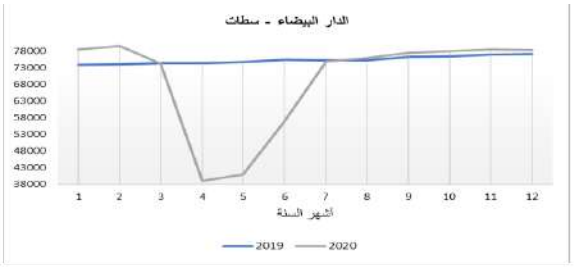

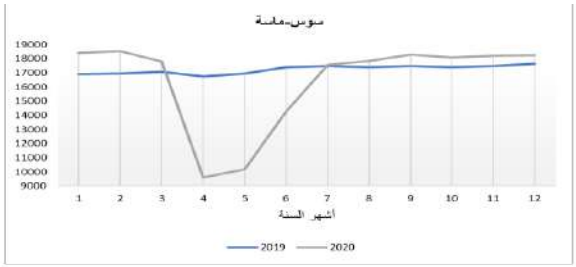

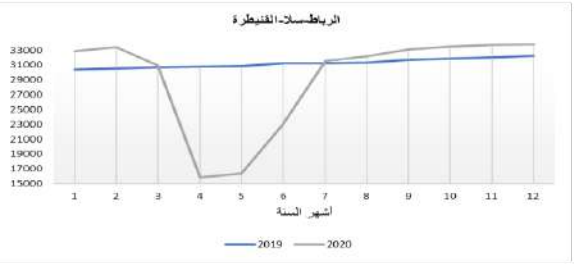

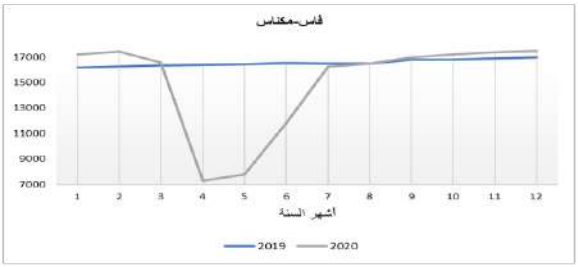

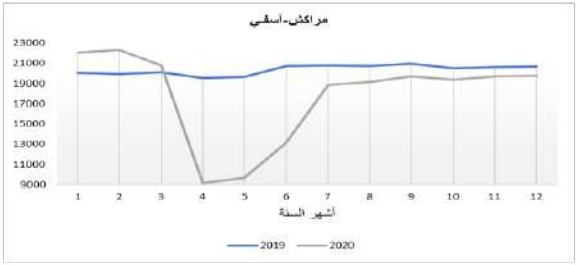

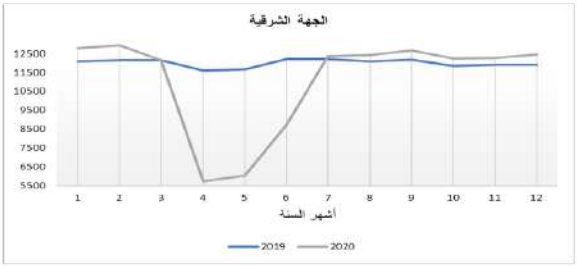

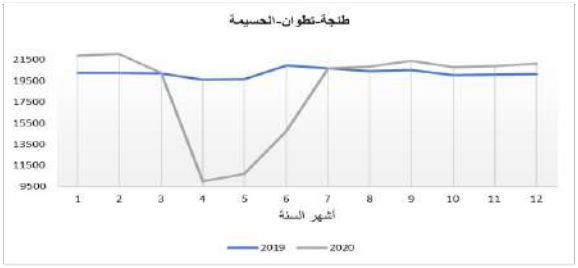

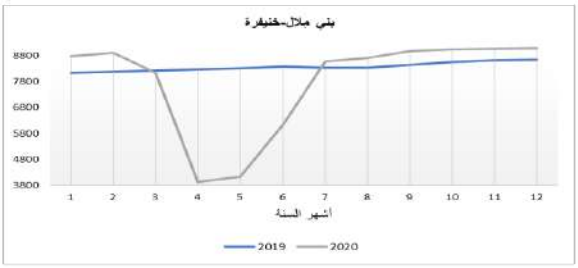

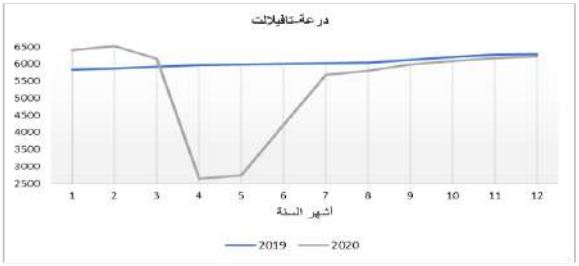

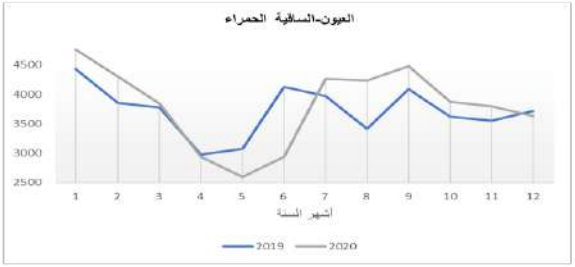

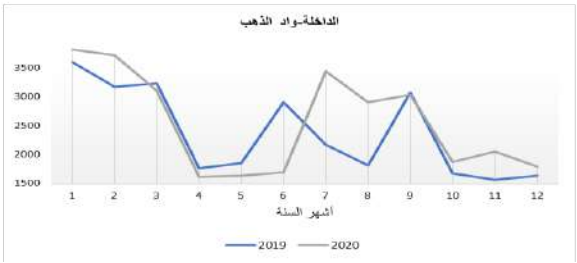

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 17: التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الجهات

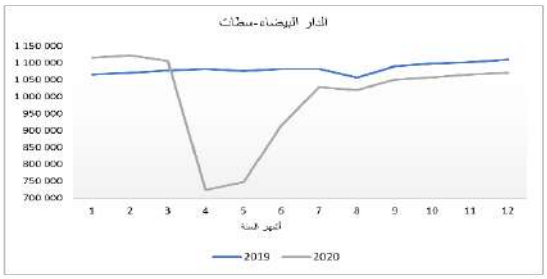

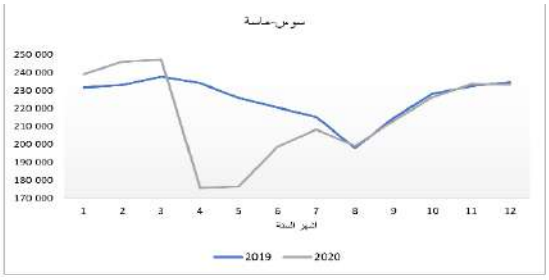

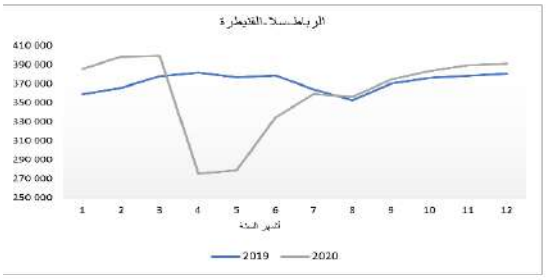

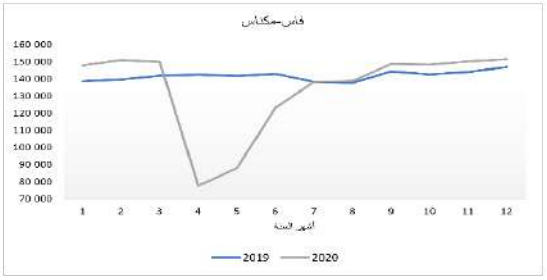

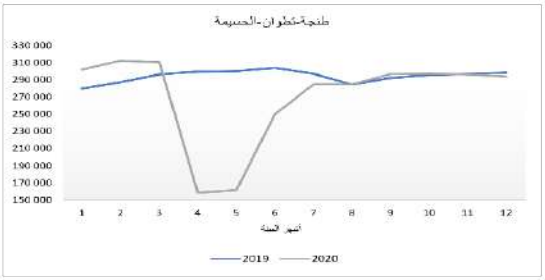

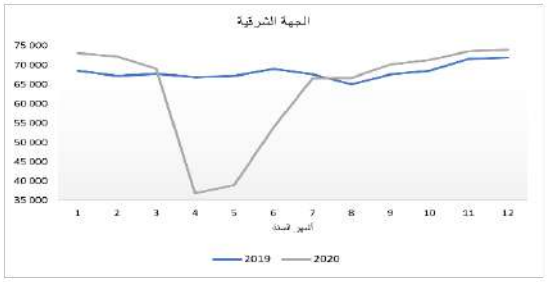

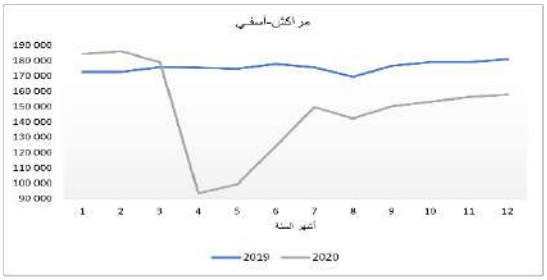

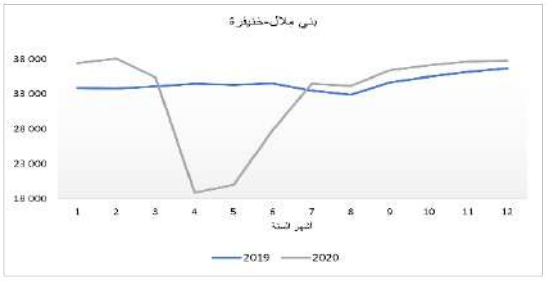

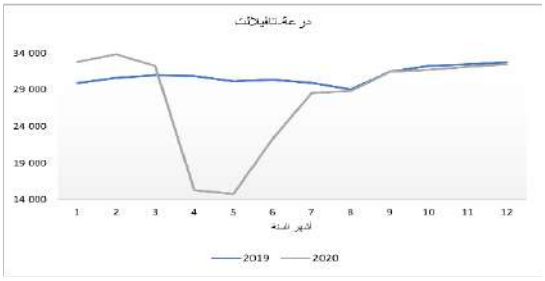

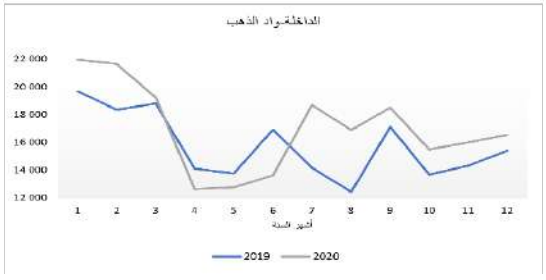

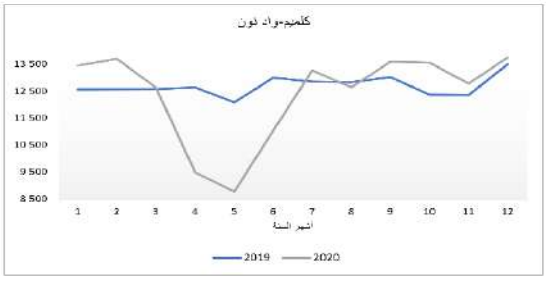

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 18: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الفئة العددية للأجراء

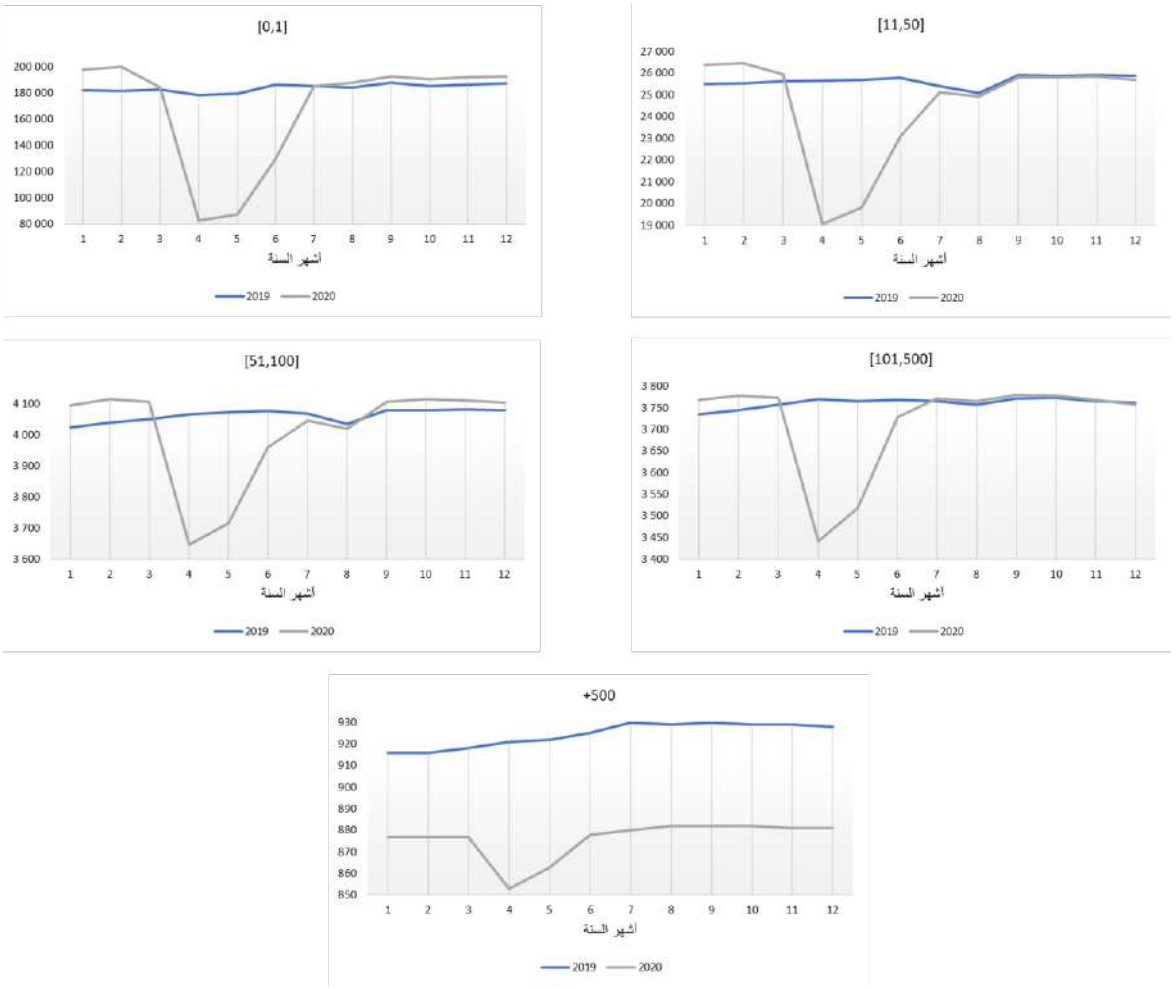

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 19: التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الفئة العددية للأجراء

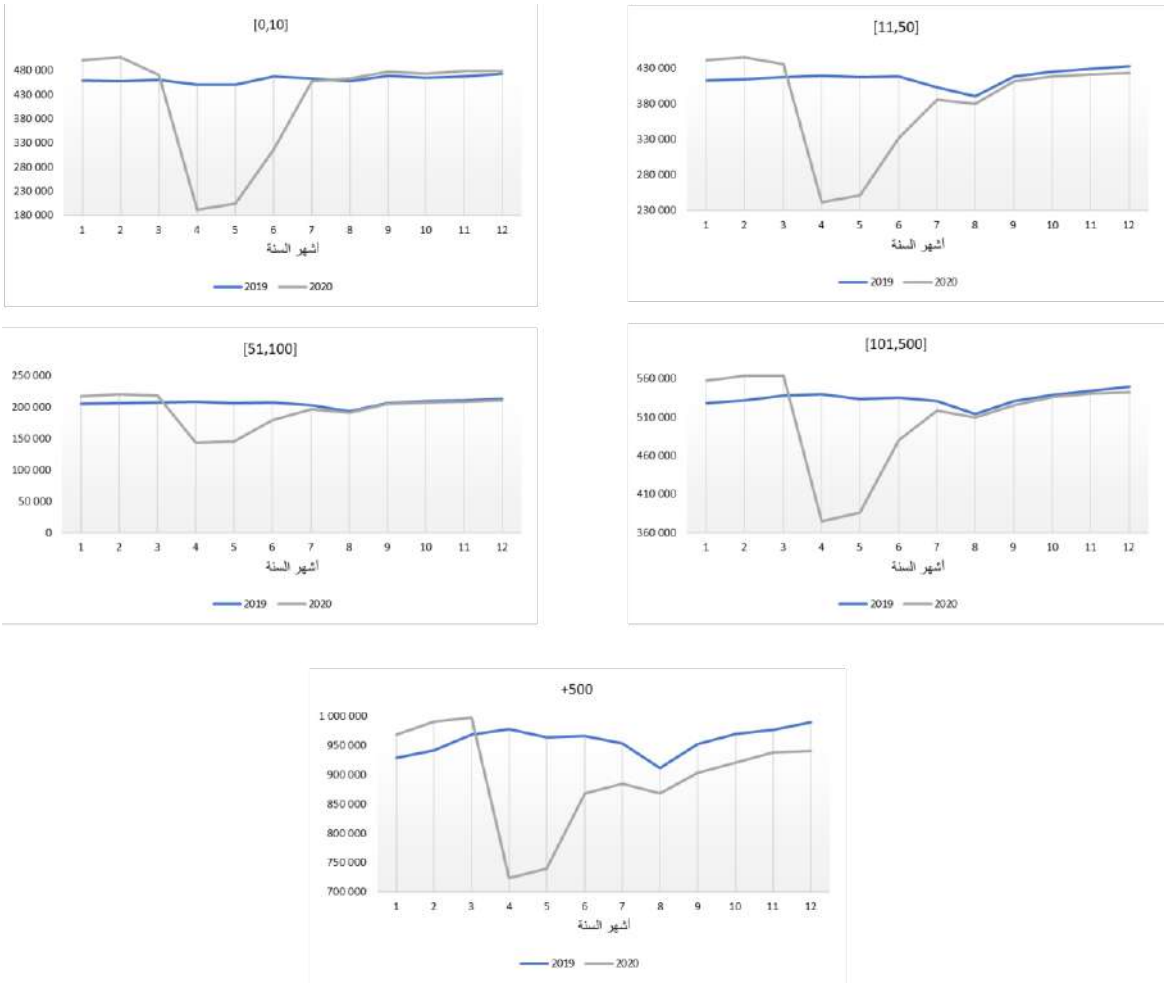

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 20: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط

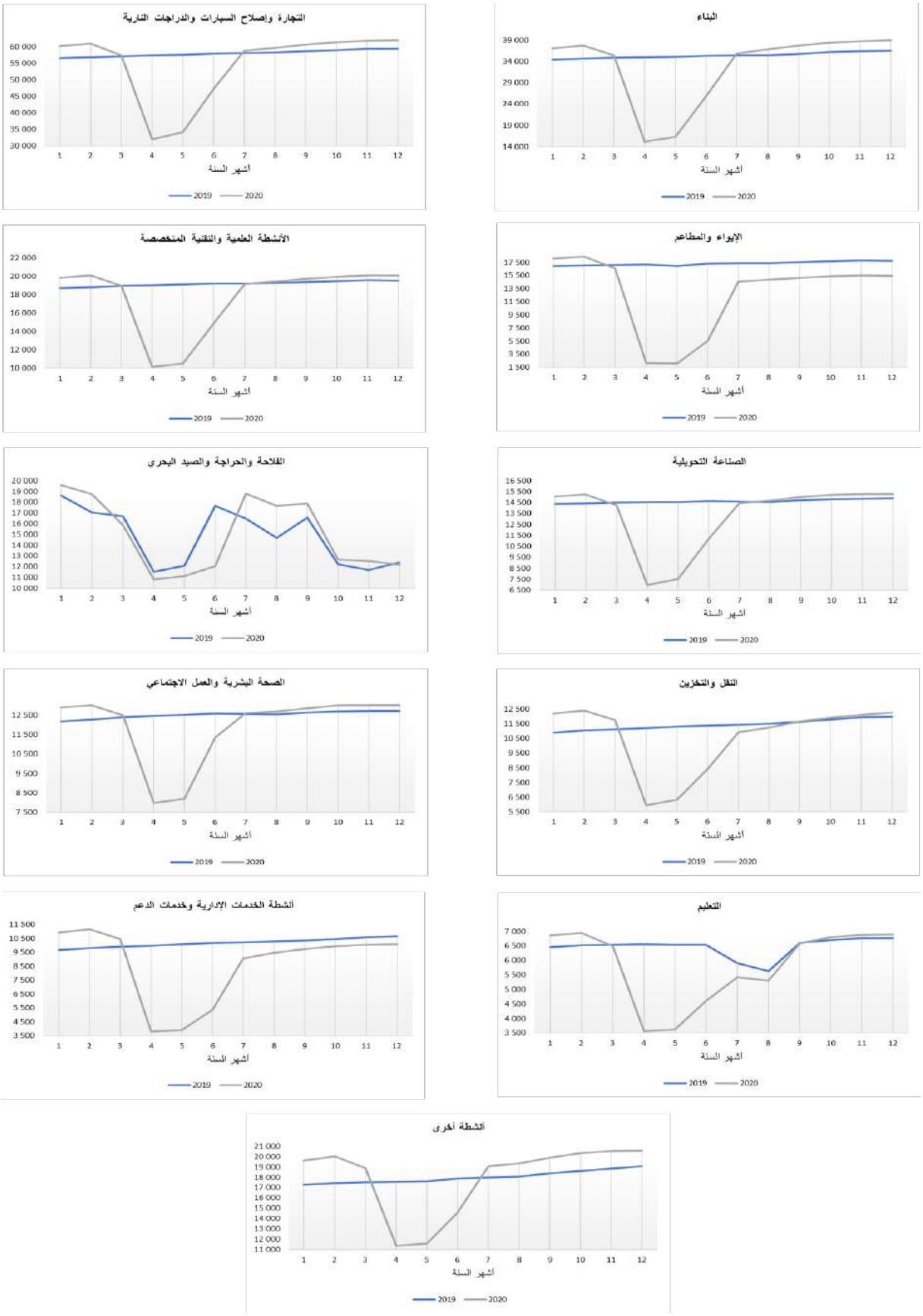

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 21: التطور الشهري للوظائف المعلنة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط

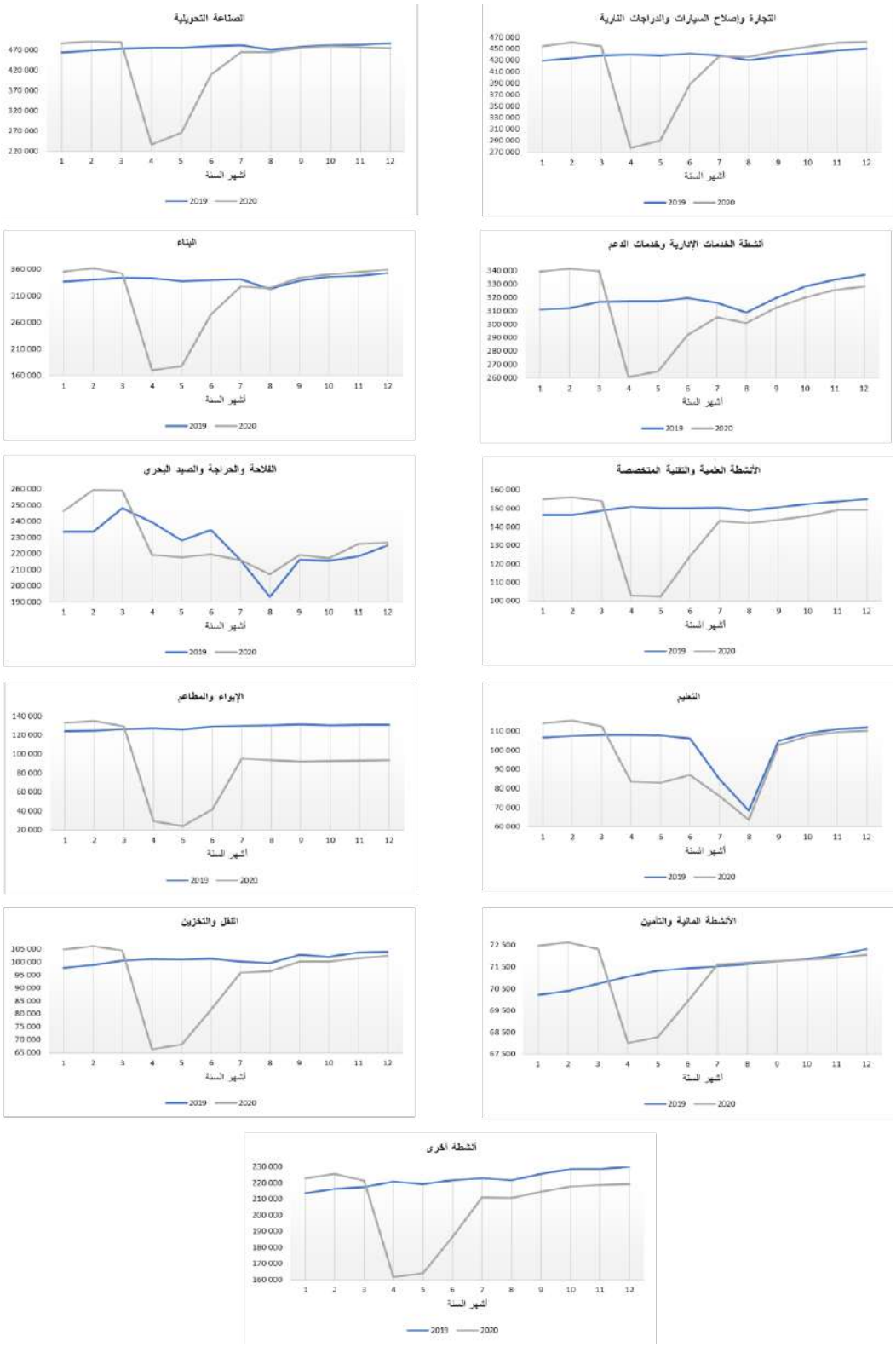

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الإطار 7: لمحة عن المقاولات التي توقفت عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد اندلاع الأزمة الوبائية

بلغ إجمالي المقاولات التي توقفت عن التصريح بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ اندلاع الأزمة الوبائية 15.266 في متم سنة 2020، وتُشغل 48.614 أجيراً. 29,5% من هذه المقاولات تنتمي لجهة الدار البيضاء-سطات، و19,3% لجهة مراكش-آسفي و11,8% لجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

التوزيع الجهوي للمقاولات التي توقفت عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ب %

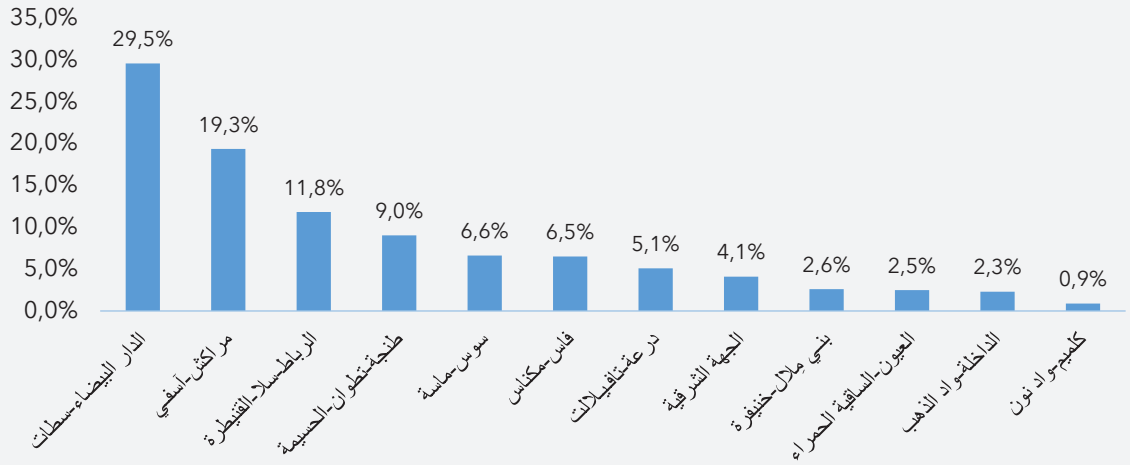

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

معظم المقاولات المتوقفة عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي المقاولات التي تتراوح فئتها العمرية بين سنتين إلى 5 سنوات بنسبة 46,1%، تليها المقاولات التي تتجاوز 10 سنوات والمقاولات التي تتراوح فئتها العمرية بين 6 و10 سنوات، بحصص بلغت على التوالي 27,8% و26,1%.

توزيع المقاولات المتوقفة عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئاتها العمرية ب %

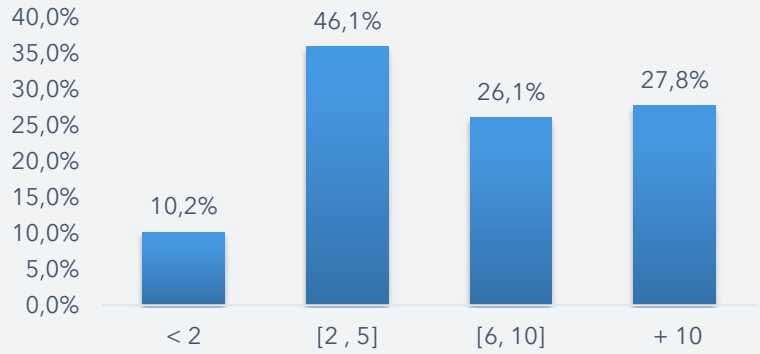

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

على المستوى القطاعي، كانت فروع النشاط الأكثر تضررا هي "الإيواء والمطاعم" بنسبة 18,4%، تليها "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" (16,5%)، ثم "البناء" (13,8%) و"أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (10,6%).

توزيع المقاولات المتوقفة عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فروع النشاط

فرع النشاط	حصة المقاولات ب %
الإيواء والمطاعم	18,42
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	16,49
البناء	13,83
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	10,58
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	9,10
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	8,84
النقل والتخزين	6,66
الصناعة التحويلية	4,11
أنشطة وخدمات أخرى	2,29
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	2,00
التعليم	1,83
الإعلام والاتصال	1,72
الأنشطة العقارية	1,40
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	1,35
الأنشطة المالية والتأمين	0,77
أنشطة أخرى	0,60
المجموع	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تفاوت من حيث استئناف الأنشطة على الصعيدين الجهوي والقطاعي

كان لتخفيف الحجر الصحي، الذي أقرته السلطات الوطنية خلال شهر يونيو، تأثير فوري على عدد المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى عدد التصاريح بمناصب الشغل لديه.

وبالفعل، انتعشت عمليات الانخراط ليصل عددها، في يوليوز 2020، إلى مستوى مشابه تقريبا لمستوى نفس الشهر من سنة 2019، بالنسبة لكافة المقاولات، باستثناء تلك العاملة في:

- جهتي درعة-تافيلالت ومراكش-آسفي اللتين أنهتا العام بانخفاض 1,1% و 4,6% على التوالي (أنظر الرسم البياني 16)؛

- فرعي "الإيواء والمطاعم" و"أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" اللذان أنهيا العام بانخفاض بلغ 13,2% و5,2% على التوالي (أنظر الرسم البياني 20).

وفيما يتعلق بعدد المناصب المصرح بها، فقد انتعش أيضا في شهر غشت من سنة 2020 ليبلغ مستوى مماثل تقريبا للمستوى المسجل في نفس الشهر من العام السابق، باستثناء مناصب الشغل:

- في جهتي الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي اللتين أنهيا العام بانخفاض 3,5% و 13% على التوالي (أنظر الرسم البياني 17)؛

- فروع "الإيواء والمطاعم" و"أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" و"الصناعة التحويلية"، وهي فروع النشاط التي أنهت العام بانخفاضات بلغت على التوالي 28,3% و2,3% و ,4% (أنظر الرسم البياني 21).

6. الوضعية المالية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

5 الوضعية المالية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يعرض هذا الفصل تحليل بنية الخصوم لمجموعة من المقاولات خلال سنتي 2018 و2019، وعددها 60.812 مقاولة[31].

تتألف بنية خصوم المقاولات مما يلي:

- الأموال الذاتية المكونة من الرساميل الذاتية وتلك المعتبرة في حكمها؛
- الديون المالية بما فيها الديون البنكية والديون السندية؛
- الديون التجارية التي يتم حسابها بناء على ديون الممونين؛
- الديون لدى الشركاء؛
- مختلف الديون التي تتضمن بالخصوص الديون تجاه الدولة والهيئات الاجتماعية.

يوضح تحليل خصوم هذه المقاولات أن الأموال الذاتية شكلت إلى غاية نهاية سنة 2019 المصدر الرئيسي لتمويلها بحصة 28%، تليها الديون التجارية بنسبة تصل إلى 21,7%، وهي مستويات مطابقة تقريبا لما تم تسجيله سنة 2018.

وتحتل الديون المالية المرتبة الثالثة بحصة 20,2% بانخفاض 0,5 نقطة مئوية. ويأتي اللجوء إلى الاقتراض من الشركاء، على شكل حسابات جارية غير مجمدة، في المرتبة الرابعة ضمن أدوات تمويل المقاولات المختلفة بنسبة 16%، بزيادة قدرها 0,4 نقطة مئوية (أنظر الرسم البياني 22).

الرسم البياني 22: بنية خصوم مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ب %

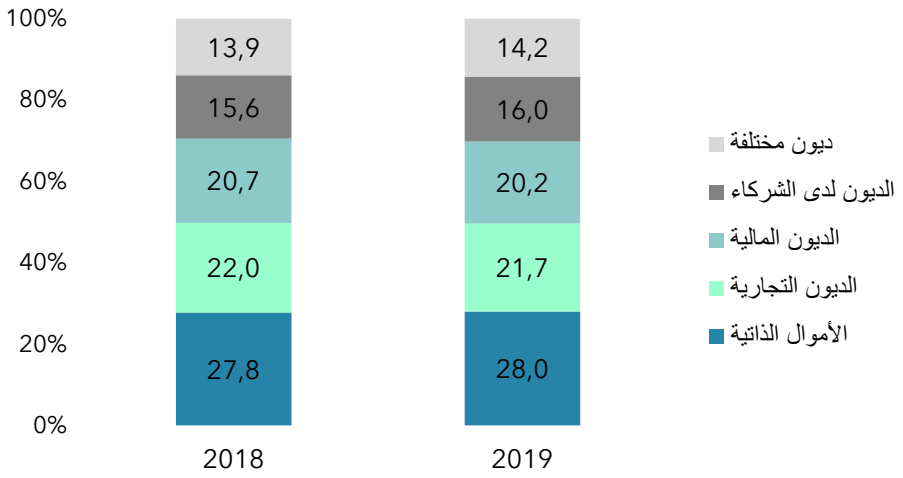

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الإطار 8: معايرة مرجعية لبنية تمويل المقاولات

من أجل مقارنة بنية تمويل المقاولات في المغرب ببنية تمويل نظيراتها في البلدان الأخرى، تم اللجوء إلى عملية معايرة مع عدد من البلدان الأوروبية التي تتوفر بياناتها برسم سنة 2019 في قاعدة بيانات بنك الحسابات المتسقة للمقاولات (BACH)[32].

تشكل الأموال الذاتية المصدر الرئيسي لتمويل المقاولات في جميع البلدان المعيارية. وتتراوح حصتها في إجمالي الموارد المالية بين 32% في فرنسا و50% في إسبانيا. تمثل الديون المالية المصدر الثاني للتمويل بحصة 37% في فرنسا و30%

[31] المجموعة الأسطوانية للمقاولات غير المالية المشتركة بين سنتي 2018 و2019.
[32] BACH (بنك الحسابات المتسقة للمقاولات): قاعدة بيانات أوروبية تحتوي على معلومات مجمعة/موحدة عن المقاولات غير المالية.

في إسبانيا و33% بالنسبة للبرتغال؛ وأدنى نسبة سُجلت في بولندا (22%). أما الديون التجارية فتتراوح حصتها بين 8% في إسبانيا و16% في إيطاليا.

بنية تمويل المقاولات في بعض البلدان الأوروبية ب %- 2019

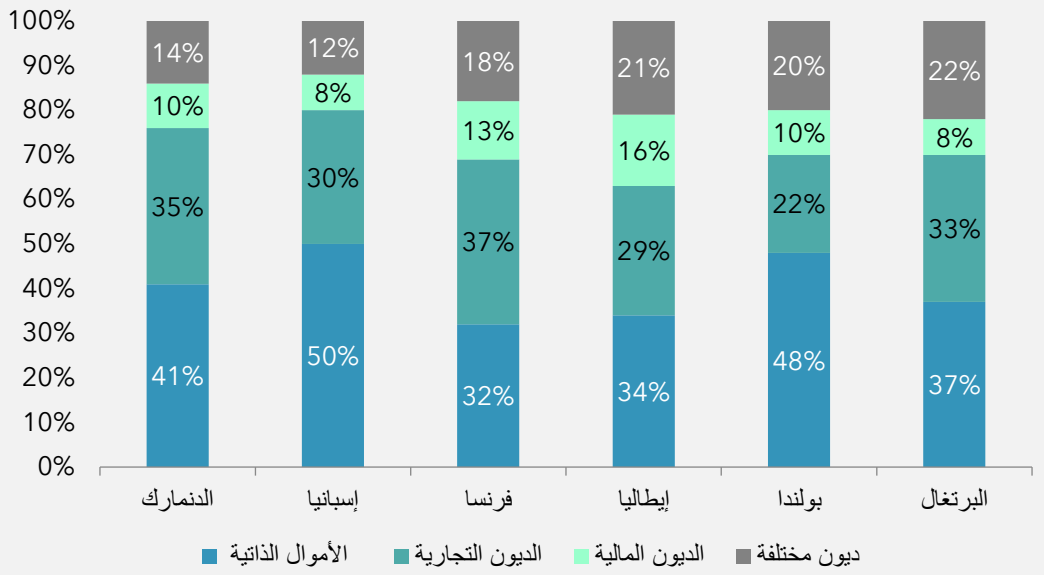

تتكون 96,6% من الديون المالية من قروض بنكية، وهي نسبة مماثلة تقريبا للنسبة المسجلة سنة 2018، والباقي في شكل قروض سندية (أنظر الرسم البياني 23). يكشف هذا عن لجوء متواضع للغاية من قبل المقاولات إلى سوق الدين الخاص الذي لا يزال إلى حد بعيد تحت سيطرة إصدارات المؤسسات المالية وعدد من المقاولات الكبرى.

الرسم البياني 23: تقسيم الديون المالية ب %

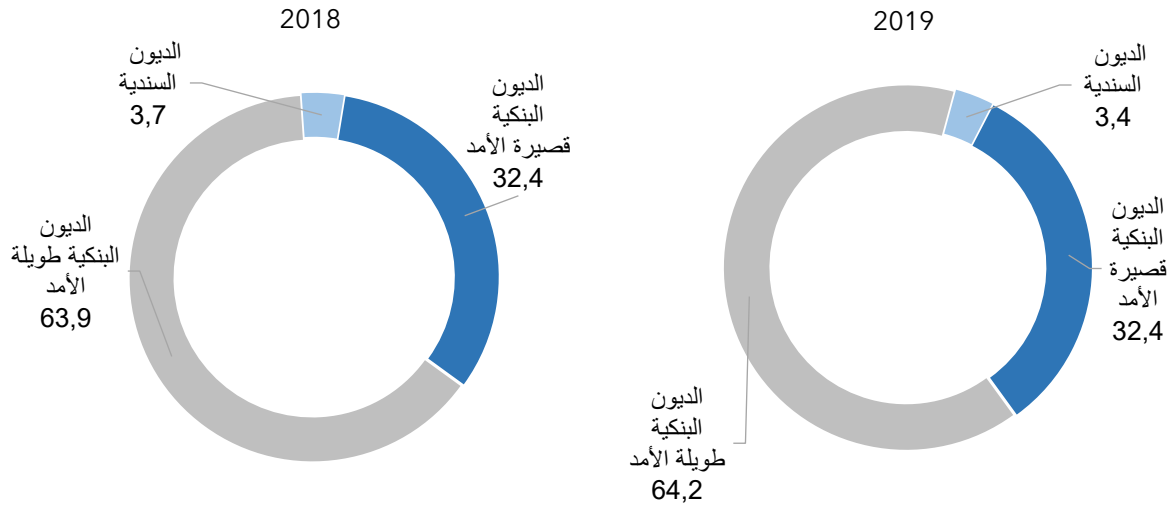

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يكشف تحليل بنية التمويل حسب فئات المقاولات في متم سنة 2019 عن مدى التباين بينها، على غرار سنة 2018 (أنظر الجدول 25). ففيما يتعلق بالمقاولات متناهية الصغر، لا تزال الديون لدى الشركاء تحتل صدارة مواردها بحصة 47,4%. أما حصة أموالها الذاتية، فإنها تقل عن 20%، بينما ظلت ديونهم المالية لا تتعدى ما يناهز 12%.

في المقابل، تتوفر المقاولات الكبرى على ديون مالية وأموال ذاتية أكبر نسبيا، بنسب تقارب 32% و26% على التوالي، تليها الديون التجارية بحصة 23,5%، في حين تقتصر الديون لدى الشركاء على 5,2%. وقد شهدت المقاولات الصغيرة جدا زيادة في حصة أموالها الذاتية لتبلغ 20,6%، بزيادة قدرها 4,1 نقطة مئوية. في المقابل، انخفضت حصتها من الديون لدى الشركاء من 38,9% إلى 37,4% سنة 2019.

وفيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة، فإن الأموال الذاتية تتصدر مصادر تمويلها، حيث تبلغ حصتها من إجمالي التزاماتهما 30,5% و28,2%، أي بزيادة لكليهما ب 1,9 و1,2 نقطة مئوية، فيما تأتي الديون التجارية في المرتبة الثانية بحصة 23,6% و23% على التوالي.

الجدول 25 : بنية تمويل مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئات المقاولات ب %

مصادر التمويل	م.م.ص. [0,3]		م.ص.ج.]3 , 10]		م.ص.]10 , 50]		م.م.]50 , 175]		م.ك > 175	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2018	2018	2019
أموال ذاتية	17,6	16,1	16,5	20,6	28,6	30,5	27,0	28,2	31,7	31,8
ديون مالية	12,2	12,1	8,1	7,1	13,0	12,6	18,8	17,9	26,3	26,2
ديون تجارية	10,4	11,4	22,9	22,0	23,4	23,6	24,0	23,0	23,8	23,5
ديون لدى الشركاء	47,1	47,4	38,9	37,4	20,5	18,8	10,9	10,1	5,1	5,2
ديون مختلفة	12,7	13,0	13,7	12,8	14,6	14,5	19,3	20,8	13,1	13,4

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تتمتع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تتوفر على خزينة إيجابية بشكل عام، ولعل ذلك يعكس غياب الحيوية في أنشطة بعض هذه المقاولات.

يتم حساب الخزينة الصافية لمقاولة ما بالنظر إلى الفرق بين أموالها التشغيلية وحاجتها إلى الأموال التشغيلية، أو بين خزينة أصولها وخزينة خصومها. وتعكس الخزينة الإيجابية قدرة المقاولة على تغطية التزاماتها على المدى القصير بأصولها الأكثر سيولة. وبالمقابل، تعكس الخزينة السلبية الحاجة إلى السيولة، مما يؤدي إلى اللجوء إلى موارد أخرى من قبيل الاقتراض.

ويبرز تحليل الخزينة الصافية حسب فئات المقاولات أن 86,7% من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تتوفر على فائض في الخزينة إيجابية سنة 2019، دون تغيير عموما مقارنة بعام 2018 (أنظر الرسم البياني 24) .

إلا أن هذه الحصة تعكس أوضاعا متباينة، حيث اتضح أن 92% من المقاولات متناهية الصغر، و78,9% من المقاولات الصغيرة جدا و65% من المقاولات الصغرى، و50,3 من المقاولات المتوسطة كانت لديها خزينة إيجابية سنة 2019. غير أن هذه المؤشرات ليست إيجابية كما قد تبدوا، لأن النسب المسجلة تؤكد ضعف مستوى الاستثمارات وغياب الحيوية في أنشطة هذه الفئات من المقاولات.

وعلى العكس، أفرزت 56% من المقاولات الكبرى خزينة سلبية. ويرجح أن هذه المؤشرات تعكس الحجم الأكبر نسبيا للأصول الثابتة والأصول التشغيلية، مما يفرز حاجة إلى الأموال التشغيلية يتم تغطيتها بالخصوص بواسطة الاقتراض البنكي والديون التجارية .

وقد تدهورت الأوضاع المالية للعديد من المقاولات سنة 2020 جراء الأزمة الوبائية (أنظر الإطار 9).

الرسم البياني 24: تقسيم مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بناء على صافي خزينتها حسب فئات المقاولات

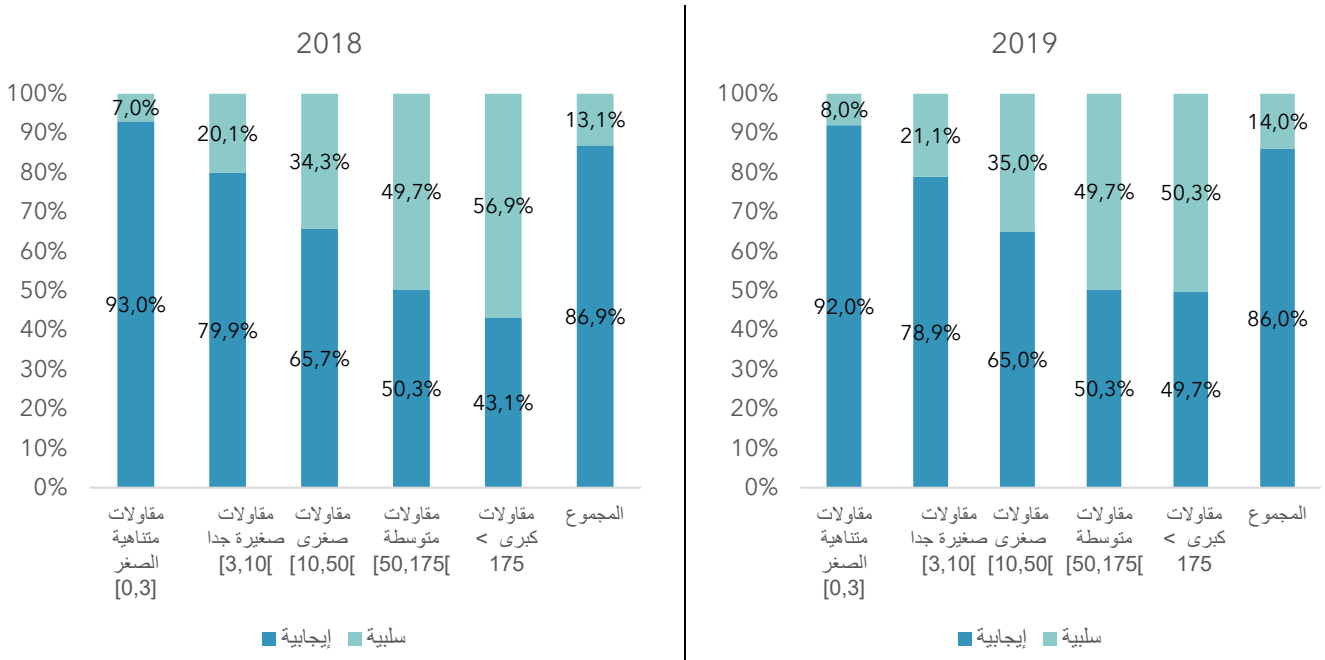

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

هوامش سيولة محدودة بشكل عام بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

أفرز تحليل السيولة العامة للمقاولات موضوع الدراسة إلى غاية متم 2019، والتي تم تحديدها من خلال الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، أن متوسط النسب يتراوح بين 0,96 للمقاولات متناهية الصغر و1,36 بالنسبة للمقاولات الكبرى، وهي نسب مطابقة تقريبًا للنسب المسجلة سنة 2018.

وبالتالي، حلت الأزمة الوبائية في وقت كانت العديد من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تعاني من محدودية هوامش سيولتها ومن المرجح أن تتدهور أوضاعها المالية سنة 2020 تحت وطأة آثار هذه الأزمة وتداعياتها (أنظر الإطار 9).

الجدول 26 : معدل السيولة العامة حسب فئات المقاولات

فئة المقاولات	معدل السيولة العامة	
	2018	2019
م.ص.ج.ص.م.	1,08	1,15
م.ص. [0,3]	0,94	0,96
م.ص.ج. [3 , 10[	0,88	1,15
م.ص. [10 , 50[	1,23	1,24
م.م. [50 , 175[	1,33	1,38
م.ك. > 175	1,40	1,36

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الإطار 9: تأثير الأزمة الوبائية على خزينة المقاولات

وفقًا لمذكرة صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حول "تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات"، تم إجراء دراسة استقصائية في يناير 2021على عينة تتكون من 3.600 مقاولة تمثل جميع الوحدات العاملة في فروع الصناعة التحويلية، والبناء، والطاقة والتعدين، والصيد البحري، والتجارة والخدمات التجارية غير المالية .وحسب نتائج الدراسة أعلنت 40% من المقاولات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية أنها لا تتوفر على احتياطي خزينة وأن 8% منها تتوفر على احتياطي أقل من شهر .بالإضافة إلى ذلك، تمتلك 25% من المقاولات الكبرى احتياطي كاف لأزيد من 6أشهر، وتبلغ هذه النسبة 14% بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، و11% للمقاولات الصغيرة جدًا.

احتياطي الخزينة لدى المقاولات حسب فئاتها ب %

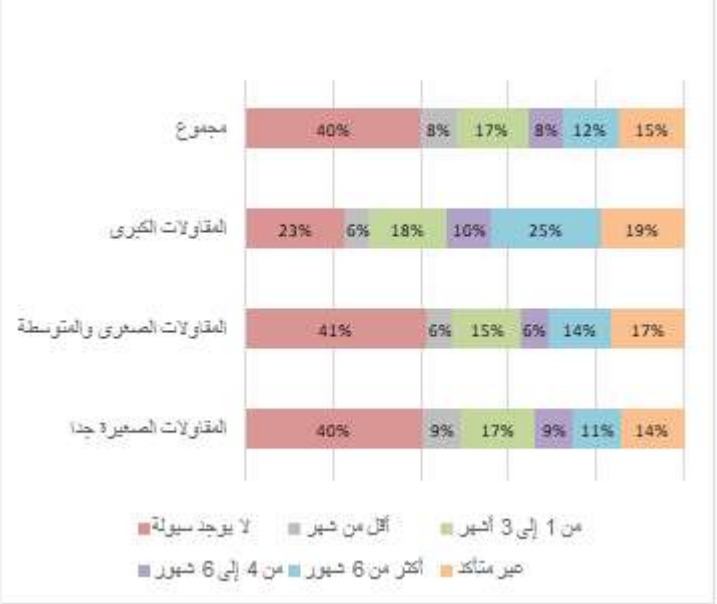

ومن جانب آخر، تظهر نتائج البحث أن 44% من المقاولات التي يقل عمرها عن 10 سنوات لا تتوفر على أية سيولة. وتمثل هذه النسبة 38% لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة و36% لدى المقاولات الكبرى التي تنتمي لنفس الفئة العمرية.

تختلف انعكاسات الأزمة على الخزينة حسب فرع النشاط. ففي النصف الثاني من سنة 2020، صرح 54% من أرباب المقاولات العاملة في فرع الإيواء والمطاعم أنهم لا يتوفرون على أي احتياطي في الخزينة و9% يتوفرون على سيولة تكفي لأقل من شهر. كما تظهر آثار الأزمة بشكل واضح على قطاع البناء حيث أن 46% من المقاولات لا تتوفر على أي احتياطي في الخزينة و12% لديها احتياطي يكفي لأقل من شهر.

وعلى العكس من ذلك، فإن المقاولات العاملة في قطاعات "الطاقة" و"التعليم والصحة " كانت أكثر مرونة في مواجهة هذه الأزمة، حيث تتوفر 24% و27% من مقاولات هذين القطاعين على التوالي على احتياطي كافي لأكثر من 6 أشهر.

الملحقات

1. الوضعية الديموغرافية للمقاولات
2. المؤشرات الاقتصادية للمقاولات
3. التشغيل

1. الوضعية الديموغرافية للمقاولات

التوزيع القطاعي للمقاولات بين مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة برسم 2019 ب %

فرع النشاط	م.أ.ا.ن.	م.أ.ط.ن.
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	28,6	38,9
البناء	23,1	4,5
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	9,5	5,5
الصناعة التحويلية	6,5	6,9
النقل والتخزين	6,6	12,7
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	6,0	1,0
الإيواء والمطاعم	5,1	7,3
الأنشطة العقارية	2,7	0,9
الأنشطة المالية والتأمين	2,1	0,2
التعليم	2,1	1,8
الإعلام والاتصال	1,7	1,3
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	1,6	7,7
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	1,1	6,9
أنشطة أخرى	3,5	4,5
المجموع	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

توزيع المقاولات حسب فروع النشاط وحسب فئاتها برسم 2019 ب %

فرع النشاط	م.ص.ج.ص.م.	م.ك.
القطاع الأولي		
الفلاحة والحراجة وصيد الأسماك	99,2	0,8
القطاع الثانوي		
البناء	99,8	0,2
الصناعة التحويلية	98,7	1,3
الصناعات الاستخراجية	98,9	1,1
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	97,7	2,3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	96,7	3,3
القطاع الثالث		
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	99,7	0,3
الأنشطة المالية والتأمين	99,0	1,0
الأنشطة العقارية	99,9	0,1
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	99,9	0,1
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	99,9	0,1
أنشطة وخدمات أخرى	99,99	0,01
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	99,7	0,3
التعليم	99,9	0,1
الإيواء والمطاعم	99,9	0,1
الاعلام والاتصال	99,8	0,2
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	99,99	0,01
النقل والتخزين	99,9	0,1
المجموع	**98,4**	**1,6**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

2. المؤشرات الاقتصادية للمقاولات

توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب فئاتها وفروع النشاط ب % - 2019

فرع النشاط	[0, 1]	]1, 3]	]3, 10]	]10, 50]
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	20,7	27,8	14,5	37,0
الأنشطة المالية والتأمين	19,7	28,1	26,3	26,0
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	51,9	21,2	15,6	11,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	41,0	25,1	20,8	13,1
الصناعة التحويلية	48,6	13,1	15,0	23,4
النقل والتخزين	63,2	14,2	10,4	12,3
الإيواء والمطاعم	52,9	21,6	12,7	12,7
الأنشطة العقارية	17,7	24,0	30,2	28,1
التعليم	30,8	36,5	28,8	3,8
الاعلام والاتصال	31,7	41,5	24,4	2,4
أنشطة وخدمات أخرى	76,9	5,1	10,3	7,7
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	33,3	28,6	28,6	9,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	43,8	18,8	31,3	6,3
أنشطة أخرى	52,9	23,5	23,5	-
المجموع	**28,1**	**26,0**	**16,8**	**29,1**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة حسب فئاتها وفروع النشاط - 2019

	رقم معاملات م.ص.ج.ص.م. (بالملايير)	حصتها الإجمالية (%)	رقم معاملات م.ك (بالملايير)	حصتها الإجمالية (%)
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	274,87	15,43	350,61	19,69
الصناعة التحويلية	91,01	5,11	306,81	17,23
البناء	143,07	8,03	85,58	4,81
الاعلام والاتصال	7,03	0,39	65,11	3,66
الصناعات الاستخراجية	4,46	0,25	61,21	3,44
النقل والتخزين	41,64	2,34	60,26	3,38
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	1,91	0,11	59,65	3,35
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	43,40	2,44	26,10	1,47
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	26,43	1,48	17,75	1,00
نتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	2,53	0,14	13,26	0,74
الإيواء والمطاعم	18,00	1,01	13,23	0,74
أنشطة أخرى	46,26	2,60	20,74	1,16
المجموع	**700,63**	**39,34**	**1 080,3**	**60,66**

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

3. التشغيل

التوزيع القطاعي لكتلة الأجور حسب الجهات ب %

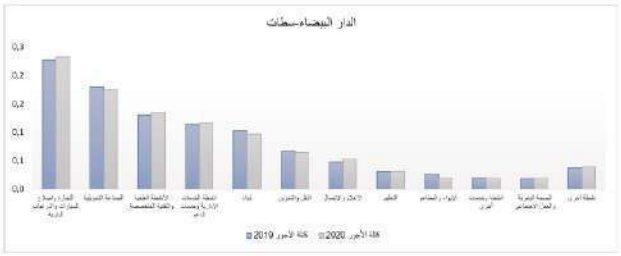

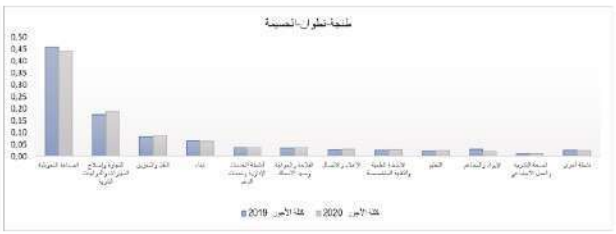

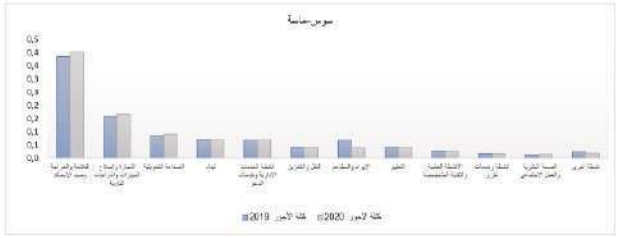

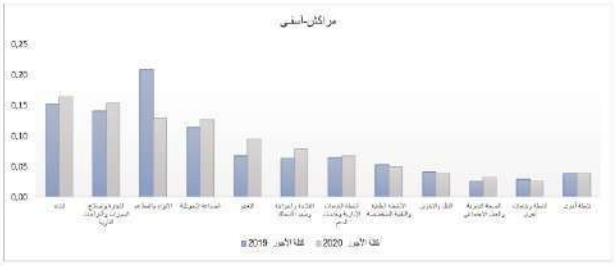

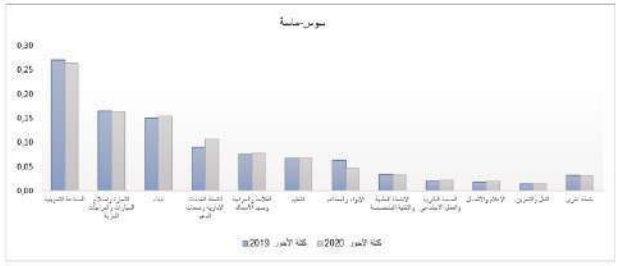

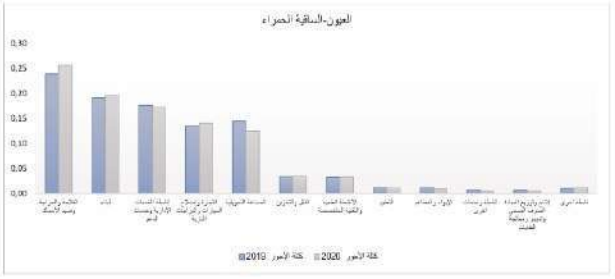

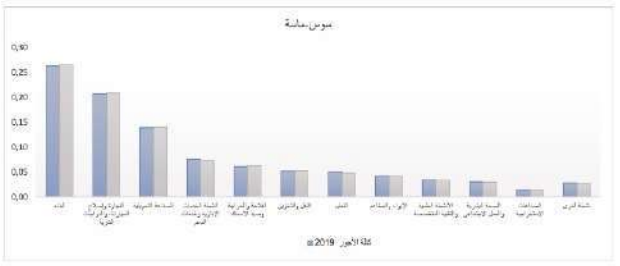

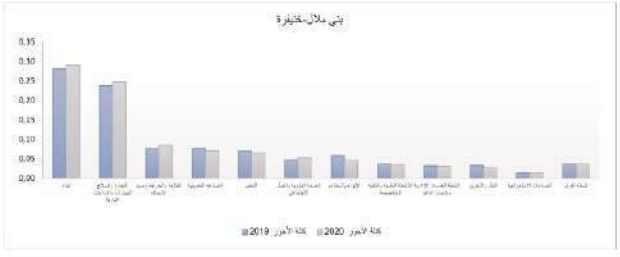

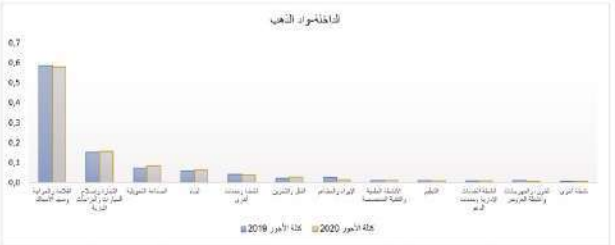

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التوزيع القطاعي لكتلة الأجور حسب قطاع الأنشطة ب %

فرع النشاط	2018	2019
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	13,5	21,9
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	31,7	16,5
البناء	13	13,8
الصناعة التحويلية	16,3	11,9
النقل والتخزين	3,5	10,7
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	0,9	7,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	8,3	4,5
الإيواء والمطاعم	3,4	3
أنشطة أخرى	3,4	2,9
نتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	1,8	2,6
التعليم	2,2	2
الاعلام والاتصال	2	1,6
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	0.9	1,3
المجموع	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التوزيع الجهوي لمناصب الشغل المحدثة بمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة

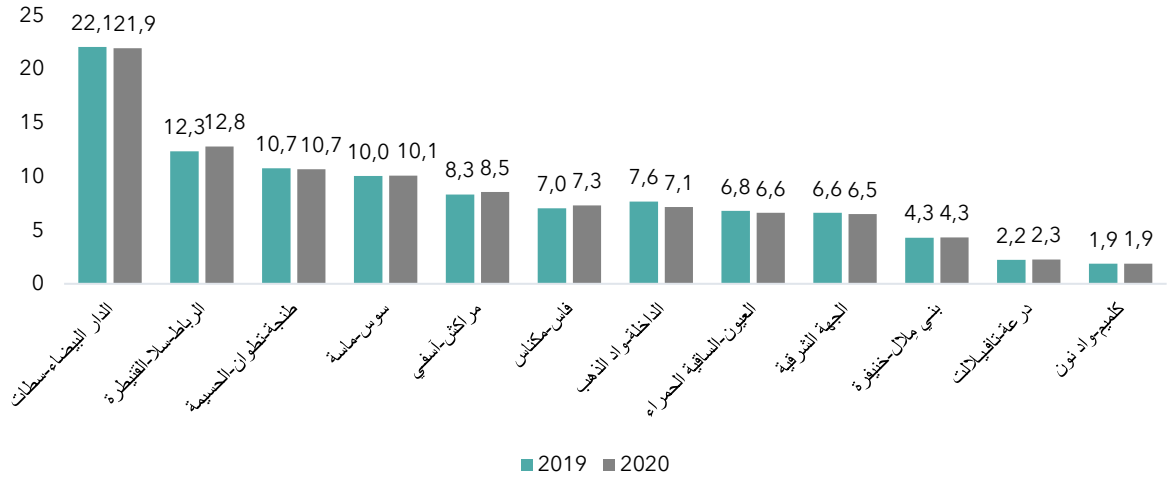

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

توزيع أجراء مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط

فرع النشاط	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	34,6	33,8	34,4	33,4
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	18,2	18,8	18,9	19,2
الإيواء والمطاعم	9,9	10	9,9	10
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	6,8	7,6	7,8	8,1
التعليم	7,5	7,3	7,1	6,9
الصناعة التحويلية	6,3	6,1	5,9	5,6
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	5,4	5,6	5,6	5,7
البناء	5,6	5,2	4,7	4,5
أنشطة وخدمات أخرى	1,7	1,7	1,7	1,7
النقل والتخزين	1,35	1,4	1,4	1,3
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1,27	1,2	0,9	1,1
الاعلام والاتصال	0,6	0,5	0,5	0,5
أنشطة أخرى	0,9	0,9	1,3	2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

توزيع مناصب الشغل المحدثة بمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب الفئة العددية للأجراء

الفئة العددية	توزيع مناصب الشغل المحدثة بمقاولات الأشخاص للأجراء الطبيعيين النشطة			
	2017	2018	2019	2020
[0,10]	68,3	70,5	71,6	72,1
[11, 50]	18,2	18,2	18,6	18,6
[51, 100]	3,3	3,3	3,5	3,3
[101, 500]	5,2	5,0	5,2	4,4
+ 500	5,0	3,0	1,1	1,6
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التوزيع الجهوي لكتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة ب %

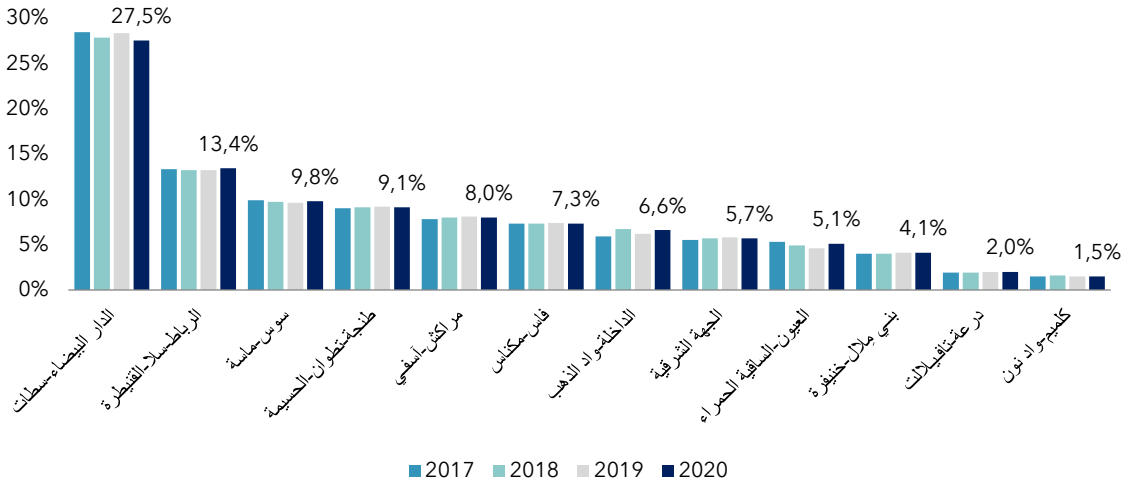

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

توزيع كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط ب %

فرع النشاط	2017	2018	2019	2020
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	22,94	23,35	23,94	25,05
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	24,47	23,68	22,24	24,07
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	8,83	9,58	10,32	11,27
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	9,67	9,84	10,14	9,88
الإيواء والمطاعم	9,47	9,46	9,57	7,57
النقل والتخزين	7,20	7,29	7,53	7,15
الصناعة التحويلية	6,49	6,19	6,06	5,52
البناء	4,84	4,67	4,35	4,09
أنشطة وخدمات أخرى	1,79	1,81	1,85	1,52
النقل والتخزين	1,57	1,58	1,63	1,49
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	0,90	0,80	0,70	0,93
الاعلام والاتصال	0,62	0,58	0,57	0,49
الأنشطة المالية والتأمين	0,52	0,49	0,47	0,49
الأنشطة العقارية	0,29	0,27	0,26	0,21
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	0,23	0,22	0,22	0,13
الصناعات الاستخراجية	0,16	0,15	0,14	0,12
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	0,017	0,017	0,019	0,021
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	0,001	0,001	0,001	0,001
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

توزيع مناصب الشغل وكتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب فئات المقاولات ب %

فئة المقاولة	توزيع مناصب الشغل		توزيع كتلة الأجور	
	2019	2020	2019	2020
م.ص. **[0,3]**	78,9	79	73,7	72,4
م.ص.ج. **[3 , 10[**	11	10,7	13,1	13,7
م.ص. **[10 , 50[**	7,6	7,7	9,3	9,8
م.م. **[50 , 175[**	1,9	1,9	2,5	2,4
م.ك. **> 175**	0,6	0,7	1,5	1,8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التطور الشهري لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الجهات

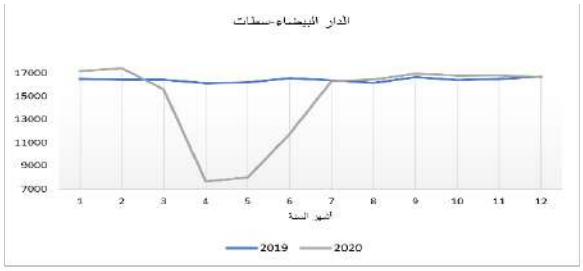

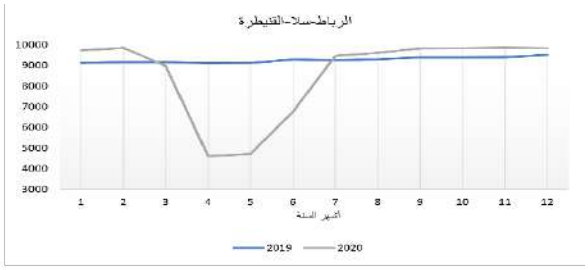

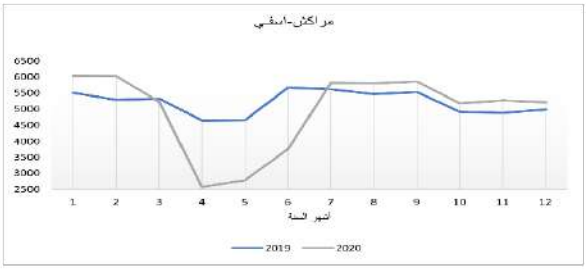

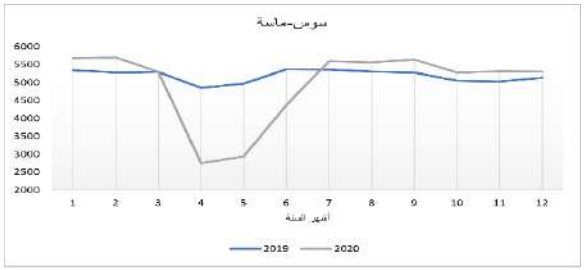

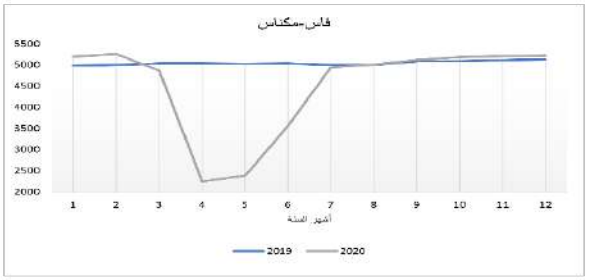

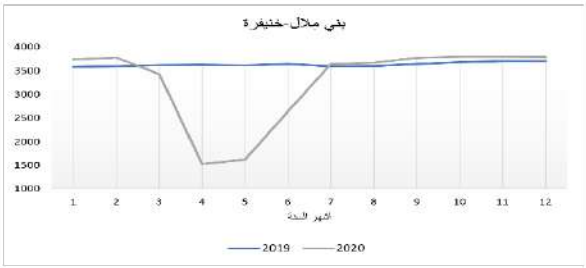

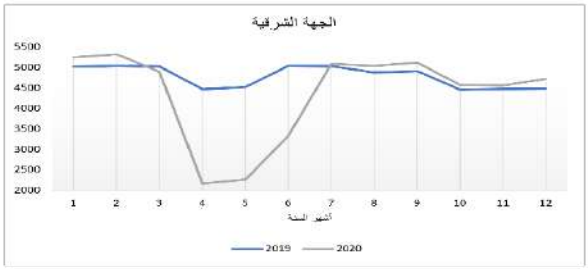

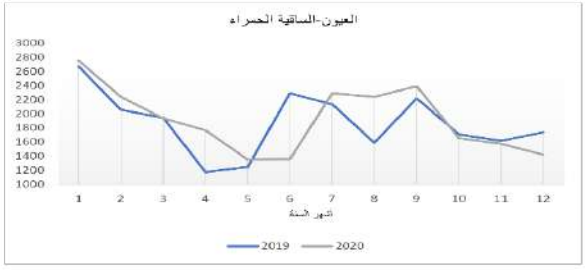

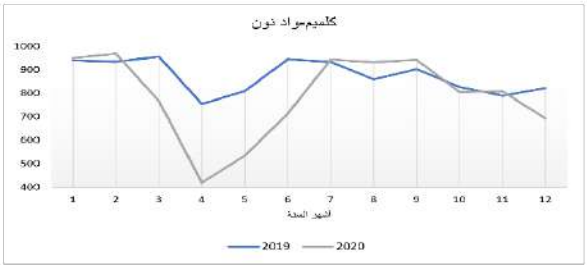

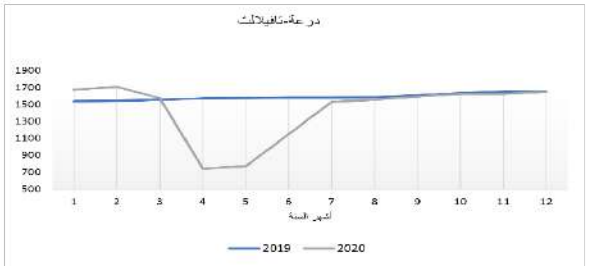

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها من قبل مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الجهات

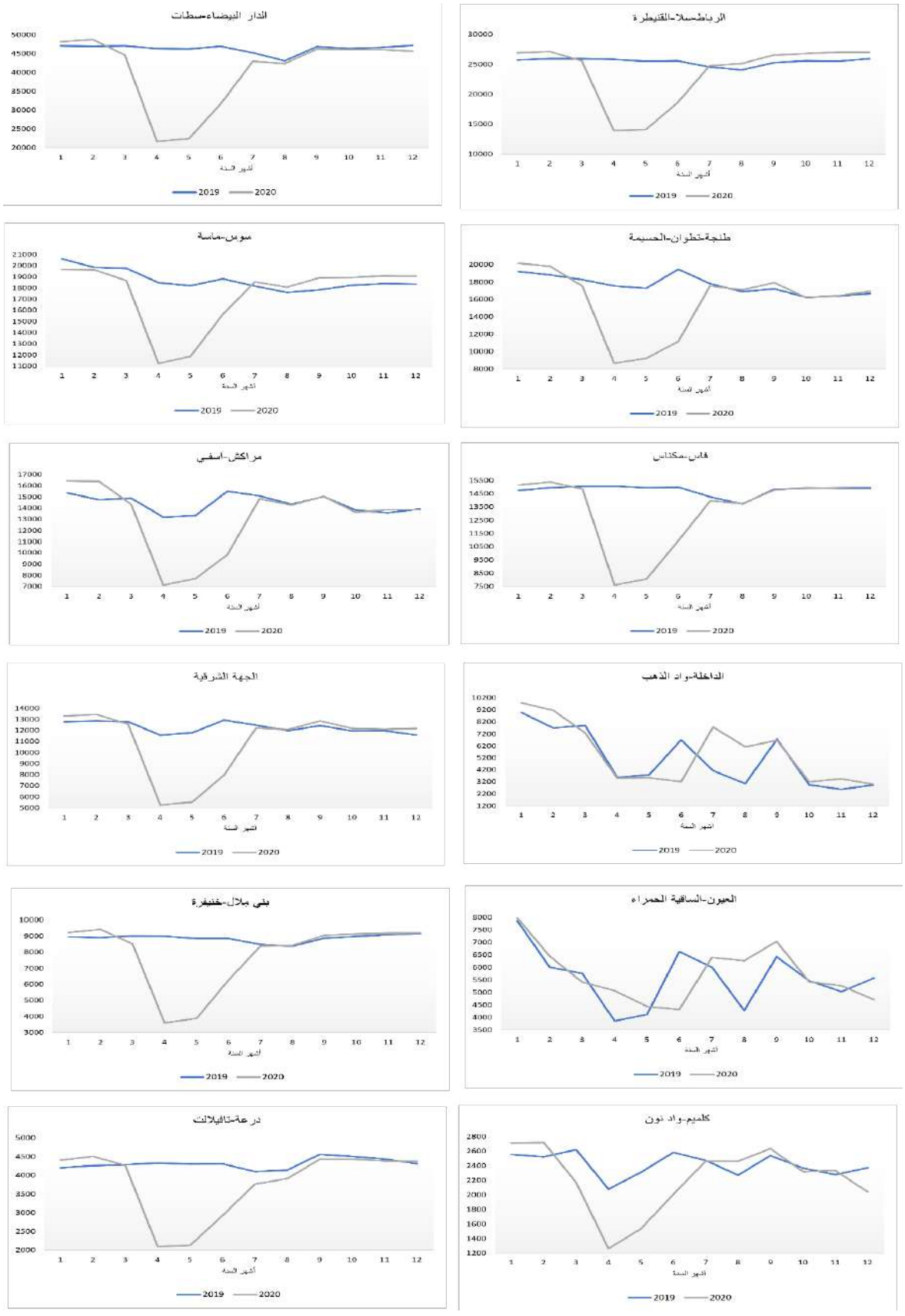

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التطور الشهري لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الفئة العددية للأجراء

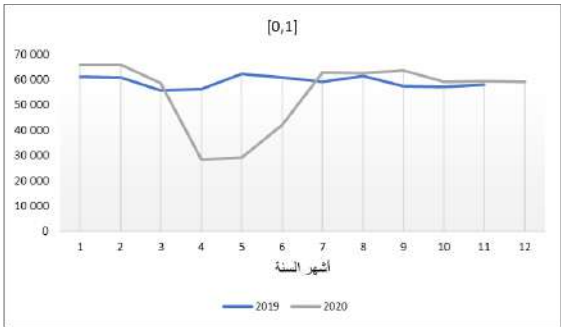

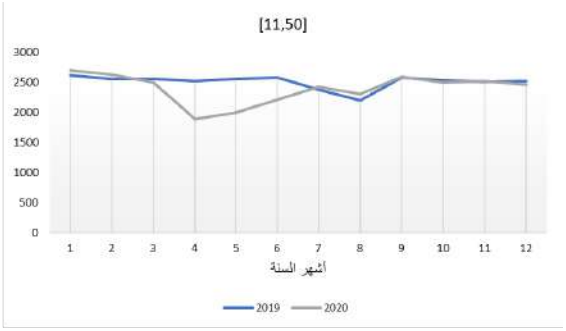

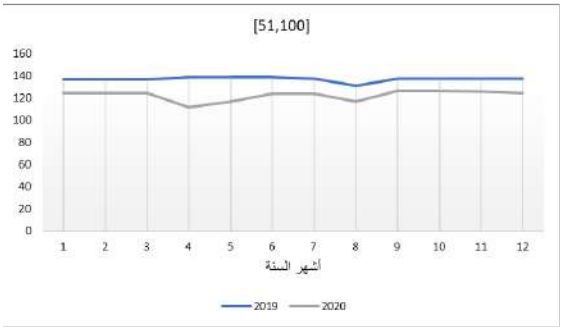

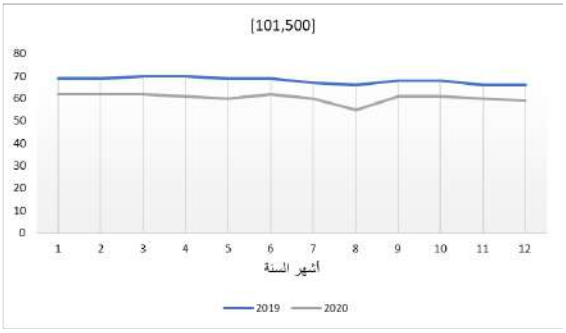

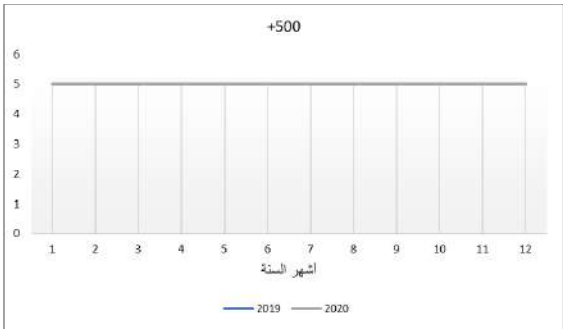

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها من قبل مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الفئة العددية للأجراء

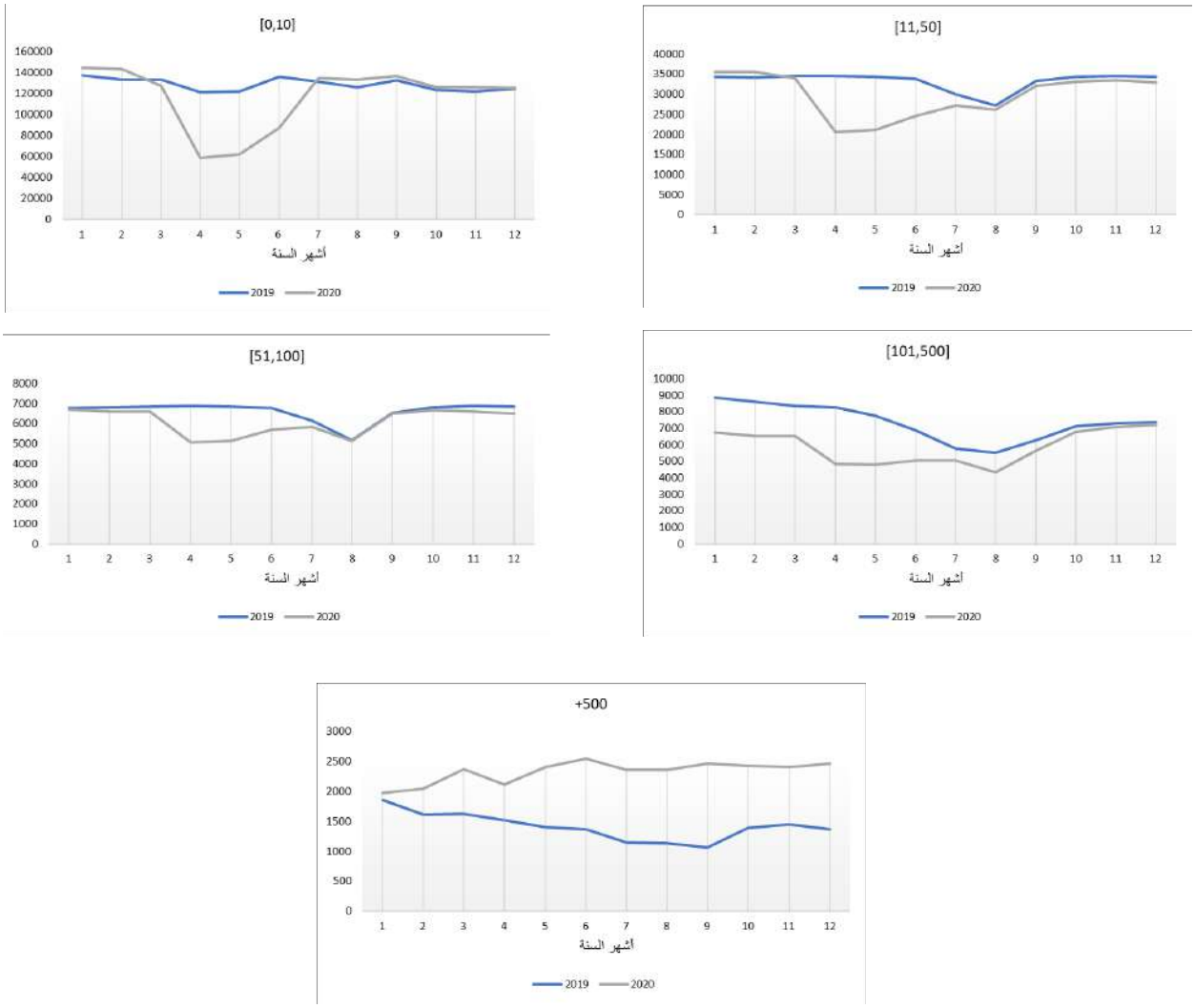

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التطور الشهري لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط

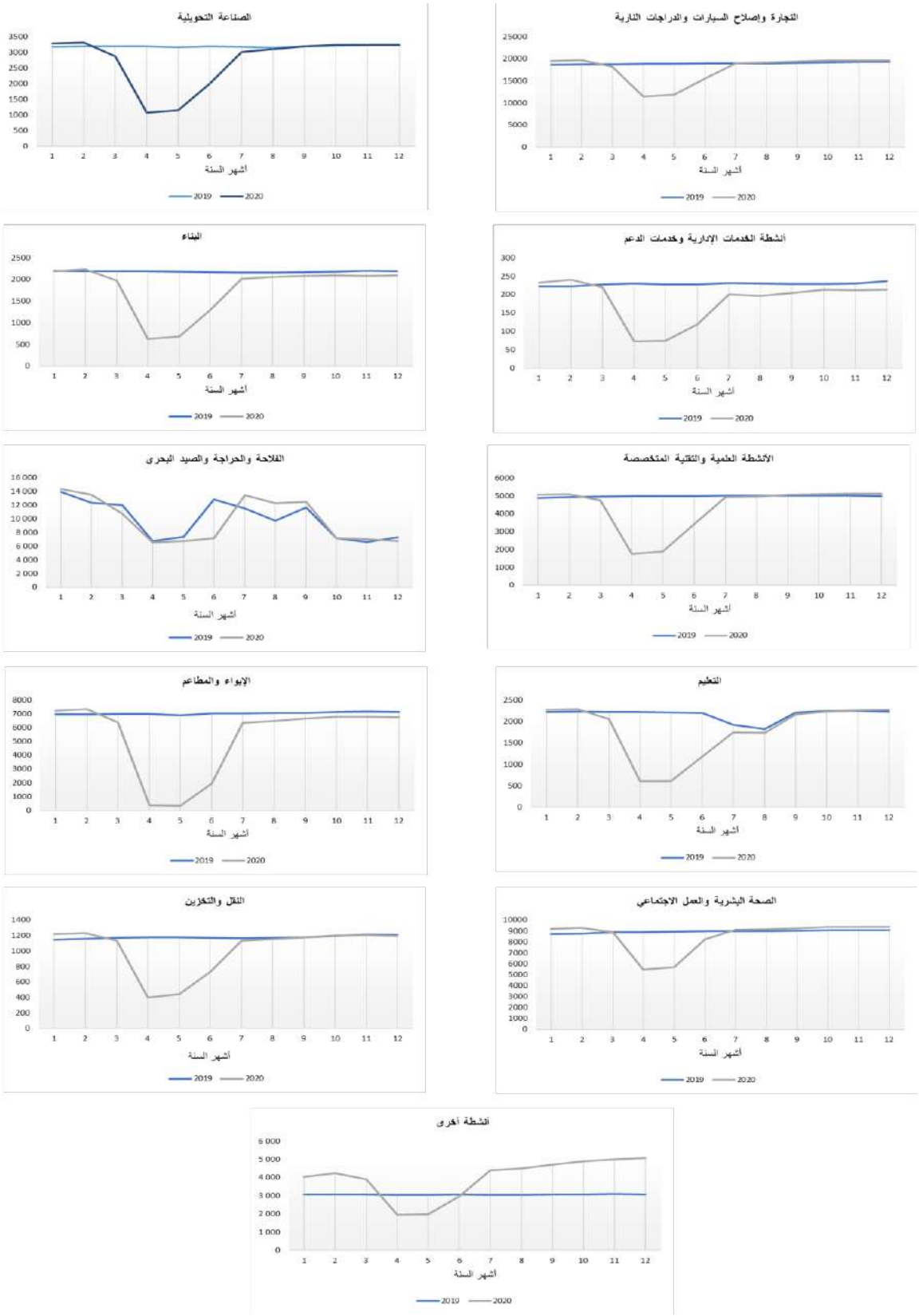

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها من قبل مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط

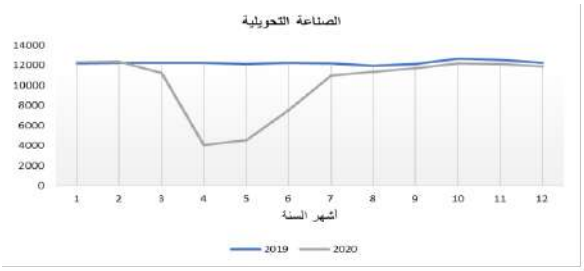

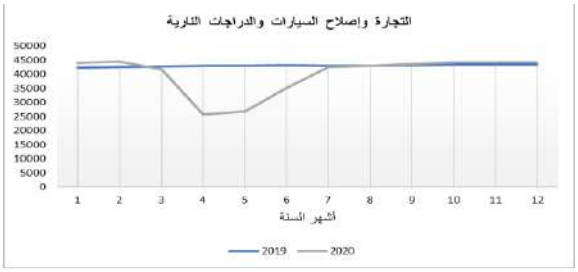

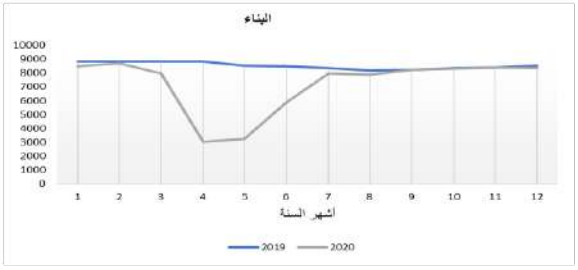

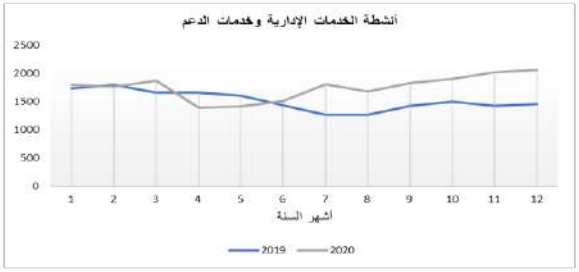

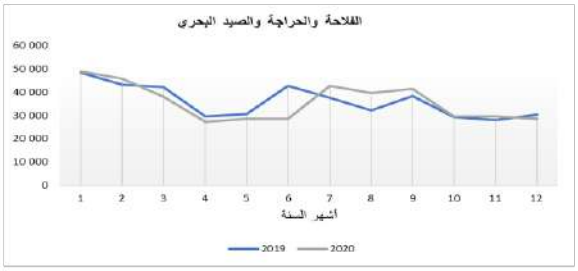

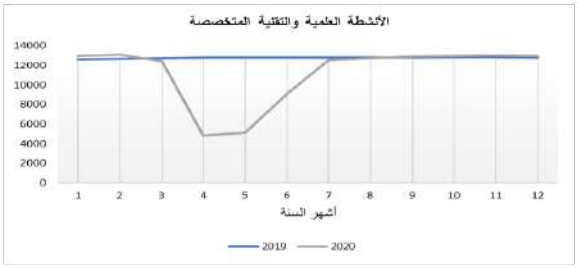

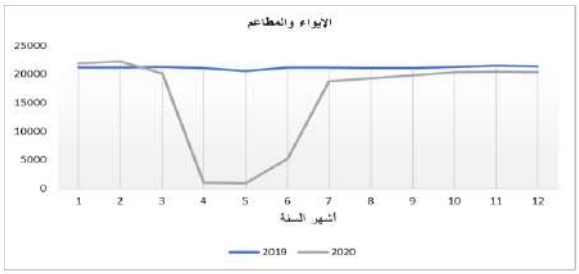

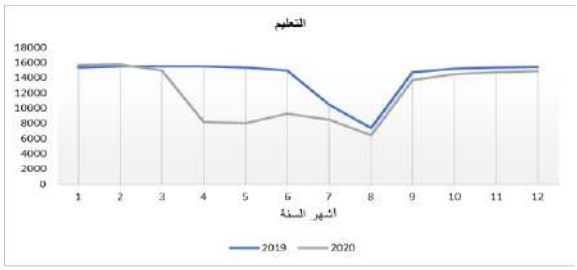

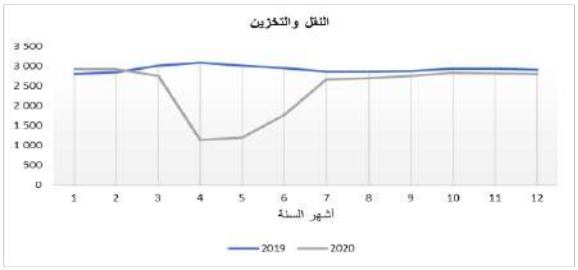

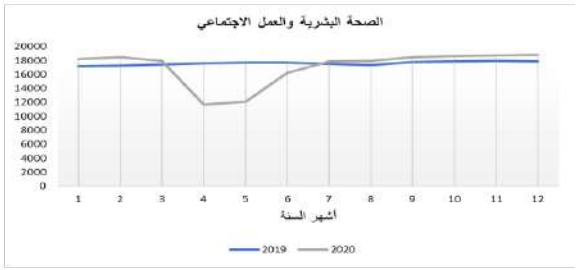

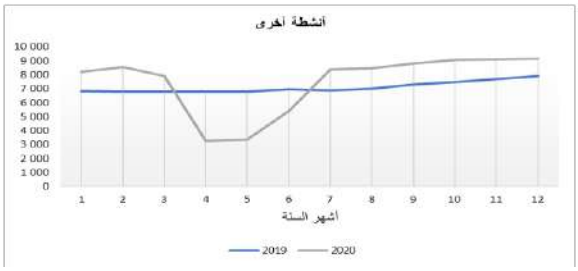

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

لائحة الرسوم البيانية، والجداول والأشكال

1. لائحة الرسوم البيانية
2. لائحة الجداول
3. لائحة الأشكال

1. لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: توزيع المقاولات حسب الجهات برسم سنة 2019 % 39
الرسم البياني 2: توزيع المقاولات حسب الشكل القانوني - 2019 43
الرسم البياني 3: توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الجهات ب % 44
الرسم البياني 4: توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الأشكال القانونية 46
الرسم البياني 5: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب حسب الجهات ب % 47
الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي لمقاولات الأشخاص الطبيعيين قيد الشطب سنة 2019% 47
الرسم البياني 7: تطور عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب سنة 2019 حسب الفئة العمرية ب % 48
الرسم البياني 8: توزيع رقم المعاملات التراكمي للمقاولات حسب الفئات 51
الرسم البياني 9: توزيع رقم المعاملات التراكمي عند التصدير حسب فئات المقاولات – 2019 57
الرسم البياني 10: توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فئات المقاولات 58
الرسم البياني 11: التوزيع الجغرافي لمناصب الشغل المحدثة ب % 63
الرسم البياني 12: توزيع مناصب الشغل حسب فروع النشاط والجهات ب % 67
الرسم البياني13 : التوزيع الجهوي لمناصب الشغل حسب المقاولات الجديدة ب % 69
الرسم البياني14 : التطور الشهري للمقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 72
الرسم البياني 15: التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 72
الرسم البياني 16: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الجهات ... 75
الرسم البياني 17: التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الجهات 76
الرسم البياني 18: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الفئة العددية للأجراء 77
الرسم البياني 19: التطور الشهري لمناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الفئة العددية للأجراء 78
الرسم البياني 20: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط 79
الرسم البياني 21: التطور الشهري للوظائف المعلنة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط 80
الرسم البياني 22: بنية خصوم مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ب % 85
الرسم البياني 23: تقسيم الديون المالية ب % 86
الرسم البياني 24: تقسيم مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بناء على صافي خزينتها حسب فئات المقاولات 88

2. لائحة الجداول

الجدول 1 : توزيع مقاولات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين النشطة حسب الجهات – 2019.....40
الجدول 2 : توزيع المقاولات حسب فرع النشاط برسم 2019% 41
الجدول 3 : توزيع المقاولات حسب الفئة 2019 41
الجدول 4 : توزيع المقاولات حسب الفئة برسم سنة 2019 % 42
الجدول 5 : توزيع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب فروع النشاط.....42
الجدول 6 : توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب فروع النشاط.....44
الجدول 7 : توزيع إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب فروع النشاط والفئات ب % - 2019 45
الجدول 8 : توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة حسب الجهات - 2019.....52
الجدول 9 : توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط - 2019.....52
الجدول 10 : توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط - 2019.....53
الجدول 11 : توزيع رقم المعاملات التراكمي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة حسب فروع النشاط - 2019.....53
الجدول 12 : رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وتطوره بين عامي 2018 و2019 موزع حسب فئات المقاولات.....54
الجدول 13 : التطور السنوي لتوزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهات.....55
الجدول 14 : التطور السنوي لتوزيع رقم المعاملات التراكمي حسب فرع النشاط.....56
الجدول 15 : توزيع رقم المعاملات التراكمي حسب فروع النشاط -2019.....57
الجدول 16 : توزيع رقم المعاملات التراكمي عند التصدير حسب فئات المقاولات وفروع النشاط - 2019.....58
الجدول 17 : توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فرع النشاط - 2019.....59
الجدول 18 : توزيع القيمة المضافة التراكمية حسب فئات المقاولات وفروع النشاط -2019.....60
الجدول 19 : توزيع مناصب الشغل بمقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة حسب فروع النشاط.....64
الجدول 20 : توزيع المقاولات حسب الفئة العددية للأجراء ب %.....64
الجدول 21 : توزيع التشغيل حسب فئات المقاولات ب %.....65
الجدول 22 : حصص التشغيل حسب حجم المقاولات وفئاتها العمرية ب % 65
الجدول 23 : تطور كتلة الأجور حسب عدد الأجراء (بملايير الدارهم) 68
الجدول 24 : توزيع كتلة الأجور حسب فروع النشاط ب % 68
الجدول 25 : بنية تمويل مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئات المقاولات ب %.....87
الجدول 26 : معدل السيولة العامة حسب فئات المقاولات 88

3. لائحة الأشكال

الشكل 1: هيئات الحكامة بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 13
الشكل 2: مجالات عمل الخطة الاستراتيجية 2017-2020 15
الشكل 3: خارطة عمليات المرصد 16
الشكل 4: خارطة عمليات إنتاج بيانات المرصد 17
الشكل 5: تعزيز موثوقية البيانات 19
الشكل 6: خارطة المؤشرات المتعلقة بمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 19
الشكل 7: المخطط العام لنظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار 20
الشكل 8: الخطة الاستراتيجية 2021-2023 22
الشكل 9: مؤشرات جديدة لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة 24
الشكل 10: مؤشرات جديدة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة 24
الشكل 11: المؤشرات قيد الاختبار 25
الشكل 12: برمجة تنفيذ مشروع نظام المعلومات الخاص بالمرصد 25
الشكل 13: المخطط التنظيمي للمرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة 29

MTPME
المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
OBSERVATOIRE MAROCAIN
DE LA TRÈS PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE